Munich Personal RePEc Archive

Making the Tunisian Resurgence

Nabi, Mahmoud Sami

University of Carthage, LEGI-Ecole Polytechnique de Tunisie, University of Carthage, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Nabeul

14 January 2021

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/107225/
MPRA Paper No. 107225, posted 21 Apr 2021 18:46 UTC

لتشعّ تونس من جديد

محمود سامي نابي

مخبر الاقتصاد والتصرف الصناعي بالمدرسة التونسية للتقنيات
Laboratoire d'Economie et de Gestion Industrielle (LEGI)
Ecole Polytechnique de Tunisie

لتشعّ

تــونس

من جديد

محمود سامي نابي

محمود سامي نابي
مخبر الإقتصاد والتصرف الصناعي - المدرسة التونسية للتقنيات
كلية العلوم الإقتصادية والتصرف بنابل
جامعة قرطاج، تونس، الجمهورية التونسية.

Arabic Translation from the English language edition: **Making the Tunisian Resurgence** by Mahmoud Sami Nabi.
Copyright © The Author, under exclusive license to Springer Nature Singapore Pte Ltd., part of Springer Nature 2019.
All Rights Reserved.

إلى كل التونسيين الساعين عبر الزمن..
لتحقيق العدالة، والكرامة، والسّلام،
إلى أحبتي وكل عائلتي،
إلى معلميّ وأساتذتي منذ الابتدائي،
إلى أصدقائي، زملائي وطلبتي.

تقديم تمهيدي

تونس، في 19 نوفمبر 2017

يقدم لنا محمود سامي نابي لوحة متسعة وطموحة، ترسم خطوطا توجيهية كي تحقق تونس تنمية مدمجة ومستدامة. يستهل المؤلف بتشخيص دقيق لأوضاع بلاده قبل وبعد الثورة، فضلا عن تحليله للاقتصاد التونسي واختلالاته المتعددة. ويبين بعد ذلك، الأبعاد الضرورية لانتعاش البلاد وإدراجها في مسار التنمية المدمجة: تحرير الطاقات، بناء سياسات عمومية سليمة ومجدية، إعادة بناء العقد الاجتماعي الذي يربط الدولة بالشركاء الاجتماعيين، تحقيق الإصلاحات المؤسساتية ودعم الإبداع، تفعيل طرق تمويل مبتكرة، إدماج ذكي لتونس في الاقتصاد العالمي، واعتماد اقتصاد المعرفة كمنصة تنموية تضمن ازدهارًا مدمجا.

يحرص محمود سامي نابي على تحليل دقيق للقضايا والتحديات، مع تقديم اقتراحات مبررة للآليات والأدوات الكفيلة لحلها. من الواضح أن بعض هذه التحليلات والمقترحات قد تتعرض إلى النقد والجدال، وربما الاختلاف. ومع ذلك، فذلك يدلّ على فائدتها ومساهمتها الكبيرة في نقاش يسعى إلى الإقلاع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، في زمن حفت بالبلاد الأزمات المتعددة التي تتطلب حلولا طارئة.

الأستاذ الطاهر عبد السلام

- *"هذا الكتاب يجب أن يقرأ، فلقد خصّص كلّيا لتحليل المسائل الاجتماعية والاقتصادية في تونس، التي تجاهلتها الطبقة السياسية والمحلّلين"*

الأستاذ الهادي العربي

- *" هذا بالتأكيد كتاب ثري يستحق أن يوزّع على نطاق واسع "*

الأستاذ محمّد الهواري

مقدمة

إذا الشعب يوما أراد الحياة	فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليـــــل أن ينجلي	ولابد للقيد أن ينكســـر

نظم الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي (1909-1934) هذه الأبيات المشهورة في قصيدته إرادة الحياة، حين كانت تونس ترضخ تحت الاستعمار الفرنسي. وهي الآن جزءٌ من النشيد الوطني التونسي، وترمز إلى استعداد التونسيين لمواجهة الظلم والتغلب عليه. وقد جددت "ثورة الكرامة" (ديسمبر 2010 - جانفي 2011)، توق التونسيين وطموحهم إلى بلد حديث ومتطور.

تعتبر عدم المساواة في حصول المواطنين على نفس الفرص الاجتماعية والاقتصادية، إحدى العوامل المؤثرة في اندلاع شرارة الثورة التونسية. ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي غيب شريحة هامة من المجتمع، فأضحت الفرص الاقتصادية لاتتوفر للمواطنين على أساس كفاءاتهم، أفكارهم، أو مبادراتهم، بل إنها تتأثر بثروات عائلاتهم، وبروابطهم الاجتماعية والسياسية. وبعد خمس سنوات من الثورة، ظهرت الاحتجاجات الاجتماعية، مرة أخرى، في العديد من المناطق من البلاد، يغذيها تدهور الأوضاع المعيشية اليومية للناس. وظهرت احتجاجات أخرى حديثة في جانفي 2016 وأفريل 2017 تطالب باتباع سياسات عمومية، موثوقة وواضحة، من أجل معالجة البطالة المزمنة، خاصة بين الشباب، ومعالجة عدم المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية.

إن فشل تونس في اتباع نظام اقتصادي مدمج، يرجع لعدة عوامل من بينها نظامها السياسي المبني على الريع في ظل الديكتاتورية، وضعف البيئة

المؤسساتية. ولكن حتى في الدول المتقدمة، حيث المؤسسات المتطورة، فشل النظام الاقتصادي في تحقيق نمو مدمج لكل الشرائح المجتمعية. لذلك ظهرت اقتراحات تدعو إلى إدراج أبعاد قيمية في الاقتصاد ومدافعة عن دور اجتماعي نشيط للدولة، في إطار اقتصاد السوق الحر. شخصيا، أعتقد أنه لا طائل من النقاش حول نوع النظام الاقتصادي في إطار نظري. بدلاً من ذلك، علينا أن نتصور استراتيجية تنموية متكاملة تشمل جميع أبعاد المجتمع من أجل إطلاق العنان لديناميكية، وإبداع، وتضامن التونسيين. وهذا يتطلب بطبيعة الحال، استكشاف آليات جديدة، وتغييرات مؤسّساتية، لتحقيق الإدماج، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة للنظام الاقتصادي. إن اجتماع هذه العوامل صعب في فترة انتقالية حيث لا تزال البلاد تحارب الإرهاب، وانتشار الفساد، وفي ظل الضغوطات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، وانعدام الثقة في النخبة السياسية. وفي مرحلة ما بعد الثورة، ظهرت فجأة اختلافات كامنة بين المواطنين مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ البلد، وموقع الدين في المجتمع. لذلك، أصبح تحقيق الهوية الوطنية الجامعة، التي تحترم آراء الأفراد، وتضمن التماسك الاجتماعي، من أهم ركائز مسار التنمية التونسية. وللتقدم في هذا المسار، مسار التحول الاجتماعي والاقتصادي نحو بلد حديث ومدمج، يجب على البلاد إعادة صياغة قيادتها على الأساس المؤسساتي: أو ما أسميه القيادة المؤسّساتية.

يعتبر الوضع التونسي صعبا من منظور تصميم السياسات الاقتصادية. فعلى الرغم من عدد سكانها الصغير، فإن المشاكل الاقتصادية لتونس صعبة بسبب خصوصية فترة الانتقال السياسي. فتطبيق القانون قد ضعف، والفساد قد انتشر، والمصالح الضيقة أثرت على تصميم السياسات الاقتصادية. وبالتالي، فلن يبرز أي حل اقتصادي لتونس،

بدون الانفتاح على الجوانب المتعددة الأبعاد للمجتمع. علاوة على ذلك، فإن سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية ليست كافية، ويجب استكمالها بآليات وأدوات غير تقليدية، تمكن القطاع العام، من لعب دوره الاستراتيجي في تكامل مع القطاع الخاص.

إن هدفي من هذا الكتاب هو البحث في التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض تونس، والسعي إلى اقتراح آليات وأدوات لتجاوزها. فهذا الكتاب لا يكتفي بتحليل الوضع الاقتصادي فقط، بل يركز كذلك على أبعاد متعددة للمجتمع. حيث أعتقد مثل العديد من الاقتصاديين[1] أن التركيز على القضايا الاقتصادية غير كاف لتصور استراتيجية تنموية. لذلك أقترح على القارئ تحليلا متعدد الأبعاد للمجتمع التونسي. في الفصل الأول، أحاول تحليل جذور الثورة والفترة التي تلتها من منظور السوسيولوجيا السياسية. وأتساءل هنا بصفة خاصة، هل أصبحت تونس بلدا أكثر تماسكا بعد الثورة؟ وما هي التحديات التي تواجهها لتحقيق ذلك؟ أما الفصل الثاني، فلقد خصصته لتشخيص دقيق للوضع الاقتصادي التونسي، قبل وبعد الثورة، مركزا بالخصوص على العوامل التي تعيق تونس من التخلص من "مصيدة" اقتصاديات الدخل المتوسط. وفي الفصل الثالث، أقدم الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة، مبينا العوائق المؤسّساتية التي أعاقت مختلف الحكومات من تجاوز الحلقة المفرغة، لفترة ما بعد الثورة. أما الفصل الرابع، فقد اهتم بالبحث في ركائز استراتيجية تنموية مدمجة تمكن التونسيين من تحقيق أهداف الثورة. وهنا أستدعي ثلاثة مقاربات متعددة

[1] يؤكد Ronald Coase أن الوقت قد حان لكي يعيد الاقتصاديون توجيه علم الاقتصاد لدراسة الإنسان كما هو، والنظام الاقتصادي كما هو في الواقع، آخذين بالاعتبار الخصائص الثقافية، المؤسساتية والتنظيمية للمجتمعات (Ronald Coase, 2012)

الأبعاد للتغيير والتنمية. أول هذه المقاربات، تلك المقترحة من طرف الباحثان كابلان وفريمان، لبناء مشروع إصلاح ناجح ومدمج، أثناء مسار الانتقال السياسي. ثم أتفحص نظرية التطور الحضاري للفيلسوف وعالم الاجتماع التونسي عبد الرحمان بن خلدون. وأخيراً، أتطرق إلى المقاربة التنموية لجوزيف ستيغليتز، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد. وتشترك هذه االمقاربات الثلاثة، متعددة الأبعاد، في ركائز الحكم الرشيد والمؤسسات المدمجة. أما القسم الأخير من هذا الفصل، فهو مخصص لأهمية بناء المؤسسات المدمجة وإعادة صياغة القيادة في المجال المؤسّساتي، من أجل ان تخطو تونس بثبات في مسار التحول الاجتماعي والاقتصادي نحو بلد حديث ومدمج. ولازلت واثقا أن للبعد المؤسّساتي أهمّية بالغة في بناء استراتيجية تنموية تأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف في مختلف المجالات. ولهذا خصصت في هذا الفصل مكانا مهما لإعادة هندسة المؤسّسات ولدور القيادة في مسار التحول المنشود.

وفي الفصل الخامس، أواصل محاولة رسم الخطوط الكبرى لاستراتيجية تنموية مدمجة ومتكاملة بإمكانها تحرير الطاقات الاقتصادية الكامنة لتونس. وأخص هنا بالتركيز المكونات التالية: (1) الحاجة إلى تحديث الدولة التونسية، وإعادة صياغة دورها، (2) أهمية تطوير عقد اجتماعي جديد، (3) استعجال تحصين الاقتصاد التونسي ضد عدم الاستقرار السياسي، (4) الحاجة إلى مقاربة تعددية للتنمية الاقتصادية، (5) استعجال إصلاح الاقتصاد التونسي، لجعله منفتحا، عادلًا، وأكثر إنتاجية، (6) لماذا يحتاج الاقتصاد إلى تحديث أنظمة القضاء وحقوق الملكية، وأخيراً، (7) مدى أهمية تحديث النظام المصرفي عن طريق التكنولوجيات الحديثة.

يتطلب التحول الاقتصادي لتونس تفعيل آليات مالية جديدة، تتعدى الآليات التقليدية، من أجل حشد الموارد المالية اللازمة. وكما أشار لذلك البنك الآسيوي للتنمية، يتعين على الحكومات والشركاء في التنمية، والبلديات، والشركات، والمجموعات المالية، والمجتمع المدني، استكشاف مصادر التمويل الممكنة (العامة والخاصة، سواء كانت محلية أو دولية) والجمع بينها بشكل متجانس. وانطلاقا من هذا المعطى، هدفت في الفصل الثامن إلى إلقاء الضوء على مجموعة متنوعة من الآليات، والأدوات غير التقليدية لتعبئة الموارد المالية. أبدأ الفصل بعرض فوائد آليات مختلفة للتوريق (التصكيك)، بما في ذلك آلية مبتكرة صممتها خصيصاً للسياق التونسي. ثم أدافع عن أهمية تطوير تمويل رأس المال، والتمويل الجماعي، وتمويل التجارة الخارجية. وفي القسم الثالث، أقترح سياسة نقدية غير تقليدية تعتمد على التسهيل الكمي الموجه (Targeted Quantitative Easing (TQE) مقترنة بالتوريق. كما أخصص قسما خاصا لدور البنوك التشاركية في تحسين الحصول على التمويل، وقدرة التعاونيات بالشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر على خلق فرص عمل للشباب. وأخيراً، أحثُّ على الاستفادة من أداة مالية ناشئة على المستوى الدولي، ألا وهي سندات التأثير الاجتماعي، لتحرير إمكانات التبرعات الخيرية للتونسيين، وتوظيفها لدعم البرامج الاجتماعية الحكومية.

اندمجت تونس في الاقتصاد العالمي من خلال العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية، وكذلك عن طريق استضافتها لعديد الشركات الدولية في قطاعات مختلفة، وهي واحدة من الوجهات السياحية الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإنها تحتاج إلى اندماج أفضل وبشكل ذكي في الاقتصاد العالمي، كإحدى الدعائم الرئيسية لتحول اقتصادي ناجح. تناولت بالتحليل هذا البعد في

الفصل السابع، مستكشفا السبل الكفيلة بأن تعزز تونس اندماجها في الاقتصاد العالمي، بطريقة منهجية تأخذ بالاعتبار خصائصها، درجة نموها واستراتيجياتها القطاعية، مبينا كيف يمكنها الاستفادة من التعاون الإقليمي على طريقة "الإوز الطائر" للالتحاق التكنولوجي، التي ميزت استراتيجية التنمية في شرق آسيا. ونعطي في هذا الفصل مساحة هامة لدور الدولة في تسهيل اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية. أما البعد الثاني، الذي لا يقل أهمية والذي نتناوله بالتحليل في هذا الفصل، فهو يتعلق بمراحل تحرير المعاملات المالية الخارجية (حساب رأس المال). في بدايته، أقدم الوضع الحالي لمسار تحرير حساب رأس المال الذي بدأته تونس منذ سنوات، مبينا أهمية التخطيط الجيد للمراحل التالية من هذه العملية، وذلك استنادا على الأدبيات التي حللت تجارب دول أخرى.

إذا كان هناك حلم يمكن أن يوحّد التونسيين، ويحفز طاقاتهم، فهو تحويل بلادهم إلى اقتصاد قائم على المعرفة. ولا يمكن لذلك أن يتحقق دون صياغة استراتيجية تنموية مبنية على رؤية "اقتصاد تونسي قائم على المعرفة" بحلول سنة 2030. وفي هذا الصدد، من الواضح أن على الدولة أن تلعب دوراً نشطاً في تحقيق هذه الرؤية، حيث لابد أن تحفز العوامل الدافعة لتحول اجتماعي واقتصادي عميق، يضع المعرفة والابتكار في قلب المجتمع. ولا يمكن لهذا التحول أن يتحقق عن طريق القطاع الخاص والأسواق وحدها. فهناك مجالات عدة تقتضي استثمارات عمومية مكثفة لبناء البيئية الضرورية (المؤسسات، والحوافز، والبنية التحتية، والبرامج الوطنية، وما إلى ذلك). ومن هنا فإن نجاح تونس في تحوّلها إلى مجتمع واقتصاد قائم على المعرفة، رهين قدرة الدولة على وضع المعرفة في صميم الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الفصل الأخير من هذا الكتاب، أبدأ بمناقشة محركات اقتصاد المعرفة، مبينا بعد ذلك أنه لا خيار لتونس، سوى تبني استراتيجية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تراكم رأس المال الرقمي الضروري. كما أتعرض لضرورة تحسين النظام التعليمي، والبيئة الضرورية لدفع الابتكار والتجديد. وأخصّص قسمًا آخر لبيان أهمية أن تستفيد تونس من الفرص العالمية المتاحة في مجال الخدمات عن بعد المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، وعلوم البيانات. وأخيراً، أحثّ صانعي القرار على تسريع عملية رقمنة الإدارة وتحفيز الشركات العمومية والشركات الخاصة، على بدء تحولها الرقمي.

وغني عن القول، أن هناك العديد من أبعاد التنمية المستدامة الهامة التي لم يتم تحليلها بعمق في هذا الكتاب. وأخص هنا بالذكر ثلاث قضايا ذات أهمية خاصة لتونس: تحديث فلاحتها، تأمين إحتياجاتها من الطاقة، بالإضافة إلى مواردها المائية. كل هذه الأبعاد جديرة بالاهتمام، على أساس رؤية خضراء، ومستدامة للاقتصاد التونسي.

شكر وتقدير

أشكر الأستاذ الطاهر عبد السلام على ملاحظاته، وعلى قبوله كتابة المقدمة التمهيدية لهذا الكتاب. كما أشكر الأستاذ المنجي بوغزالة والدكتور وليد الميساوي على تعليقاتهم المفيدة. ويسعدني كذلك أن أعبر عن امتناني للأستاذ محمد الهواري والأستاذ والوزير السابق الهادي العربي، لتشجيعاتهم وتعليقاتهم على النسخة الإنقليزية للكتاب. ولا يفوتني هنا أن أشكر زميلي بالبنك الإسلامي للتنمية سابقا، الدكتور عبد القادر شاشي من الجزائر الشقيقة على تعاونه الكبير في ترجمة النسخة الإنقليزية إلى العربية. والشكر موصول للأستاذ محمد عادل الضيف، مدير مخبر الاقتصاد والتصرف الصناعي بالمدرسة التونسية للتقنيات، لدعم نشر هاته النسخة العربية من الكتاب.

لم أكن لأقدر على إكمال هذا الكتاب دون تشجيع والدتي وزوجتي، اللتين تناقشت معهما بشكل دائم حول مواضيع متعددة، تتعلق بماضي، بحاضر، وبمستقبل تونس. أنا ممتن جدا لهما. وأخيرا أودّ أن أشيد بتعاليق واقتراحات المحكمين. ومن الطبيعي أن ما قد يصدر من أخطاء أو نقائص لا يلزم إلا مؤلف هذا الكتاب.

المحتويات

1. الثورة وتأثيرها على الساحة السياسية 1

1.1. جذور الثورة 1

2.1. الساحة السياسية لما بعد الثورة 3

1.2.1. المشهد السياسي بعد انتخابات 2011 3

2.2.1. المخاض الصعب وتبني الدستور الجديد 4

3.2.1. المشهد السياسي بعد انتخابات 2014 6

3.1. هل أضحت تونس أكثر تماسكا؟ 12

1.3.1. التماسك الاجتماعي بعد الثورة 12

2.3.1. هل حسمت تونس معادلة الحداثة و الهوية؟ 16

2. تشخيص الاقتصاد التونسي 21

2.1. نحو تنمية بشرية أكثر إدماج 21

2.2. اقتصاد متنوع وثنائي ... و اقع في مصيدة "الدخل المتوسط" 25

1.2.2 اقتصاد ثنائي وغير مدمج 25

2.2.2. القطاعات الخاصة والعامة وغير الرسمية 28

3.2.2. القطاعات الاقتصادية 31

4.2.2. الاستثمار وريادة الأعمال 34

3.2. ضعف بيئة الأعمال 37

4.2. التعليم والبحث والتطوير و اقتصاد المعرفة 43

1.4.2. التعليم 43

3.4.2. المعرفة والبحث والتطوير 47

5.2. ارتفاع معدل البطالة بين الشباب 51

6.2. اندماج مقيد في الاقتصاد العالمي 57

7.2. ضعف الأساسيات الاقتصادية الكلية 62

1.7.2. النمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي 62

2.7.2. تقييم مخاطر الاقتصاد والتوازن الخارجي 65

3.7.2. العجز العام والدين العام والنظام الضريبي 70

8.2. السياسة النقدية والقطاع المصرفي 75

3. الإصلاحات الاقتصادية وعراقيل التنفيذ 80

1.3. تحديات الاقتصاد التونسي 80

2.3. الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة 82

3.3. العراقيل المعيقة للإصلاحات الاقتصادية 85

1.3.3. عدم وجود استراتيجية تنموية متكاملة 86
2.3.3. نقص الإجماع وضعف المقدرة الإدارية 87
3.3.3. المؤسسات السياسية الاستخراجية 92
4.3.3. صعوبة الإصلاحات خلال الفترة الانتقالية : تجربة شخصية 96

4. نحو استراتيجية تنموية مدمجة 99
1.4. الحاجة إلى مقاربة متعددة الأبعاد لتحقيق تنمية مدمجة 99
2.4. مقاربة كابلان وفريمان لتحقيق انتقال مدمج 101
3.4. دروس من المقاربة التنموية لابن خلدون 103
1.3.4. الإطار التحليلي متعدد الأبعاد لابن خلدون 103
2.3.4. دور الإسلام وأهمية الحوكمة في نظرية ابن خلدون 105
4.4. التنمية المدمجة من منظور ستيغلتز 106
5.4. بناء المؤسسات المدمجة 110
1.5.4. لماذا تُعدّ المؤسسات المدمجة مهمة للتنمية؟ 110
2.5.4. إعادة هندسة المؤسسات السياسية 112
6.4. أهمية القيادة 114
1.6.4. القيادة والتغيير 114
2.6.4. القيادة المؤسساتية 115

5. تحرير إمكانات الاقتصاد التونسي 118
1.5. تحديث الدولة التونسية 118
2.5. تطوير عقد اجتماعي جديد 119
1.2.5. ما هو العقد الاجتماعي؟ 119
2.2.5. خصائص العقد الاجتماعي قبل الثورة 120
3.2.5. الحاجة إلى عقد اجتماعي يضمن التقدم الاجتماعي والإدماج 121
4.2.5. مأسسة الحوار الاجتماعي 123
3.5. نحو اقتصاد مفتوح، عادل و أكثر إنتاجية 125
4.5. تحصين الاقتصاد التونسي ضد عدم الاستقرار السياسي 126
5.5. إنشاء المعهد التونسي للتنمية 128
6.5. من أجل الجرأة في اتباع مقاربة تعددية للتنمية الاقتصادية 131
7.5. تحديث النظام القضائي ونظام حقوق الملكية 134
1.7.5. تحديث النظام القضائي وتحسين إنفاذ العقود 134
2.7.5. تطوير نظام حقوق الملكية 136
8.5. التحديث التكنولوجي للنظام المالي لتحسين الاشتمال المالي 137

6. تفعيل آليات مالية غير تقليدية لتمويل التنمية والإدماج الاجتماعي 141
1.6. التوريق كأداة لتعبئة الموارد المالية لميزانية الدولة 141
1.1.6. إصدار سندات بدون قسيمة لتمويل الزيادة في الأجور 141
2.1.6. التوريق للحد من التحويلات لفائدة مؤسسات الضمان الاجتماعي 144
3.1.6. التوريق لتمويل تطوير البنية التحتية 145
4.1.6. دور الصكوك في تعبئة الموارد المالية 145
5.1.6. إصدار سندات مرتبطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي 148
6.1.6. إصدار سندات الاستثمار للمغتربين 149
7.1.6. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص 151
2.6. تطوير تمويل رأس المال والتمويل الجماعي لتحسين الولوج إلى التمويل 153
1.2.6. دور الحكومة في تحسين الحصول على التمويل 155
2.2.6. تحرير إمكانيات التمويل الجماعي 156
3.6. التخفيف الكمّي المستهدف 158
1.3.6. إطار السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي 158
2.3.6. ضعف كفاءة التيسير الكمّي 159
3.3.6. صياغة تيسير كمي مستهدف 160
4.6. البنوك التشاركية، التعاونيات والتمويل الأصغر 163
1.4.6. النقاش حول الثروة وعدم المساواة في الدخل 163
2.4.6. هل تستطيع البنوك التشاركية الحدّ من عدم المساواة في الثروة؟ 165
3.4.6. البنوك التشاركية للتنمية الريفية 167
4.4.6. استنباط حلول تجمع بين التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية 168
5.6. الأسهم ذات الأثر الاجتماعي من أجل عمل خيري حديث وكفئ 173
1.5.6. الأعمال الخيرية: الزكاة والأوقاف 173
2-5-6. سندات التأثير الاجتماعي 177
3.5.6. إنشاء مؤسسة للتضامن الوطني 180

7. اندماج تونس في الاقتصاد العالمي 181
1.7. الاندماج المنهجي في الاقتصاد العالمي 181
1.1.7. مسار اللحاق التكنولوجي والسياسات القطاعية 181
2.1.7. تسهيل دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية 184
2.7. اعتماد منهجية حذرة لتحرير حساب رأس المال 187
1.2.7. تسلسل وسرعة تحرير حساب رأس المال 189
2.2.7. تحرير حساب رأس المال في تونس 191

8. نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة 193
1.8. إدارة المعرفة من قبل "دولة ابتكارية"..... 193
2.8. ما هي محركات اقتصاد المعرفة ؟ 195
3.8. اعتماد استراتيجية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 198
من أجل تراكم رأس المال الرقمي 198
4.8. تحسين النظام الايكولوجي (écosystème) للتعليم والبحث والتطوير 202
5.8. الاستفادة من الفرص العالمية في الخدمات المُمكّنة بتكنولوجيا المعلومات (IT-enabled services)
ومجالات علوم البيانات (Data science) 206
.6.8. تسريع رقمنة الاقتصاد 209

9. لمحات من تاريخ تونس..... 212
1.9. بعض الجوانب من مساهمة تونس في الحضارة الإنسانية..... 212
1.1.9. تونس القرطاجنية وحنبعل 212
2.1.9. شخصيات تونسية بارزة خلال العصر الاسلامي الذهبي 213
3.1.9. عباس بحري: عالم الرياضيات التونسي البارز..... 218
2.9. محاولة الإصلاح السياسي في القرن التاسع عشر 219
3.9. من "الحماية" الفرنسية إلى الاستقلال..... 222
4.9. النظام السياسي ومكانة الدين بعد الاستقلال..... 224
1.4.9. تطور النظام السياسي 224
2.4.9. النهج التحديثي لبورقيبة 226
3.4.9. صعود الإسلام السياسي 228

المـراجع 231

قائمة الأشكال

الشكل 1. الانتخابات التشريعية لسنة 2014: الكثافة النسبية للأصوات
الشكل 2. الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 : الكثافة النسبية للأصوات
الشكل 3. العلاقة بين التماسك الاجتماعي والمؤسسات والتنمية
الشكل 4. التوزيع الجغرافي للسكان في تونس
الشكل 5. تطور الدخل القومي الإجمالي للفرد في تونس
الشكل 6. تطور مؤشر التنمية البشرية
الشكل 7. عدد الشركات الخاصة بحسب الولايات في سنة 2014
الشكل 8. مؤشر التنمية الجهوية لتونس لسنة 2012
الشكل 9. مؤشر الاستعداد الشبكي في تونس والبلدان النامية الأخرى
الشكل10. إجمالي المدخرات المحلية وتكوين رأس المال الإجمالي (2000-2017)
الشكل11. معدل تطور الشركات الجديدة في تونس وبلدان أخرى
الشكل 12 . درجات الحرية الاقتصادية
الشكل 13. تصنيف مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال
الشكل 14. مؤشر التنافسية العالمية
الشكل 15. الحوكمة وتطور المؤسسات
الشكل 16. مؤشرات الحوكمة في تونس
الشكل 17. متوسط الإنفاق العام على التعليم
الشكل 18. متوسط سنوات الدراسة
الشكل 19. متوسط الدرجات في المهارات المعرفية بالنسبة للتلامذة
الشكل 20. مؤشر القيمة المعرفية للأنشطة الاقتصادية
الشكل 21. نسبة معدل البطالة (%)
الشكل 22. معدل البطالة حسب الولايات
الشكل 23. تطور إنتاجية العمل
الشكل 24. مؤشر KOF للعولمة الاقتصادية بحكم الواقع (de facto)
الشكل 25. مؤشر KOF للعولمة الاقتصادية بحكم التشريعات (de jure)
الشكل 26. حصص الصادرات حسب فئات المنتجات
الشكل 27. التجارة الخارجية لتونس حسب الوجهة
الشكل 28. تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار القارة)
الشكل 29. تطور الطلب الداخلي والحساب الجاري والعجز العام
الشكل 30. تطور مكونات الطلب الداخلي
الشكل 31. تطور تصنيف تونس حسب وكالات التصنيف

الشكل 32. تطور تدفقات رأس المال الصافي وتدفقات رأس المال غير القانونية
الشكل 33. احتياطي/واردات العملات الأجنبية وأسعار الصرف
الشكل 34. الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمال والعجز الجاري وحجم التجارة
الشكل 35. هيكلة الموارد العمومية والنفقات وتطور العجز العام
الشكل 36. تطور الدين العام
الشكل 37. المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية
الشكل 38. التوزيع القطاعي لقروض البنوك
الشكل 39. مؤشرات الاشتمال (الادماج) المالي
الشكل 40. أبعاد الانتقال المدمج
الشكل 41. العلاقات السببية في نظرية التطور لابن خلدون
الشكل 42. العلاقات المتداخلة في مقاربة ستيجليتز للتنمية
الشكل 43. العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية

قائمة الجداول

الجدول 1. تطور القطاعات قبل وبعد الثورة
الجدول 2. ترتيب تونس وفقا لمؤشر الابتكار العالمي وأداء البحث العلمي
الجدول 3. الأسباب الرئيسية للبطالة في تونس
الجدول 4. مؤشرات أداء النظام المصرفي التونسي
الجدول 5. أركان الاستراتيجية التنموية من منظور ستيجليتز
الجدول 6. هيكل موازنة الدولة لسنة 2016
الجدول 7. تأثير الآلية المقترحة على ميزانية الدولة لسنة 2016
الجدول 8. الهيكل الجديد لموازنة الدولة
الجدول 9. القنوات المقترحة للتيسير الكمي المستهدف

الفصل الأول

الثورة وتأثيرها على الساحة السياسية

1.1. جذور الثورة

حققت تونس خلال الفترة 1990-2010 نموا اقتصادي بمعدل 4,75% سنويا. وحيث تعتبر هذه النسبة طيبة على مستوى الاقتصاد الكلي، فإنه من الطبيعي البحث في أسباب اندلاع ثورة ديسمبر2010-جانفي 2011.
في البداية، لابد من الإشارة إلى أن جهات البلاد وشرائحها الاجتماعية لم تنتفع بثمرة ذلك النمو بصفة عادلة. وعلى وجه الخصوص لم يتمكن الاقتصاد التونسي من توفير وظائف كافية للشباب، ومن تقليص الفوارق بين الجهات، والحد من اتساع القطاع الموازي. ومن منظور الاقتصاد السياسي، ضعف الاتفاق الضمني بين النظام الحاكم والمجتمع تدريجيا، حيث استندت شرعية نظام الرئيس السابق، بن علي، لفترة طويلة على المكاسب الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية. إلا أن هذه الشرعية تراجعت، عندما بدأ عدد الخاسرين يفوق عدد المتمتعين بها[2]. ومنذ أوائل سنوات الألفين، تفاقمت نظرة الشعب السلبية للنظام على أنه سلطة فاقدة للشرعية الأخلاقية، نتيجة لممارسات الاستحواذ غير القانوني على الممتلكات، للبيروقراطية المكبّلة التي كثيرا ما اقترنت بالفساد، وللرأسمالية القائمة على المحسوبية. وكانت أول العلامات الجدية لاحتقان الوضع الاجتماعي في تونس وتآكل الدكتاتورية، اندلاع الاحتجاجات في

[2] Achy (2011)

الحوض المنجمي في سنة 2008، والتي بدأت في الرديف ووقع قمعها بشدة من السلطة الحاكمة. ولكن لم تكن جذور "ثورة الكرامة" التونسية اقتصادية فحسب، بل شملت أيضًا شعورا مجتمعيا واسعا بالإهانة والقمع، أدى إلى الازدراء وتفاقم الشعور بالغبن الجماعي. ومن هنا، فإن الاحتجاجات التي أعقبت حرق البائع المتجول محمد البوعزيزي لنفسه في 17 ديسمبر 2010 في سيدي بوزيد، يمكن تفسيرها كمطلب مجتمعي لاحترام المواطن التونسي، بغض النظر عن وضعيته الاجتماعية وانتمائه الجهوي، وكردة فعل لاسترجاع قدر من النخوة المواطنية[3]. ويعبّر شعار "عمل، حرية، كرامة وطنية" بوضوح عن طبيعة هذه الثورة، التي أنهت نظام الرئيس السابق، بن علي، في 14 جانفي 2011.

في البداية، انطلقت الثورة ببضعة آلاف من الأشخاص (وخاصة من خريجي الجامعة العاطلين عن العمل، والمدونين من الشباب، ومستعملي الإنترنت)، ثم تصاعدت أعداد المتظاهرين تدريجياً، خاصة بعد مساندة الاتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين، وجمعية القضاة التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبعض الأحزاب السياسية والجمعيات الأخرى. ويشير بكار غريب[4] إلى أن العلاقة التوافقية بين السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل، قد انخرمت خلال الثورة كنتيجة للضغط الذي مارسه العمال النقابيون على نخبهم. ومهما كانت العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في اندلاع الثورة التونسية، فهي تمثل، كما لاحظه ياعظ بن عاشور[5]، "تغيرًا جذريًا

[3] Hibou (2011)

[4] Gherib (2012)

[5] Ben Achour (2012)

في" العقليات" وفي "الروح المدنية"... فقد كانت معبرة عن المطالبة بالحرية وبالتعددية السياسية، بكرامة الإنسان وبالعدالة الاجتماعية، وأخيراً بالنزاهة في إدارة الشؤون العامة.

2.1. الساحة السياسية لما بعد الثورة

1.2.1. المشهد السياسي بعد انتخابات 2011

في أواخر جانفي 2011 تم تشكيل حكومة مؤقتة، في الوقت الذي تباينت فيه مواقف التونسيين بشأن عملية التحول الديمقراطي. حينها، أيّد البعض استراتيجية التغيير التدريجي، بينما دافع البعض الآخر عن قطع العلاقة مع النظام السياسي القائم وإعادة بناء مؤسّساته. وبالنظر إلى شدة احتقان الوضع القائم حينها، كان من حسن حظ البلد، أن مختلف الآراء السياسية للمعارضة قد تقاربت، من أجل وضع خريطة طريق سياسية، في إطار تنسيق لجنة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي ترأسها ياعظ بن عاشور. وفي مارس 2011، تم تعليق العمل بدستور 1959. وكان من المنتظر أن تتم كتابة دستور جديد للبلاد، من قبل المجلس التأسيسي، الذي حُدّد تاريخ انتخابه في أكتوبر 2011. وهو ما وقع بالفعل حيث نظمت الحكومة المؤقتة انتخابات وطنية حرة ونزيهة للمجلس التأسيسي بمشاركة حوالي 52٪ من الناخبين المسجلين، البالغ عددهم 8,2 مليون نسمة. وقد حصل حزب النهضة الإسلامي على 1,5مليون صوت وأغلبية نسبية من المقاعد (41٪). وشكل على إثرها ائتلافا حكوميا (ترويكا) مع حزبين ذوي توجه لائكي.

وعبرت فئة كبيرة من المجتمع عن شكها الكبير في انخراط النهضة في الحياة الديمقراطية، وأعربت عن تخوفها من "توجيه" البلاد نحو نمط مجتمعي محافظ على حساب حقوق المرأة ومكاسبها المحققة بعد الاستقلال[6]. وفي الوقت نفسه، لم تكن شعبية النهضة لدى جزء كبير من الرأي العام نتيجة معارضتها للدكتاتورية فحسب، وإنما أيضا بسبب خطابها التوفيقي بين الإسلام والديمقراطية[7]. أما العامل الآخر، الذي يمكن أن يفسر انتصار الحزب الإسلامي في تلك الانتخابات، فهو تمحور الحملة الانتخابية حول المسألة الدينية. والواقع أن عددا كبيرا من الناخبين الذين صوتوا لحزب النهضة، كانوا يتوجسون خيفة من "تهديد" الأحزاب اللائكية[8]. وفي هذا الإطار، يشير الكسيس أريف[9] إلى أن الاستراتيجية الصدامية لهذه الأحزاب تجاه حزب النهضة، قد تكون عمقت مخاوف جزء من التونسيين المتلهفين إلى التوفيق بين الديمقراطية وهويتهم العربية/الإسلامية.

2.2.1. المخاض الصعب وتبني الدستور الجديد

كان من المتوقع أن يتم الانتهاء من صياغة الدستور الجديد خلال سنة واحدة، ولكنها تأخرت إلى 27 جانفي 2014. وقد تباطأت العملية خاصة بسبب الفجوة الإيديولوجية بين حزب النهضة والأحزاب اللائكية. وهنا يشير عياض بن عاشور[10] إلى ثلاث محاور أساسية دارت حولها التجاذبات السياسية وهي:

[6] Marks (2014)

[7] Arieff (2012)

[8] Ben Achour (2012)

[9] Ariff (2012)

[10] Ben Achour (2012)

(1) العلاقة بين الشريعة والقانون الوضعي.
(2) حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.
(3) حرية الضمير والفكر والتعبير.

من المعلوم أن غالبية التونسيين معتزون بهويتهم العربية الإسلامية ومتدينون إلى حد كبير، ولكنهم في الآن نفسه متشبثون بالفصل بين مجالي السياسية والدين[11]. وقد يفسر هذا المعطى جانبا هاما من الضغط الكبير الذي مارسه المجتمع المدني والأحزاب السياسية على حزب النهضة، طوال عملية صياغة الدستور في خضم التجاذبات السياسية التي رافقتها. وقد أدى هذا الضغط إلى حسم الخلافات حول المحاور الثلاثة المُبيّنة أعلاه، والتوصل إلى حلول توافقية. كما عرفت البلاد خلال تلك الفترة احتجاجات عنيفة من سلفيين لفرض الشريعة الإسلامية كأساس للدستور الجديد. وفيما يتعلق بوجود الإسلام في الدستور، اعتبر راشد الغنوشي – رئيس حزب النهضة وأحد مؤسسيها - في 25 مارس 2012، أن المادة الأولى من دستور 1959 كافية.

ولا بد من الإشارة إلى تعرض البلاد في تلك الفترة إلى خطر كبير كاد ينسف بالانتقال السياسي وعملية صياغة الدستور برُمّتها، وذلك على إثر اغتيال اثنين من القادة السياسيين المعارضين، وهما الشهيدين شكري بلعيد في 6 فيفري 2013 ومحمد براهمي في 25 جويلية 2013. وقد تكثفت خلال صائفة 2013 الاحتجاجات ضد حزب النهضة وحكومة الترويكا. ومهدت هذه الاحتجاجات الطريق أمام بدء حوار وطني من أجل التوصل إلى خريطة طريق سياسية تنهي الانسداد الحاصل في المسار السياسي وتسرع

[11] Dhif(2015)

بإنجاح الفترة الانتقالية. وقد تم الحوار الوطني برعاية الرباعي المتكون من الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين بتونس[12]. ونتيجة لهذا الحوار، انسحب حزب النهضة من الحكومة، وتولت حكومة تكنوقراطية مستقلة، قيادة البلاد حتى الانتخابات التشريعية والرئاسية،لأكتوبر - ديسمبر 2014. وأخيرا، تم تبني دستور جديد بشكل توافقي في جانفي 2014، متضمنا للمبادئ والقيم، والآليات الكفيلة بترسيخ احترام حقوق الإنسان، ومعلنا إنشاء مؤسسات دستورية مُناطٌ لها القيام بمهام القوة المضادة (contre-pouvoir) التي تحتاجها البلاد، لفرض سيادة القانون والحرية.

3.2.1. المشهد السياسي بعد انتخابات 2014

تحصل حزب نداء تونس على أغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية لأكتوبر 2014، وذلك بفوزه بـ 86 مقعدًا من بين 217 (37,56٪) متقدما على حزب النهضة الذي حصل على 69 مقعدًا (27,79٪). وفي ديسمبر 2014، فاز محمد الباجي قائد السبسي، مؤسس نداء تونس، خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بحصوله على 55,68٪ من الأصوات، متقدمًا على محمد منصف المرزوقي الذي حصل على نسبة 44,32٪. وقد شكلت انتخابات 2014 خطوة مهمة في عملية التحول الديمقراطي في البلاد. ومن أهم ميزاتها التداول السلمي على السلطة حيث تقدم حزب لائكي إلى واجهتها، بعد مرحلة سيطرة حزب النهضة ذي المرجعية الإسلامية. وأدت هذه الانتخابات الحرة الأولى إلى زيادة الثقة

[12] فاز الرباعي في سنة 2015 بجائزة نوبل للسلام لدوره في نجاح عملية الانتقال السياسي في تونس.

حول تلاؤم الإسلام والديمقراطية، دون أن ينهي ذلك بطبيعة الحال الجدل حول مكانة الإسلام السياسي، أو ينهي المخاوف من انسحاب تكتيكي للنهضة من واجهة السلطة (Boukhars, 2015).

وفي الوقت نفسه، كشف توزيع الأصوات على مستوى الجهات عن انقسام سياسي في البلاد. فكما يبينه الشكلين 1 و 2، فإن الولايات الشمالية والساحلية صوتت بصفة أغلبية لصالح نداء تونس والباجي قائد السبسي، بينما صوتت ولايات الجنوب وأغلب المناطق الداخلية لصالح منصف المرزوقي[13].

[13] أنشأ الباجي قائد السبسي حزب نداء تونس، لإيجاد نوع من التوازن في الساحة السياسية التونسية، وهو ينتمي إلى عائلة بورجوازية من تونس العاصمة. ويعتبر تلميذا للحبيب بورقيبة بعد أن عمل كوزير له لعدة سنوات. أما منصف المرزوقي، فكان ناشطًا في مجال حقوق الإنسان، وأحد شخصيات المعارضة في ظل الديكتاتورية. وقد تم انتخابه رئيسًا للمجلس التأسيسي في ديسمبر 2011، بدعم من حركة النهضة في إطار ائتلاف الترويكا، وكان والده مؤيدًا لصالح بن يوسف ومعارضا لبورقيبة.

الشكل 1. الانتخابات التشريعية لسنة 2014:
الكثافة النسبية للأصوات الموجهة لنداء تونس مقارنة بالنهضة

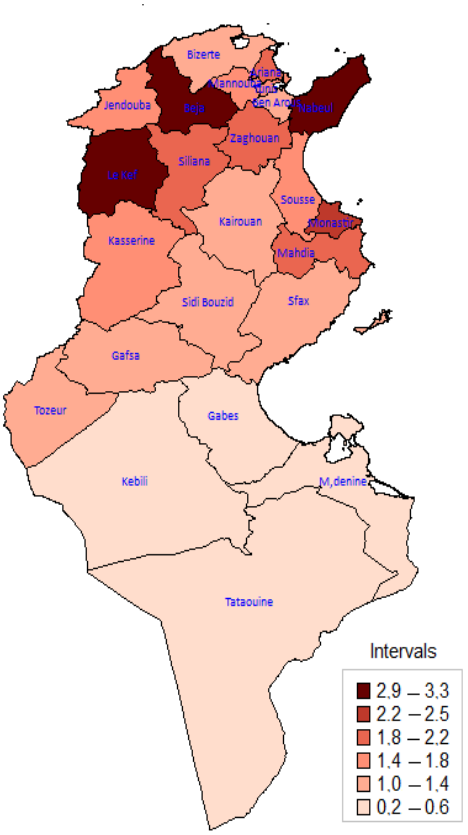

المصدر: بيانات مأخوذة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

الشكل 2. الانتخابات الرئاسية لسنة 2014

الكثافة النسبية للأصوات الموجهة لقائد السبسي مقارنة بالمرزوقي

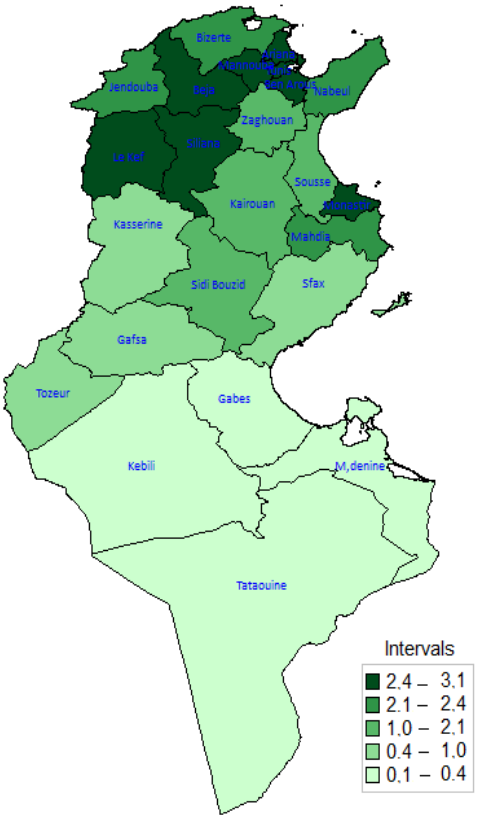

المصدر: بيانات مأخوذة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وبالتالي، قد تكون هذه النتائج، انعكاسا لانقسام البلاد إلى حد ما بين الشمال والجنوب، فيما يخص الرؤية لمكانة الهوية الإسلامية في المجتمع من ناحية، والرغبة في القطع مع النظام السياسي السائد منذ الاستقلال ورموزه. فكثير من التونسيين يعتقدون أن عدم المساواة في الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات، يرجع إلى حيف الاختيارات التنموية للنظام السياسي بعد الاستقلال.

وبعد الانتخابات، شكل كل من نداء تونس والنهضة ائتلافا حكوميا مع حزبين آخرين. وكان هذا التمشي ناتجا عن عائق فرضته نتائج الانتخابات التشريعية (حيث لم يكن لأي من الحزبين الأولين الأغلبية المطلقة)، أكثر من كونه وليد تقارب في البرامج[14]. بالتأكيد، ساهم هذا التقارب بين حزبي نداء تونس والنهضة من تهدئة التصادم الإيديولوجي في البلاد. ومع ذلك، فإن هذا التحالف (التوافق) يُنتقد لتأثيره السلبي على سلاسة صنع القرار وللصعوبات الجمّة في التنسيق الحكومي. كما ينتقد أيضاً، لكونه أدى إلى ظهور تناقضات صعبت من تحديد رؤية واستراتيجية تنموية للبلاد. هذا بالإضافة إلى البطء في إنجاز الإصلاحات الاقتصادية العاجلة والضرورية[15]. وقد خيب هذا التوافق أيضًا، آمال جزء كبير من ناخبي نداء تونس، وساهم في تقسيمه إلى معسكرين. وهذا الأمر ليس مفاجئًا، نظرًا

[14] لاحظ (Monaldi et al., 2006) أن وجود عدد قليل من اللاعبين السياسيين، الذين يتفاعلون فيما بينهم بشكل متكرر، قد يولد تعاوناً طويل الأجل، وسياسات عمومية فعالة، متماسكة ومستقرة. كان ذلك الحال في فنزويلا بين سنتي 1958 و1988، التي تميزت بتعاون مؤسساتي. إلا نهم لاحظوا أيضا أن الفترة من 1989 إلى 2004 تميزت بانحسار التعاون السياسي وباستقطاب الأطراف الفاعلة.

[15] تجددت الاحتجاجات الاجتماعية في جانفي 2016 في كل من القصرين والعديد من المناطق الجنوبية والداخلية من البلاد، بحجة أن الحكومة ليس لديها رؤية واضحة حول كيفية التعامل مع مشكلة البطالة.

لأن عددا من ناخبي نداء تونس يعتبر أن حزب النهضة ليست له الكفاءة لقيادة البلاد، وغايته استيراد الإسلام الإخواني من الشرق[16].

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن العديد من المراقبين والمحللين يعتبرون أن الأفكار السياسية ومرجعيات النهضة تطورت بصفة ملحوظة بعد وصولها إلى السلطة. فعلى سبيل المثال يطلق بن عاشور[17] على هذا التطور مصطلح "التثاقف" (acculturation)، مشيراً إلى مفهوم "اللائكية الإجرائية" التي استخدمها راشد الغنوشي عوضا عن " اللائكية الشاملة" التي اعتبرها مناهضة للدين. كما يعتبر محللون آخرون أن هذا التطور يدل على انفصال حزب النهضة عن مبادئه الأيديولوجية تحت الضغط، معتبرين أن الإسلاميين ليس لديهم خيار آخر، سوى تجاوز الإسلام السياسي، وتبني لغة وسياسة جديدة، مستندة إلى الحقوق، والتعددية، والدولة المدنية[18]. وترى مونيكا ماركس[19] أن المرجعية الفكرية للنهضة تطورت عبر الزمن نتيجة للممارسة السياسية ومستفيدة من الانقلاب العسكري في مصر لسنة 2013. وقد أجرت مونيكا ماركس في سنة 2011، مقابلات مع أكثر من ثمانين شخصاً من حزب النهضة (من قادة، وأعضاء وأنصار) واستخلصت أن الغالبية تعتبر نماذج حزب العدالة والتنمية التركي والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني أكثر الأحزاب السياسية شبها بالنموذج السياسي للنهضة، من حيث أنها ترنو الجمع بين التقوى، الازدهار، والمصداقية، والديمقراطية.

[16] Marks(2014)

[17] Ben Achour (2012)

[18] Boukhras (2015)

[19] Marks(2014)

3.1. هل أضحت تونس أكثر تماسكـا؟

1.3.1. التماسك الاجتماعي بعد الثورة

اندلعت الثورة التونسية من الشعب متأججة بالدور المحوري لوسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الاحتجاجات عبر مختلف الجهات. خلال الثورة والأسابيع الأولى التي تلت إسقاط الديكتاتورية، أظهر التونسيون شعوراً بالتماسك الوطني والانسجام. وقد أشار جوزيف ستيغليتز[20] في فيفري 2011، إلى وجوب أن تسعى تونس للحفاظ على ذلك الشعور بالتماسك، بالالتزام بالشفافية والتسامح، والسياسات العمومية المدمجة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وعلى عكس مرحلة ما بعد الاستقلال، لم تكن هنالك بعد الثورة زعامة سياسية لها من الشرعية التاريخية ما يجعلها محل ثقة غالبية التونسيين. ومن هذا المنطلق، فإن التساؤل ملحّ عن مدى قدرة المجتمع التونسي أن يصبح أكثر تماسكا في خضم الانتقال الديمقراطي وفي غياب الزعامة السياسية.

يرى فارهالست[21] أن تماسك المجتمع أمر ضروري لبناء مؤسسات سياسية وعمومية قادرة على تصور وتنفيذ حلول اقتصادية واجتماعية بديلة، تحترم الهوية المشتركة للمجتمع، دون رفض العولمة التي لا يمكن تجنبها وتجنب فوائدها. بيد أن التماسك الاجتماعي مسار طويل، يهدف إلى تحقيق العدالة بين المواطنين في الحصول على نفس حظوظ النجاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي إلى تقلص الفوارق في الثروة والدخل. ولا يمكن لهذا المسار أن ينطلق دون انصهار المواطنين في مشروع

[20] Stiglitz (2011)

[21] Verhelst (2000)

وطني موحد معتمد على قيم مشتركة[22]. ويعتبر استيرلي وآخرون[23] أن غياب التماسك الاجتماعي يقاس بدرجة التمزق والفرقة داخل المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي (الانتماء العرقي، التوجه السياسي، الطبقة الاجتماعية، اللغة، الدخل، إلخ). ويلعب السياسيون الانتهازيون دورا خطيرا في تعميق التمزق المجتمعي بحيث يتخندقون كل حسب قاعدته الانتخابية. ولكن في نفس الوقت، لا يستبعد الباحثون وجود سياسيين بإمكانهم توحيد مختلف أطياف المجتمع وبناء مؤسسات جيدة، رغم نزعة السياسيين بصفة عامة للتفرقة من أجل تعزيز قاعدتهم الانتخابية والوصول إلى الحكم.

إن بلدا متماسكا اجتماعيا ليس فقط أقل عرضة للصراعات والانقسامات، ولكن يمكن أن يستفيد أيضا من تنوعه لبناء هوية مشتركة. وبقدر التقدم في مسار التماسك الاجتماعي، تتحسن درجة إدماج المؤسسات السياسية والعمومية، بما يؤثر إيجابا بدوره على درجة التماسك الاجتماعي[24]. ومن المنظور التقني، توصل الباحثون إلى وجود علاقة ثنائية إيجابية بين درجة التماسك الاجتماعي وجودة المؤسسات السياسية. وبهذا يصبح للتماسك الاجتماعي تأثير غير مباشر على طبيعة الإصلاحات الاقتصادية، حيث أن ضعفه، يزيد احتمال توجه المؤسسات السياسية نحو إرساء سياسات اقتصادية لا تخدم المصلحة العامة، بقدر ماهي موجهة لمنفعة الفئات الأكثر تمثيلية وتأثيرا في قراراتها.

[22] Maxwell (1996)

[23] Easterly et al.(2006)

[24] المرجع السابق.

الشكل 3. العلاقة بين التماسك الاجتماعي والمؤسسات والتنمية

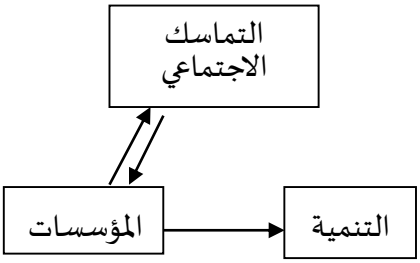

وبالتالي، فإن التماسك الاجتماعي والمؤسسات السياسية المدمجة، شرطان حاسمان لبناء الثقة والصبر اللذان يحتاجهما صناع السياسات لتنفيذ الإصلاحات المكلفة على المدى القصير، والضرورية لتوليد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل[25]. وكما بينه كابلان وفريمان[26]، فإن أهمية هذين الشرطين تزداد خاصة خلال المسارات الصعبة والطويلة التي تتلو فترات الحروب والأنظمة السياسية القمعية. وتبلغ أهميتها أشدها عندما تحدق بالبلاد أخطار العنف، والإقصاء، والفوضى الإدارية، والنزعة القطاعية الريعية، وانكماش الاستثمار. وهذه هي حال تونس التي صنفها الباحثان من بين أشد المجتمعات انقساما وهو ما يدعو إلى استعجال بناء مؤسسات ودولة مدمجة.

إن البعد المؤسساتي لم يكن غائبا في مسار تونس ما بعد الثورة، حيث بزغ عدد من المؤسسات، بينما تمتعت أخرى بأكثر استقلالية. وقد عهد لهذه المؤسسات أدوار مهمة عديدة مثل تنظيم الانتخابات السياسية، مقاومة

[25] المرجع السابق.

[26] Kaplan and Freeman (2015)

الفساد، القضاء المالي، مراقبة وتنظيم مجال الإعلام السمعي والبصري، وكذلك مجال الاتصالات. ولكن، لازالت كثير من المؤسسات الدستورية حبرا على ورق ولم ترى بعد النور. كما تفتقد كثير من المؤسسات إلى الإمكانيات البشرية والمالية والإطار القانوني الكفيل بتحسين كفاءتها واكتساب ثقة المواطنين. ويبقى وهن المؤسسات السياسية وضعف إدماجها من أكبر العوائق، في خضم مشهد سياسي يتنافس فيه الأحزاب خاصة في المجال الإيديولوجي، بينما تتطلب المرحلة إرادة سياسية حقيقية لبناء مؤسسات مدمجة، لتحديث الدولة، ولقيادة التغيير الاقتصادي المنشود.

ورغم التقدم النسبي في مسار الانتقال السياسي، تدهور الوضع الاقتصادي وضعفت المقدرة الشرائية للطبقة الوسطى والفقيرة من المجتمع التونسي. إن عدم وجود زعامة سياسية قوية يحرم البلاد من الوصول بسرعة إلى إجماع وطني حول تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية. وتزامنا مع ذلك، تدهورت الروابط الاجتماعية تدريجياً خلال فترة الانتقال السياسي، التي اتسمت بالإضرابات والاعتصامات المتكررة (مؤثرة على أنشطة العديد من الشركات ومساهمة في تدهور مناخ الاستثمار) وبضعف سلطة الدولة. ويشير محمد الناصر إلى أن الاحتقان الاجتماعي يتغذى من المسار الثوري نفسه، وقد بلغ ذروته بفشل الدولة في لعب دورها كمنظم ومنسق للديناميكية التنموية، وكضامن للتماسك الاجتماعي[27]. ومن بين مظاهره، اندلاع احتجاجات الشباب في تطاوين في أفريل 2017، مطالبين بنوع جديد من السياسات التنموية. وقد دافع

[27] Leaders News (2011)

بعضهم عن حقهم في الاستفادة من 20٪ من عائدات النفط المستخرج من منطقتهم. وما ذلك إلا علامة من علامات اضمحلال الثقة في قدرة الحكومة على القيام بدورها في إزاحة العراقيل المعيقة للتنمية بمنطقتهم. ومن ناحية أخرى، فإنها إشارة واضحة أن طريق تونس نحو مجتمع متماسك لازالت طويلة. فالبلاد في مفترق من مفترقات مسارها الحضاري، محتاجة إلى زعامة قوية بإمكانها قيادة التحول الضروري بمختلف أبعاده. وسوف يبين الزمن مدى نجاح المسار التونسي أو تحطم الآمال التي رافقت بدايته. ويقتضي النجاح من القادة السياسيين، وممثلي المجتمع المدني ورجال الأعمال أن يضعوا التحالفات البناءة، وأن يرسموا المسارات المشروعة، وأن يبنوا المؤسسات المدمجة التي تجمع أطياف المجتمع المنقسمة[28].

2.3.1. هل حسمت تونس معادلة الحداثة والهوية؟

تعتبر التجربة التونسية مثالا مهما لبلد نامي يسعى إلى التوفيق بين انتمائه الإسلامي وتوقه إلى بناء نظام ديمقراطي. فلأي مدى نجح المجتمع التونسي في ذلك المسعى؟

لقد أدركت النخبة التونسية، منذ الأيام الأولى للاستقلال، حساسية المسألة الدينية، وأهمية حل معضلة المزاوجة بين الحداثة والهوية. فعلى سبيل المثال، اعتبر الفيلسوف التونسي محجوب بن ميلاد (1916-2000) في محاضرة ألقاها في أفريل 1956 أن ثنائية العقلية هي أكبر عائق سيواجه تونس في مسار تقدمها. وأشار إلى أن "الصعوبات التقنية، والصناعية، والمالية، يمكن حلها من خلال بناء القدرات. أما مشكلة

[28] Kaplan and Freeman (2015)

الذهنية (أو العقلية) فهي أكثر صعوبة وحساسية لتحل، مما يشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد استقلال تونس[29]. وبين أنه على تونس أن تجد مسارها المتوازن بين انتمائها للشرق وللغرب في نفس الوقت، حتى تتمكن من تشكيل عقلية حديثة، قادرة على فهم فلسفة التفكير الإسلامي والاستفادة منه. وأعتقد أن حل معادلة الهوية - الحداثة من قبل النخبة التونسية بعيد الإستقلال، استنبط بطريقة مُسقَطة، بدلاً من أن يكون ناتجا عن مسار ذاتي متجذر في المجتمع، ومدمج لجميع أطياف نخبه الفكرية[30].

لم يكن ممكنا لإجماع مجتمعي وسياسي حول مكانة الدين في مسار التحديث التونسي، أن يظهر في السياق السياسي السلطوي. وعلى العكس من ذلك، فإن النظام السياسي القمعي ولّد مواجهات عنيفة بين رؤى مختلفة للمجتمع (اليساريين والقوميين، مقابل الإسلاميين) والتي تستمر آثارها إلى اليوم كوقود للتجاذبات السياسية في البلاد. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال، إلى عدم استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي، إلى حد

[29] Ben Milad (1956)

[30] وبالتأكيد، كانت سيطرة الدولة على المجال الديني عاملا هاما، حدّ من مصداقية علماء الزيتونة. وكما تم الاعتراف به مؤخرًا من قبل أحد مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي، حميدة النيفر، فإن الحركة لم يكن لديها الوعي الكافي بالتجذر العميق للقيم الإسلامية في المجتمع التونسي. ولاحظ مؤخرا، أنّ الغالبية العظمى لنخبة الحزب الحاكم، أكدت بمناسبة الاجتماع الذي تم في 1967، الترابط بين الحداثة والهوية الإسلامية. وفي الوقت نفسه، هو يلاحظ أن في قيادات الحزب أقلية كانت تدفع بأن لا يتجاوز الإسلام في المجتمع التونسي المجال الشخصي (Enneifer, 2001).

أصبح تدين الشخص وتقواه مبعثا للريبة والاتهام[31]. ووفقا لبن عاشور[32] فإن هذا الاستقطاب مستمر في قلب الحياة الفكرية، الثقافية، والسياسية. وينعكس ذلك من خلال المفاهيم الثنائية المتضادة مثل حداثي/متدين، علمي/ثيوقراطي، لائكي/محافظ، إلخ[33]. لذلك، يمكن اعتبار رسوخ هذه الثنائيات في المجتمع التونسي، دليلا على ابتعاد النخبة التونسية عن نهج الإصلاح والحداثة الذي رسمه خير الدين باشا (الذي تصوره آنذاك في تناغم مع الهوية التونسية)، وهو ما قد يوحي بأن جذوره متغذية من الصراعات السياسية التي بدأت منذ فجر الاستقلال. فلقد بدأ هذا الخلاف مع صراع الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، ومتغذيا بعدها بالنظام السلطوي وسيطرة الدولة على الدين. وربما كانت مواصلة النهج التحديثي في استمرارية مع التمشي الإصلاحي لخير الدين، من شأنها أن تجنب تونس العواقب السلبية من ثنائية الاستقطاب بين الحداثة والهوية، والتي ما زالت تفتك بكثير من الدول الإسلامية منذ القرن التاسع عشر[34].

---

[31] هذا ما حصل لواحد من كبار مهندسي تونس، مختار العتيري (1926-2007) الذي تخرج من المدرسة المتعددة التقنيات بفرنسا (Ecole Polytechnique, France) في سنة 1949، وأسس أول مدرسة للمهندسين بتونس (ENIT) سنة 1968. وكان سي مختار من أكثر المهندسين تألقًا وتأثيراً في البلاد، كما كان مستشارا مقربا من بورقيبة. وقد انتقد على تقواه كما لو أنه مصاب بمرض مخجل، وذلك على إثر بنائه لمسجد داخل مدرسة المهندسين. وقد أشار في تصريحه أن "البعض قد اتهمني بالتعاطف مع الإسلاميين" (Gorbel, 2006). ويشير هذا التفاعل بوضوح، استقطاب المجتمع التونسي حتى على مستوى النخبة.

[32] Ben Achour (2012)

[33] أعتبر أن التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تلت الثورة، سيُنظر إليها على أنها عملية ناتجة عن كبت الحوار والنقاش في ظل النظام السياسي السلطوي، حول مكانة الدين في المجتمع، وطبيعة النظام الاقتصادي، الخ. ويؤكد ياعظ بن عاشور أن "التناقضات الضمنية كانت مستدامة في ظل الدكتاتورية... أما اليوم، فلدينا مجتمعين مختلفين، كل منهما يراقب الآخر... وقد أوضح دستور 2014 هذه الازدواجية والتناقض المرجعي" (Ben Achour, 2015).

[34] قد يذكر المدافعون عن هذا الرأي، أن حركة الإصلاح التونسي لخير الدين، كانت مدعومة من قبل المستنيرين من بعض علماء الزيتونة مثل الشيخ سالم بوحاجب (1827-1924) والشيخ محمد بيرم الخامس (1840-1889) (Haddad, 2011). وأعتقد أن الشرعية الفكرية للشيخ الفاضل بن عاشور وآخرين، إلى جانب مساهمتها في الحركة الوطنية، كانت يمكن أن

أعتقد أن تونس وصلت إلى مرحلة تاريخية، يجب أن يُرتَقى فيها بالإسلام عن مجال التنافس الإيديولوجي بين الأحزاب السياسية. وعلى العكس من ذلك، فإن للقوة الروحية النابعة منه (وخاصة فيما يخص العدل، التآخي بين الناس، وقيم التسامح) القدرة على توحيد التونسيين في طريق بحثهم عن حلول اقتصادية واجتماعية، تحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. لذلك لا بد للتونسيين من تنمية دعائم ثقافتهم[35] على أسس ذهنية حديثة، مستفيدة من القوة المعنوية الكامنة في فلسفة التفكير الإسلامي. فأي مشروع تنمية اجتماعية واقتصادية، يحتاج إلى تصور جامع، يستمد طاقته من القناعات الروحية والإنسانية لأفراده. إن هذا الدافع الثقافي ضروري لأي عمل منسق، عادل، وديمقراطي[36]. ولهذا السبب نحتاج إلى الثقافة، لإعادة اكتشاف معنى حياتنا الفردية والجماعية، وبناء مجتمع متماسك.

وكل الأمل أن يتم البناء على الدستور الجديد لتحقيق إجماع مجتمعي وسياسي حول مكانة الدين في المجتمع. ومع ذلك، فإن الدستور الذي تم تبنيه في جانفي 2014، بعد أكثر من عامين من التجاذبات المكثفة بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، يجب أن يجسد على أرض الواقع، من أجل تحفيز الجهود الجماعية تجاه مسار تحديث البلاد. ومن شأن ذلك

تلعب دورا محوريا في هذه العملية. وعلى العكس من ذلك، قد يرى البعض بأن الظروف الضرورية لنجاح هذا المشروع المثالي، لم تكن موجودة، من جانب النخبة الدينية. فمثلا يرى محمد الشرفي (Charfi, 2005) بأن غالبية علماء الدين كانوا أسرى للأطروحات القديمة بعد إغلاق باب الاجتهاد.

[35] تعكس الثقافة قيم المجتمع وتعبر عن اختياراته بقدر أهميتها. و ترتبط كلمة "ثقافة" عموما، بالتطور، وبالتقدم الاجتماعي، المرتبطين أساسا بمفهوم التنمية (Parra and Moulaert, 2011). ويحتاج مجتمع ما إلى الثقافة لتأكيد ذاته، والحفاظ على وحدته. وفي الحقيقة، فإن تأكيد الذات في المجال الثقافي، يعبر عن الاستقلال، وعلى السيادة في المجال السياسي. وفي هذا السياق، فإن الثقافة أعمق من التعريف الذي يقيدها بالأنشطة الترفيهية.

[36] Malitza(1976)

أن يؤدي إلى السّمو بالدين عن مجال التنافس بين الأحزاب السياسية. عندها سيكون الإسلام، كدين مشترك لمعظم التونسيين، منبعا غير حصري، يرتوي منه كلّ حسب رغبته، في طريق بحثه عن حلول اجتماعية واقتصادية للبلاد.

الفصل الثاني

تشخيص الاقتصاد التونسي

2.1. نحو تنمية بشرية أكثر إدماج

تنتمي تونس إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، بدخل قومي إجمالي للفرد بلغ 3690 دولار أمريكي في سنة 2016[37]. وتغطي الصحراء أكثر من 30٪ من مساحة الأراضي التونسية، وتمثل الأراضي الفلاحية حوالي 65٪ منها، في حين تمثل مساحة الغابات 6,7٪. وبلغ عدد سكان تونس حوالي 11,2 مليون نسمة في سنة 2015، يعيش ثلثاهم تقريبًا في المناطق الحضرية (انظر الشكل 4).

ولقد نفّذت البلاد برنامج التنظيم العائلي منذ سنة 1966، للتحكم في النمو السكاني. وقد بلغ متوسط المعدل السنوي للتغير السكاني 1,5% في 2014، وارتفع معدل الخصوبة من 2,03 في 2006 إلى 2,5 في 2014. وتتميز التركيبة السكانية في تونس بأغلبية السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و54 عامًا. ففي 2016، تراوحت أعمار 15,0٪ من السكان بين 15 و24 عامًا. وتراوحت أعمار 44,52٪ منهم بين 25 و54 عامًا. بينما قدّرت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم بين 65 عامًا أو أكثر ب8,2٪. وفي سنة 2014، بلغ متوسط العمر المتوقع، 78,5 سنة بالنسبة للمرأة، و 73,8 سنة بالنسبة للرجل. وقد تقدم البلد نحو تحقيق

[37] استنادًا إلى طريقة Atlas Method current US$.

الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني، على الرغم من أن المناطق الريفية والداخلية لم تستفد بنفس القدر من هذا التقدم[38].

الشكل 4. التوزيع الجغرافي للسكان في تونس (2014)

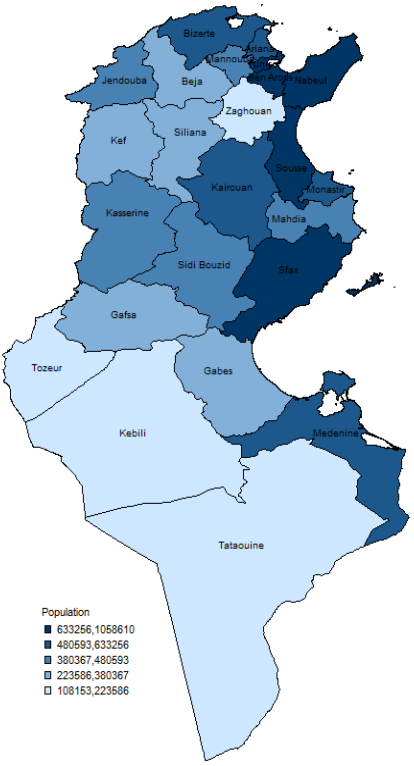

المصدر: بيانات من المعهد الوطني للإحصاء

[38] لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNECA, AfDB et UNDP (2013) "الأمن الغذائي في أفريقيا: القضايا والتحديات والدروس"، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013، التي تقيم التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل 5. تطور الدخل القومي الإجمالي للفرد في تونس بالمقارنة مع بعض الدول ذات الدخل المتوسط (بمقاربة تماثلية القدرة الشرائية (PPP) وبالدولار الأمريكي)

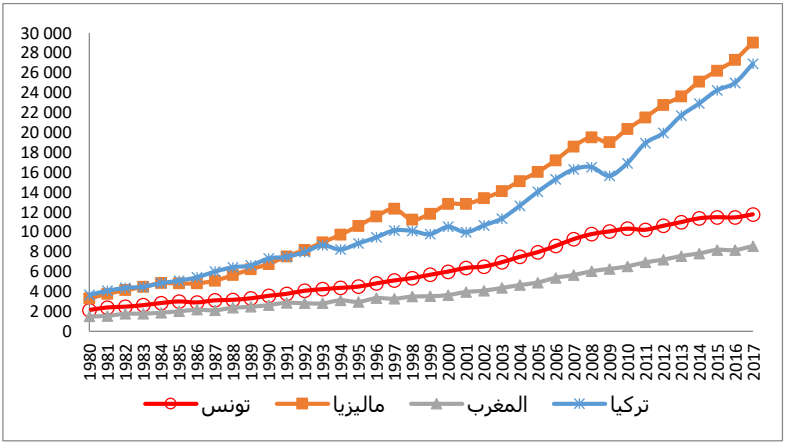

المصدر: IMF, World Economic Outlook 2017

ويوضح الشكل 6 أن مساري مؤشر التنمية البشرية (HDI) لكل من تونس وتركيا كانا متلازمين حتى سنة 2009. ففي حين أن مؤشر التنمية البشرية التركي قد تسارع منذ سنة 2010 ليصل إلى 0,76 في 2015، ركد مؤشر التنمية البشرية في تونس عند حوالي 0,72. وانخفض معدل الفقر في تونس على المستوى الوطني من 23,1٪ في 2005 إلى 15,2 في 2015. ومع ذلك، فهو أعلى بكثير في المناطق الريفية غير البلدية، حيث بلغ 26٪ في سنة 2015. ونسبة التونسيين الذين يعيشون في الفقر المدقع (أقل من 1,9 دولار أمريكي في اليوم) انخفضت من 7,4٪ في سنة 2005 إلى 2,9٪ في سنة 2015 ، لكنها لا تزال مرتفعة في المناطق الريفية غير البلدية (6,6٪ في 2015 و15,5٪ في 2005)[39].

[39] المعهد الوطني للإحصاء.

الشكل 6. تطور مؤشر التنمية البشرية في تونس، المغرب، ماليزيا وتركيا

خلال الفترة 1990-2015

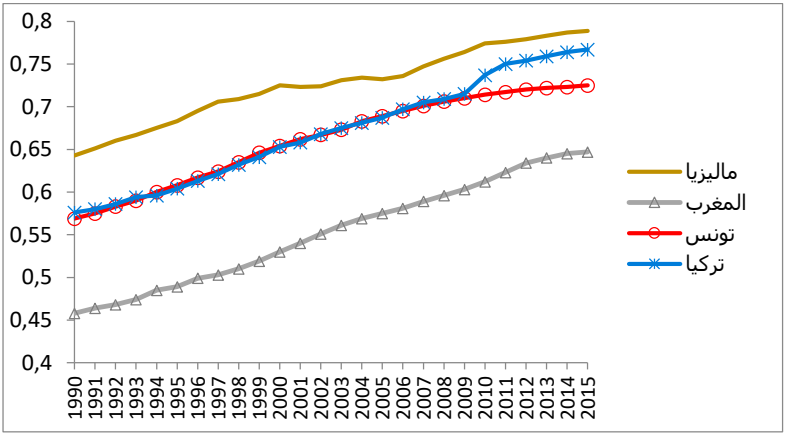

المصدر: قاعدة البيانات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

وقد تكون الزيادة في تكاليف المعيشة بعد سنة 2011، أحد العوامل التي أخرت سن الزواج. فلقد انخفضت نسبة النساء المتزوجات قبل 29 سنة من 69,1٪ في 2011 إلى 62,6٪ في 2015، وكان هذا التأثير أكثر وضوحا بين الرجال، حيث انخفضت نسبة المتزوجين قبل 29 سنة من 35,8٪ إلى 25,6٪ خلال نفس الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، عاد معدل الطلاق لكل زواج في 2015 إلى مستوى سنة 2011 بـ 13,8٪، متجاوزا نسبة 12,4٪ لسنة 2012. وهناك معطى اجتماعي واقتصادي سلبي آخر في تونس، ألا وهو ارتفاع عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرقات (2679 في 2013) بمعدل وفاة بلغ 24,4 (لكل 100000 نسمة)[40].

[40] قاعدة بيانات مرصد الصحة العالمية (2013). وللمقارنة فإن معدلات الوفيات في بلدان أخرى هي : 8,9 في تركيا، 20,8 في المغرب و 24 في ماليزيا.

2.2. اقتصاد متنوع وثنـائي ... و اقع في مصيدة "الدخل المتوسط"

1.2.2 اقتصاد ثنائي وغير مدمج

يُعدّ انخفاض أجر العمال في القطاع الموجه للتصدير، أحد العوامل الرئيسية التي حفّزت النمو الاقتصادي في تونس على مدى عقود. ويتركز القطاع المصدّر في أنشطة التجميع المُوجّهة نحو البلدان الأوروبية، والمتّسمة بالقيمة المضافة المنخفضة. وقد تحسنت إنتاجية القطاع الموجه للخارج (offshore)، كنتيجة للإصلاحات المتتالية التي بدأت في أوائل سبعينيات القرن الماضي، وكذلك نظرا للمنافسة في أسواق التجارة الدولية. ولم يكن هذا هو حال القطاعات الاقتصادية الموجهة للسوق الداخلية (onshore). فوفقًا لدراسة للبنك الدولي[41]، قدرت فجوة الإنتاجية بين تونس والاتحاد الأوروبي في القطاعات المنخرطة في التجارة الدولية بنسبة 27٪، وهي أقل بكثير من الفجوة البالغة 67٪ في القطاعات المتبقية.

ومنذ 2008، أكدت تلك الدراسة على فشل الاقتصاد التونسي في إعادة توجيه قدراته الإنتاجية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، والتغلب على معضلة الإنتاجية المنخفضة. فكان المعدل المنخفض نسبياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وعدم كفاية فرص العمل الجديدة، وجودتها المنخفضة، من بين أعراض ذلك الفشل. وبالإضافة إلى الطبيعة الثنائية للاقتصاد التونسي، من حيث القطاعات الموجهة للخارج (offshore) والأخرى الموجهة للداخل (onshore)، فهو ثنائي كذلك من حيث التواجد

[41] World Bank (2008)

الجغرافي للأنشطة الاقتصادية. فمعظم الاستثمارات الخاصة والبنية التحتية العمومية موجودة في المناطق الحضرية والساحلية (انظر الشكل 7).

الشكل 7. عدد الشركات الخاصة بحسب الولايات في سنة 2014

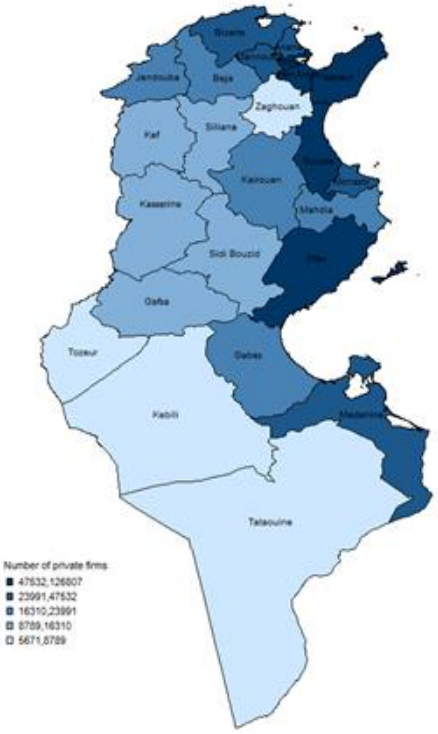

المصدر: بيانات من وزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء

وتتمظهر ديناميكية التنمية الاقتصادية غير المدمجة كذلك، في اتساع التفاوت في الدخل بين المناطق الداخلية والساحلية (انظر الشكل 8 الذي يعكس الاختلاف الذي سجله مؤشر التنمية الجهوية). ووفقًا لتقرير

للمعهد الوطني للإحصاء[42]، فقد ارتفع مؤشر GINI الذي يقيس عدم المساواة في الدخل بين المناطق من 11,4٪ في 2000 إلى 13,3٪ في 2005، وذلك قبل أن ينخفض إلى 12,6٪ في 2010.

الشكل 8. مؤشر التنمية الجهوية لتونس لسنة 2012

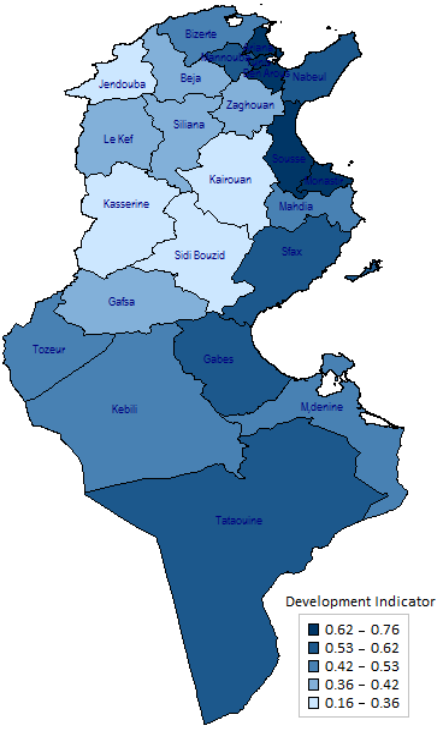

المصدر: بيانات من وزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء

[42] INS (2012)

2.2.2. القطاعات الخاصة والعامة وغير المنظمة

لعبت الدولة دوراً نشطاً في مسار التنمية الاقتصادية في تونس، مُدعِّمةً منذ بداية السبعينيات، ظهور قطاع موجه نحو التصدير. وقد رافق ذلك أيضًا، تشجيع رؤوس الأموال والصناعة التونسية من خلال حماية القطاعات الموجهة للسوق الداخلية. كما قامت الدولة أيضًا بتطوير البنية التحتية، والمرافق والخدمات الأساسية في العديد من المناطق، وبشكل أساسي في المناطق الساحلية، حيث كانت قطاعات السياحة والنسيج نشيطة. وكما أشار تقرير البنك الدولي "الثورة غير المكتملة: إتاحة الفرصة، وتوفير وظائف جيدة، وثروة أكبر لجميع التونسيين"[43]، الذي صدر في سنة 2014، فإن هذا النموذج التنموي الذي قاده القطاع العام، قد مكن البلاد من زيادة الرفاه والحدّ السريع من الفقر.

ويساهم القطاع الخاص بحوالي 76٪ من إجمالي التشغيل، و72٪ من الصادرات، و75٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين الأفراد العاملين، البالغ عددهم 3.588.000، يوجد حوالي 622.000 موظفًا في القطاع العام. ويشهد القطاع الخاص تكاليف معاملات متزايدة، بسبب تدهور مناخ الأعمال، وتعرّضه للمنافسة غير القانونية من القطاع غير المنظم. ووفقًا لدراسة أعدّها كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ومعهد الحرية والديمقراطية في سنة 2012، فإن 85٪ من الشركات لها ممارسات غير قانونية. وقدّر حجم الاقتصاد غير

[43] World Bank (2014)

المنظم ب 30٪ في سنة 2010 و38٪ في سنة 2013[44,45]. ويؤكد تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية[46] على التحدي الناشئ والخطير، المتمثل في التجارة غير القانونية (التهريب) عبر الحدود. ويلاحظ أن الحكومة تواجه مفاضلة صعبة. فمن ناحية، تمثل التجارة غير القانونية عبر الحدود، نشاطا يسهم في الحفاظ على السلم الاجتماعي في المناطق ذات التنمية الضعيفة. ومن ناحية أخرى، أصبحت منفذا لتجارة الأسلحة والمخدرات من قبل جهات فاعلة جديدة.

أما بالنسبة للقطاع العام التونسي، فقد زاد حجمه بعد سنة 2011 من خلال الانتداب السنوي لحوالي 20.000 موظفا جديدا، والزيادات المتتالية في الأجور، التي ارتبطت بتطور مؤشر التضخم، بدلاً من الإنتاجية[47]. ونتيجة لذلك، زادت كتلة الأجور في القطاع العام بشكل متواصل بعد سنة 2011 (من 10٪ في 2010 إلى حوالي 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي و75٪ من إيرادات الحكومة في 2016). وفي الوقت نفسه، ساهمت في زيادة عدم كفاءة القطاع العام (الشركات العمومية والإدارة). وتُقدر التكلفة الإجمالية لقلة الجودة في القطاع العمومي بـ 4500 مليون

[44] Ayadi et al. (2013)

[45] تقدر منظمة العمل الدولية (ILO, 2015) حصة العمال في القطاعات غير المنظمة، بخلاف الفلاحة، بنسبة 50,6٪ من إجمالي التشغيل في تونس. ويقدرها بن الشيخ (Ben Cheikh, 2013) ب30٪. وقدّر بون وشنايدر (Buehn et Shneider, 2009) أن الاقتصاد غير المنظم في تونس بلغ 39,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2006 (بينما بلغ المعدّل في 76 دولة نامية، نسبة 35,5٪).

[46] ICC (2013)

[47] أشار رئيس البرلمان السابق محمد الناصر في سنة 2011 -عندما كان مسؤولاً عن وزارة الشؤون الاجتماعية- أن "زيادة الأجور لا يجب أن تنجم عن قوة الأطراف المتفاوضة، ولكن عن الإنتاجية ومؤشر القدرة الشرائية، مع الأخذ في الاعتبار القدرة التنافسية للمؤسسة واستدامتها "(Leaders News, 2011). وأعرب عن أسفه لاختفاء قسم "معايير الإنتاجية والأجور" من داخل الوزارة، ملاحظا عدم وجود أداة لقياس تطور الإنتاجية.

دينار تونسي[48]، وهو ما يمثل 74٪ من التمويل الخارجي لسنة التقدير. ويشتمل القطاع العام على 102 شركة عمومية، مثلت في سنة 2014 ما يناهز 9,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتعاني الشركات العمومية من ضعف الحوكمة والرقابة، وتشكل عبئًا كبيرًا على ميزانية الدولة[49]. ففي سنة 2014، بلغ مقدار الدعم الذي تتلقاه 7,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت ديونها الخارجية المضمونة من قبل الدولة 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015، في حين مثل دينها المحلي 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي[50]. وتتميز الشركات العمومية بالضعف في الشفافية، والمحاسبة، والاعلان، وإيجاد الموارد، وتتبع الملكية، ومداولات المجالس التنفيذية، والجدوى التشغيلية[51]. كما أشارت الدراسة إلى عدم ربط التحويلات والدعم المالي من وزارة المالية بالنجاح في تحقيق أهداف تحسين الآداء. وتقوم رئاسة الحكومة بتطوير إستراتيجية إصلاح، لإعادة هيكلة الشركات العمومية، وتزويدها بإطار تشريعي حديث. ولا تزال هذه الاستراتيجية الإصلاحية محل نقاش مع الشريك الاجتماعي.

[48] Kouki (2017)

[49] في مشروع تخرجي من المدرسة التونسية للتقنيات (Nabi, 1998)، أوصيت بإنشاء هيئة وطنية، مكلفة بمراقبة حوكمة الشركات العمومية. وقمت بتحليل استخدام خمس شركات عمومية لمنهجية (تسمى "طريقة حسابات الفائض" Méthode des Comptes de Surplus) لحساب تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Productivité Totale des Facteurs). وقد وجدت العديد من النقائص في طريقة استخدام هذه المنهجية، وقدمت بعض التوصيات لاستغلالها بشكل صحيح. وللأسف الشديد، يبدو أن هذه الطريقة لم تعد مطبقة، ولم يعد هناك إصدار للتقارير السنوية التي تحلل تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (PTF). وأعتقد أنه من المهم إحياء إنتاج هذه التقارير، باستخدام طريقة حسابات الفائض وأدوات المراقبة الأخرى. فهذه التقارير مفيدة للغاية خلال مفاوضات الأجور.

[50] تم جمع الإحصاءات من الحكومة التونسية (2018)، " Livre blanc: Rapport de synthèse sur la réforme des entreprises publiques en Tunisie"، مارس 2018، www.reformes.gov.tn

[51] Morsay et al. (2017)

3.2.2. القطاعات الاقتصادية

تهيمن الخدمات على تركيبة الاقتصاد التونسي، حيث ارتفعت حصة قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من 58,4٪ في سنة 2000 إلى 62,3٪ في سنة 2015. وخلال الفترة نفسها، انخفضت حصة الفلاحة من 12,4٪ إلى 10,9٪. كما انخفضت حصة الصناعات التحويلية من 18,4٪ إلى 16,4٪ خلال نفس الفترة. ومن أبرز المساهمين في نمو قطاع الخدمات، تبرز خدمات الاتصالات، والخدمات المالية، وخدمات النقل، والتجارة. ونمت الصناعات الميكانيكية والكهربائية بسرعة، حيث زادت حصتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية من 27,5٪ في سنة 2000 إلى 51,2٪ في سنة 2015. وفي المقابل تراجع قطاع النسيج والملابس، حيث انخفضت حصته في القيمة المضافة للصناعة من 46,9٪ في سنة 2000 إلى 26,3٪ في سنة 2015. ويوضح الجدول 1 أن معظم القطاعات تأثرت إلى حد كبير خلال الفترة 2011-2014 بالمقارنة بالفترة 2005-2010، باستثناء الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكرير النفط، والخدمات الادارية، والنشاط الجمعياتي.

ومن التطورات الايجابية بروز أنشطة اقتصادية مرتكزة بكثافة على التقنيات. فوفقًا لدراسة للمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية[52]، ارتفع إجمالي حصة القيمة المضافة لـ"الاستشارات وبرامج الكمبيوتر" و"صناعة الورق والكرتون" و"صناعة الأدوية" و"الخدمات المقدمة للشركات" و"الاتصالات السلكية واللاسلكية" من 15,1٪ في 2008 إلى 17٪ في سنة 2012.

[52] ITCEQ (2016)

الجدول 1. تطور القطاعات قبل وبعد الثورة

نمو القيمة المضافة بالنسبة لقطاع ...	-2005 2010 (%)	-2011 2014 (%)
الاتصالات	17,2	13.2
الصناعات الكهربائية والميكانيكية	9,1	1,2
الخدمات المالية	8,5	3,4
الخدمات الادارية والجمعيات	5,2	5,6
خدمات النقل	5,2	1,4-
العقارات	5,0	1,0
التجارة	4,8	2,9
الكهرباء والغاز والمياه	3,8	3,6
الفنادق وخدمات التموين	3,7	1,9-
الصناعات الغذائية	3,6	1,9
الصناعات الاستخراجية	2,3	8,3-
الصناعات الكيماوية	1,1	5,2-
المناجم	0,5	5,5-
صناعة النسيج والملابس والجلود	0,3	1,2-
تكرير النفط	0,2	37,2
الفلاحة والصيد البحري	0,1	3,7

المصدر: بيانات المعهد الوطني للإحصاء

ووفقًا للمعهد الوطني للإحصاء، هناك 442 711 شركة نشطة في البلاد من بينها 98,2٪ تشغل أقل من 10 أشخاص (سنة 2015). ويضم الاقتصاد التونسي حوالي 140 12 شركة لديها أكثر من 10 موظفين. وفي سنة 2017، كان هناك 844 3 شركة نشطة في التصنيع، من بينها 055 1 مصدرة كليا. وهي تنتمي أساسًا إلى الصناعات الغذائية (975)، والنسيج والملابس (959)، والصناعات الإلكترونية والكهروميكانيكية والكهربائية (595). وفي نفس السنة، كانت هناك 2842 شركة نشطة في مجال الخدمات، منها 1066 مصدرة كليا، و25,8٪ منها نشطة في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. ولقد استفاد القطاع الإلكتروني والكهروميكانيكي والكهربائي من الدعم الحكومي في التسعينيات. وهو يوفر الآن منتوجات شبه منتهية التصنيع (مثل الكابلات ومواد التوزيع الكهربائية والبطاريات) ولكن أيضًا المكونات المكتملة التصنيع (كالإلكترونيات المدمجة ذات الاستخدام الصناعي في قطاعات السيارات والطيران والطبية ومعدات الاتصالات اللاسلكية وأنظمة الطيران) بشكل أساسي للشركات الأوروبية الناشطة في صناعات الطائرات والسيارات[53].

ووفقًا لتقرير صادر عن الهيئة العليا للاتصالات، فإن 85٪ من حرفاء الاتصالات الهاتفية الثابتة، وبيانات Box والانترنت عالية التدفق ADSL تقع في المناطق الساحلية. ويتضح من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لسنة 2016، أنه يتعين على تونس تحسين العديد من أركان مناخ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى تكون البلاد قادرة على المنافسة عالمياً. وقد احتلت تونس المرتبة 81 في مؤشر استعداد الشبكة (مقارنة ب 31 لماليزيا، و47 لتركيا و78 للمغرب). ويوضح الشكل 9 الترتيب المتأخر لتونس فيما يخص "التأثير الاجتماعي" و"التأثير الاقتصادي" و"الاستخدام الحكومي" و"الاستخدام التجاري" و"الاستخدام الفردي" و"المهارات". وهذا الترتيب يمثل إحدى أعراض قلة اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد التونسي. لذلك، تمتلك تونس إمكانات نمو هائلة، إذا تمكنت من جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، محركا لتطوير نظامها الاقتصادي.

الشكل 9. مؤشر الاستعداد الشبكي في تونس والبلدان النامية الأخرى

[53] نتج هذا عن ديناميكية الشركات التونسية مثل مجموعة Coficab و Chakira Cables اللتين أصبحتا لاعبين إقليميين في إفريقيا. كما نتج عن دخول شركات أجنبية مثل STMicroelectronics إلى السوق منذ التسعينيات. وتعد تونس الآن شريكًا مفضلا للاتحاد الأوروبي، وتنتمي إلى عشر أهم البلدان المصدرة للكابلات (Whiteshield Partners, 2012).

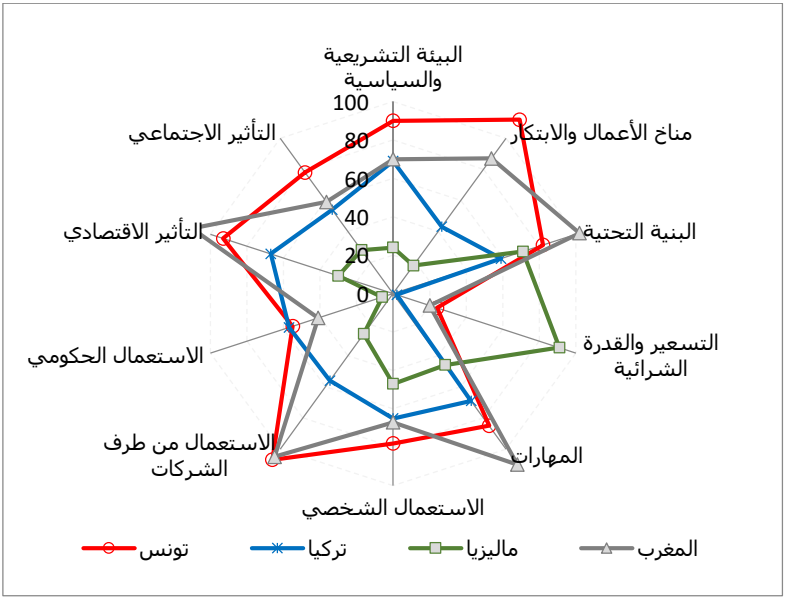

المصدر: بيانات من تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي 2016

4.2.2. الاستثمار وريادة الأعمال

انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت (٪ من إجمالي الناتج المحلي) في تونس من 25,6٪ في عام 2010 إلى 19,9٪ في سنة 2017، من بينه حوالي 64٪ كاستثمار خاص[54]. وهذا المستوى أدنى من المستوى السائد في معظم البلدان المماثلة (في المغرب مثلاً، يمثل 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومعدله في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض يساوي 26,8٪). وانخفض الاستثمار الخاص في الصناعات التحويلية (11٪ في سنة 2016) والزراعة (7,8٪ في سنة 2016) وتركز في القطاعات ذات القيمة المضافة

[54] المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للدراسات الكمية والقدرة التنافسية

المنخفضة، وذات الكثافة التشغيلية الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجز ذلك الاستثمار، بشكل رئيسي، في المناطق الحضرية والساحلية في البلاد. ويعتبر تباطؤ الاستثمار الخاص من أعراض سلوك "الانتظار والترقب" (wait and see) للمستثمرين التونسيين خلال فترة الانتقال السياسي التي تتميز بتدهور مناخ الأعمال، وبالاعتصامات المتكررة. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل الادخار في نسبة الناتج المحلي الإجمالي من 20,9٪ في سنة 2010 إلى حوالي 10,8٪ في سنة 2017 [55]. ويُعد هذا الانخفاض الكبير في الادخار عائقا إضافيا للاستثمار الوطني. ويوضح الشكل 10 بوضوح، اتساع الفجوة المالية بين الاستثمار والادخار، مما يضطر البلاد إلى الاعتماد على التمويل الخارجي. وفي المقابل تبرز بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) (الشكل 11) ارتفاع معدل إنشاء الشركات الجديدة في تونس من 1,54٪ في سنة 2002 إلى 1,67٪ في سنة 2013. وقد يعكس هذا التطور الاستعداد المتزايد لريادة الأعمال بين خريجي الجامعات، في ظل قلة فرص العمل التي تتناسب مع توقعاتهم.

[55] تجدر الإشارة هنا إلى أن معدل الفائدة على الادخار (الذي حدده البنك المركزي التونسي) انخفض من 6,87٪ في سنة 1996 إلى 4٪ في جوان 2017، وبمعدل 2,82٪ خلال الفترة من ديسمبر 2010 إلى ديسمبر 2016.

الشكل10. إجمالي المدخرات المحلية وتكوين رأس المال الإجمالي
(2000-2017، النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

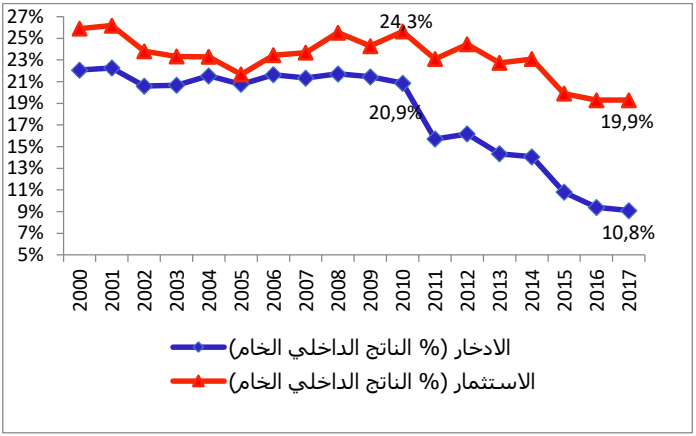

المصدر: بيانات من المعهد الوطني للإحصاء

الشكل11. معدل تطور الشركات الجديدة في تونس وبلدان أخرى

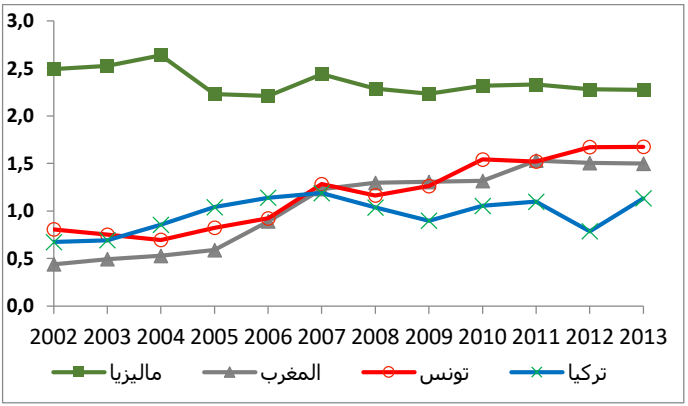

المصدر: بيانات من قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال

3.2. ضعف بيئة الأعمال

أدّى التحرير الاقتصادي الذي بدأ في تونس منذ نهاية الثمانينات، في ظلّ بيئة مؤسّساتية ضعيفة إلى تفاقم اقتصاد الريع، حيث نخرت المحسوبية شيئا فشيئا الاقتصاد التونسي. ففي حين كان المأمول أن تؤدّي السياسات الاقتصادية إلى تطوير اقتصاد السوق الحر، أدّت على العكس من ذلك، إلى بطء تجدّد النسيج الاقتصادي نظرا لصعوبة دخول الشركات الجديدة، وإلى محدودية الابتكار من طرف أغلب الشركات، والى استثمارات منخفضة في القطاعات الموجهة إلى السوق المحلية. وتمظهرت البيئة المؤسّساتية الضعيفة في أشكال متعددة: (1) السلطة التقديرية في تطبيق القوانين والتشريعات، (2) قلة كفاءة عمليات الصفقات العمومية، (3) التلاعب بعمليات الخوصصة لصالح المجموعات القريبة من السلطة، (4) التصرف بغير حق في الأراضي الدولية والأصول العمومية و(5) التأثير على العمليات المالية للبنوك العمومية.

وفي ظل ضعف مناخ الأعمال هذا، ليس من المستغرب أن يعاني الاقتصاد التونسي من انخفاض مستوى الاستثمار الخاص. ولقد تم تقييم اقتصاد البلاد على أنه "غير حر في معظمه حسب مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) لسنة 2017 (حيث احتلت تونس المرتبة 123 من بين 180 دولة، في حين احتلت ماليزيا والمغرب وتركيا، الرتب 27 و86 و60 على التوالي، كما هو مبين في الشكل 12). ولتعزيز المنافسة أهمية كبرى لتمكين دخول شركات جديدة، ونمو الشركات الأكثر إنتاجية. فمناخ الأعمال الخاص بالشركات المحلية يعاني من تشوهات شديدة

تعوق المنافسة الشريفة، وتجدُّد النسيج الاقتصادي[56]. وقد أدى ذلك إلى اقتصاد مغلق، يغلب عليه الاحتكار، وعجز الشركات الجيدة عن النمو، وبالتالي حُرم الاقتصاد من فرص تحسين إنتاجيته الإجمالية. وتعتبر القوانين والإجراءات الثقيلة إحدى أهم العوائق أمام تطور أداء القطاع الخاص التونسي والاقتصاد بأكمله. وتسهم التشريعات الثقيلة في استبعاد رواد الأعمال المحتملين، الذين يفتقرون إلى العلاقات بالسياسيين وبالإدارة. وخلصت الدراسة السابق ذكرها[57] إلى أن عدم الكفاءة والمعاملات الاقتصادية الريعية، من قبل المقربين من السلطة، أضرت ليس فقط بعمل الأسواق الموجهة للسوق الداخلية، بل أضرت كذلك بالقدرة التنافسية للشركات المصدّرة كليا. وكما رأينا سابقا، لا يزال هذا الأخير يتركز في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، وفي أنشطة التجميع (assemblage) . وتُمكّن تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)، وتقارير التنافسية العالمية Global Competitiveness) (Reports، بالإضافة إلى مؤشرات الحوكمة، من تقييم نوع العراقيل التي تُعيق عمل الأسواق بكفاءة.

تبين مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2017، أن الاشكالات الرئيسية التي تحتاج البلاد إلى تحسينها هي "حماية المستثمرين" و"إجراءات دفع الضرائب" و"إجراءات بعث الشركات" (الشكل 13). وفيما يتعلق بـ "سهولة ممارسة الأعمال"، احتلت تونس المرتبة 69 من بين 189 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010، بينما تم تصنيفها في المرتبة 77 في تقرير 2017.

[56] Robalino et al. (2015)

[57] المرجع السابق.

الشكل 12 . درجات الحرية الاقتصادية في تونس وبلدان أخرى لسنة 2017

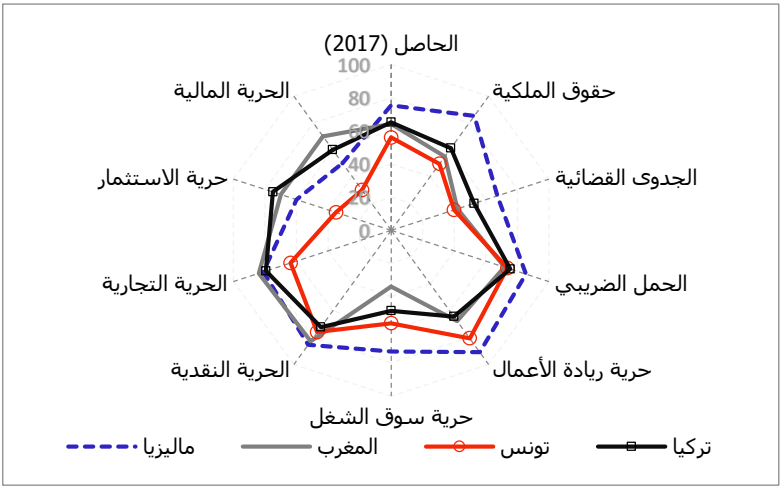

المصدر: بيانات من قاعدة بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية

الشكل 13. تصنيف مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال لتونس وبلدان أخرى من بين 190 بلد

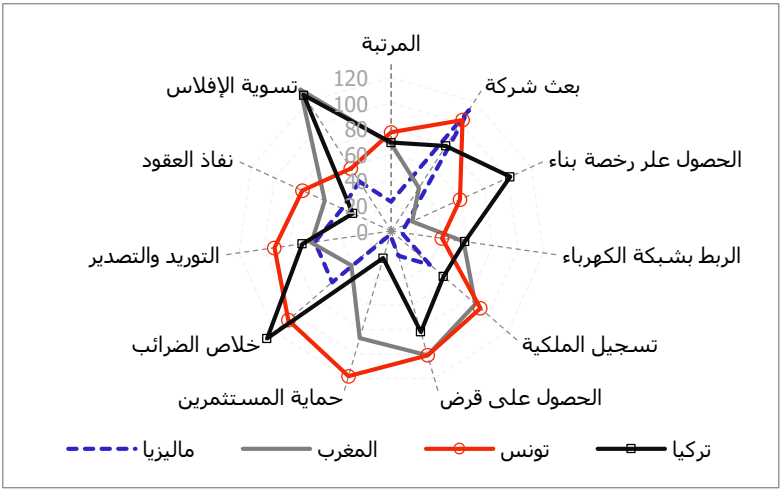

المصدر: بيانات من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017

يُظهر تقرير التنافسية العالمية لسنتي 2014-2015، أن تونس تحتل مرتبة سيئة وفقًا لمعظم الركائز، وهي "كفاءة سوق العمل"، و"تطور السوق المالية"، و"كفاءة سوق المنتوجات" و"بيئة الاقتصاد الكلي" (الشكل 14). ومع ذلك، فإن ترتيبها فيما يخص "الصحة والتعليم الابتدائي" يظهر أداء أفضل من تركيا والمغرب. كما يحتل ترتيبها في "التعليم العالي والتدريب" مكانة متقدمة ب 31 مرتبة على المغرب.

يوضح الشكل 15 أن تونس تفوقت على ماليزيا، والمغرب، وتركيا، في ركن "حرية التعبير والمساءلة" المنتمي لمؤشرات الحوكمة والتنمية المؤسساتية لسنة 2015. وفي المقابل، ساهم تأخرها بالنسبة إلى "عدم الاستقرار السياسي" و"جودة التشريعات التنظيمية" في تقويض اقتصادها. ويوضح الشكل 16 بوضوح تدهور معظم مؤشرات الحوكمة بعد سنة 2011. والاستثناء الواضح، هو "حرية التعبير والمساءلة" كنتيجة لعملية التحول الديمقراطي. وكان قد تحسن "تطبيق القانون" في سنة 2014 بعد أن وصل إلى أسوأ مرتبة في سنة 2013، في حين لم يتم تسجيل أي تحسن واضح فيما يتعلق بمقاومة الفساد.

الشكل 14. مؤشر التنافسية العالمية لتونس وبلدان أخرى (الترتيب من 151)

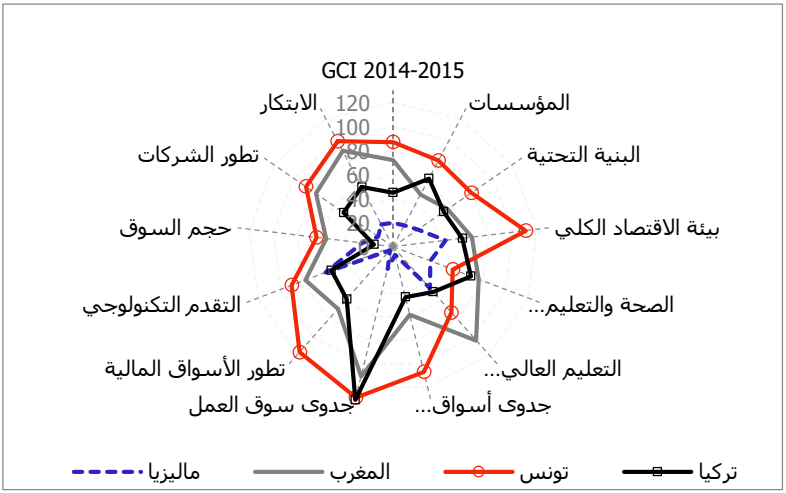

المصدر: بيانات من تقرير التنافسية العالمية 2014-2015

الشكل 15. الحوكمة وتطور المؤسسات (المرتبة في سنة 2015 من بين 200 بلدا)
(يتراوح من 0 (أدنى) إلى 100 (أعلى) مرتبة)

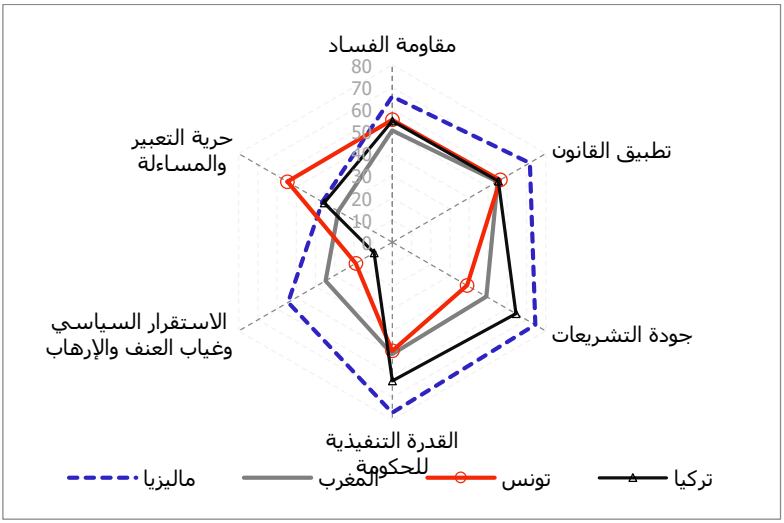

المصدر: بيانات من مؤشرات الحوكمة العالمية، تحديث 2016

وعلى الرغم من هذه التقييمات السلبية، سجلت تونس تقدّما في بعض جوانب البناء المؤسّساتي. ويتجسد ذلك على سبيل المثال، في القانون الجديد للبنك المركزي التونسي المعتمد في سنة 2016، والذي ضمن استقلاليته عن السلطة التنفيذية. كما وقعت صياغة الإطار القانوني فيما يتعلق بمكافحة الفساد، وتقليص الفجوة بينه وبين المعايير الدولية. وقد بدأ هذا التمشي في سنة 2011 من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وفي فيفري 2017، اعتمد مجلس النواب قانونًا لمكافحة الفساد. وفي جويلية 2017، صوّت مجلس النواب على القانون العام للهيئات الدستورية المستقلة[58]، المشتمل على أنظمتها القانونية، واستقلاليتها المالية، وتنظيمها الاداري، إلخ. ومع ذلك، هناك حاجة أكيدة إلى المضي قدما في مكافحة الفساد الذي توسع بعد الثورة.

الشكل 16. مؤشرات الحوكمة في تونس (1996-2016) (تتراوح من صفر (أدنى) إلى 100 (أعلى))

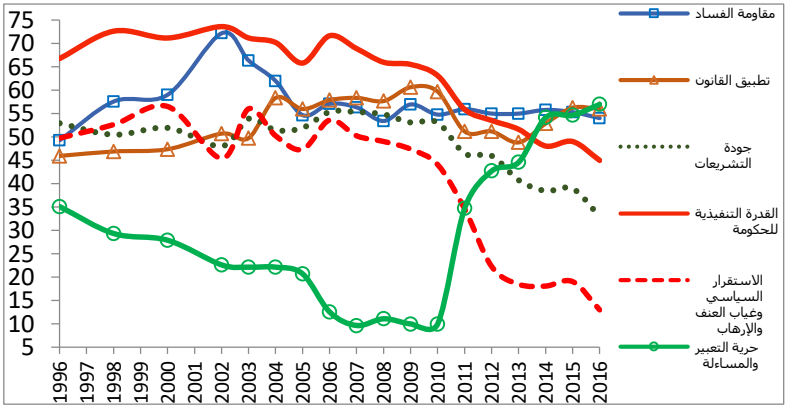

المصدر: بيانات من مؤشرات الحوكمة العالمية، تحديث 2016

[58] تضمّن دستور 2014 إنشاء العديد من الهيئات الدستورية المستقلة: الهيئة العليا للانتخابات، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، ولجنة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال المقبلة. والأكثر إلحاحًا اليوم هو إرساء المحكمة الدستورية الجديدة، التي تمثل الركيزة الأساسية للنظام الديمقراطي.

4.2. التعليم والبحث والتطويرو اقتصاد المعرفة

1.4.2. التعليم

منذ استقلالها في سنة 1956، استثمرت تونس بشكل مكثف في تعميم التعليم وفي الرأس المال البشري. وقد تراوح الإنفاق العمومي على التعليم من حوالي 5٪ إلى 6,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما سمح للبلاد من تحسين فرص التعلم، وزيادة نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة، من 5,3٪ في سنة 1956 إلى 80,7٪ في سنة 2014. و استفادت عدة مناطق ريفية منذ الاستقلال من العديد من برامج التعليم العمومية[59]. ومن الواضح أن دمقرطة التعليم، ساهمت في رفع مستوى الوعي بالتفاوتات الجهوية، وبالفجوة الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية[60]. ولقد حققت الدولة بالفعل الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالولوج إلى التعليم الابتدائي[61]. ويوضح الشكل 17 أن متوسط الإنفاق العمومي على التعليم مثل 6,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2012، وهو ما يتجاوز متوسط الإنفاق في ماليزيا (5,9٪)، المغرب (4,9٪) وتركيا (3٪) خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من هذا الإنفاق العمومي العالي على التعليم، إلا أن النتائج التي تم الحصول عليها من حيث متوسط سنوات الدراسة أقل بكثير من ماليزيا، ولا تختلف كثيرًا عن نتائج تركيا. ففي سنة 2010، بلغ متوسط سنوات إجمالي التعليم في تونس 7,3 سنوات، في حين كان المعدل في ماليزيا

[59] Boughzala and Hamdi (2014)

[60] المرجع السابق.

[61] لا بد من الإشارة هنا إلى تدهور المنظومة التعليمية في العقود الأخيرة، وإلى ازدياد الانقطاع المبكر عن التعليم الابتدائي.

(10,1 سنة) ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض متوسط سنوات الدراسة الثانوية. وتشترك تونس مع ماليزيا في نفس متوسط سنوات التعليم العالي (0,4) متقدّمين على من المغرب (0,3) وتركيا (0,3) (الشكل 18).

لقد أثبتت التجارب الدولية والبحوث العلمية أهمية التعليم بالنسبة للنمو الاقتصادي. ومن المعروف كذلك أن عدد سنوات الدراسة لا يمثل معيارا جيدا لجودة التعليم. فمثلا 46٪ فقط من التلامذة التونسيين المسجلين في المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية، توصلوا إلى تحصيل الأساسيات من المهارات المعرفية (connaissances cognitives) . ويوضح الشكل 19 أن أداء التونسيين أقل من نظرائهم الماليزيين، والأتراك، في الاختبارات الدولية في التخصصات ذات الصلة، ولكنه أعلى من نظرائهم المغاربة. ومن حيث تكافؤ فرص الحصول على التعليم، كانت تونس في سنة 1960 من بين آخر البلدان، حيث بلغ حينها مؤشر GINI الخاص بالتعليم 0,92. وقد ساهمت الجهود التي بذلتها الدولة منذ الستينيات، إلى تحسين فرص الوصول إلى التعليم. فاحتلت تونس المرتبة السابعة عشرة عالميا في القدرة على تقليص التفاوتات في فرص التعليم، حيث تراجع مؤشر GINI التعليمي إلى حدود 0,43 في سنة 2010. أما فيما يخص ترتيب تونس فيما يخص الحصول على فرص التعليم، فهو 43 عالميا[62].

[62] ITCEQ (2016)

الشكل 17. متوسط الإنفاق العمومي على التعليم (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

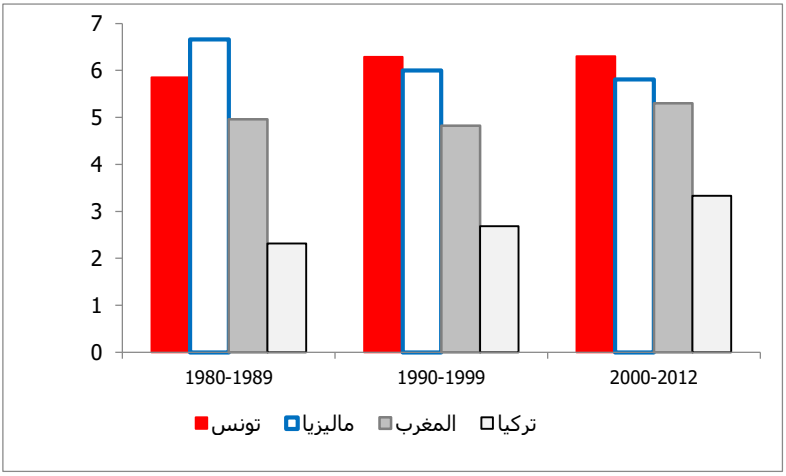

المصدر: استنادًا على بيانات من مؤشرات التنمية العالمية

الشكل 18. متوسط سنوات الدراسة في تونس وبلدان أخرى

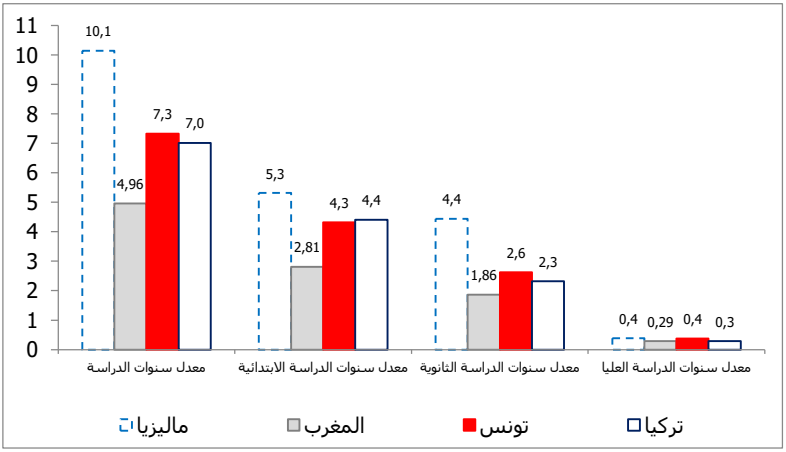

المصدر: بيانات من مجموعة بيانات التحصيل التعليمي لـ (Barrow-Lee, 2013)

الشكل 19. متوسط الدرجات في المهارات المعرفية بالنسبة للتلامذة التونسيين ونظرائهم

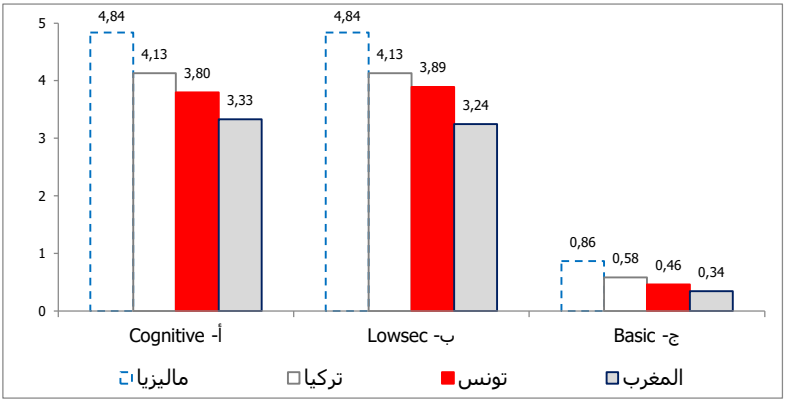

المصدر: بيانات من Hanushek و Woessmann (2012).

(أ) متوسط درجة الاختبار في الرياضيات والعلوم، من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية، كل السنوات. (ب) متوسط درجة الاختبار في الرياضيات والعلوم، أقل من الثانوي فقط (مقياس PISA مقسومًا على 100). (ج) حصة الطلاب الذين يصلون إلى تحصيل القراءة والكتابة الأساسية (استنادًا إلى متوسط درجات الاختبار في الرياضيات والعلوم، من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية)

2.4.2. كيف يمكن تفسير تدني جودة التعليم في المدارس العمومية؟

كشفت دراسة ميدانية حديثة[63] عن تزايد انعدام الثقة في قدرة المدارس العمومية التونسية على أداء مهمتها. وشدّدت الدراسة على عامل نقص المساءلة في المدارس العمومية ومتابعة المدرسين، وأشارت للمشاكل في تقييم التلاميذ. كما أشارت إلى غياب آليات الاعتماد (accréditation) وتقييم المدارس. وحثت الدراسة السلطات على التعاون مع الأطراف المعنية (الأولياء، المعلمين، التلاميذ، الادارة، المهنيين في قطاع التربية، والمجتمع المدني المهتم) من أجل إعادة تأهيل التعليم العمومي. ويُعدّ هذا

[63] Milovanovitch (2014)

النهج التشاركي ضروريًا لضمان مصداقية الإصلاحات وتبنيها من كل الأطراف، من أجل نظام تعليمي تونسي متطور وعادل.

3.4.2. المعرفة والبحث والتطوير

تعتبر المعرفة من أهم عوامل استدامة التنمية الاقتصادية. وفي العقود الأخيرة كثفت معظم الاقتصادات المتقدمة اعتمادها على الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، مولّدة بذلك عبر الابتكار، ثروة جديدة وملايين الوظائف المرتبطة بالمعرفة. فما هو وضع تونس في مجال البحث والابتكار؟

تحاول تونس، كدولة نامية، اللحاق بركب الدول المطوّرة للمعرفة. وتبين احصائيات البنك الدولي (الجدول 2) أن تونس احتلت المرتبة 81 من بين 146 دولة سنة 2012 فيما يخص تنمية المعرفة. ويعزى هذا الأداء السيئ نسبيًا مقارنة ب (ماليزيا (48) وتركيا (69)) أساسًا إلى ضعف الأداء في المؤشر الخاص ب "نظام الحوافز الاقتصادية". ويوضح الشكل 20 تطور تصنيف تونس (من بين 120 دولة) وفقًا لمؤشر التركيب الاقتصادي المعقد (Economic Complexity Index[64]) خلال الفترات 2000-2005، 2006-2010 و2011-2014. ويمكن الاستنتاج أن تونس حسنت قدراتها في انتاجية المعرفة، حيث تحسنت رتبتها من معدّل 63,5 في الفترة 2000-2005 إلى 46 خلال الفترة 2011-2014. لذلك، فإن المجال المعرفي للإنتاج التونسي يقترب من مجالات الاقتصاد الماليزي (31,3) والاقتصاد التركي (42,3). ومع ذلك، تراجع تصنيف تونس في مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index 2017) إلى المرتبة 77

[64] Hausmann et al. (2014)

(مقابل المركز 59 في 2012)، وهو أداء أسوأ من ماليزيا (35) وتركيا (42) والمغرب (72). لكن تحتل تونس موقعًا جيدًا نسبيًا (المرتبة 45) فيما يتعلق بـ "الرأس المال البشري والبحث" (مقابل المرتبة (34) لماليزيا، (43) لتركيا و(61) للمغرب). وفي المقابل، فإن ترتيب تونس منخفض للغاية في مجالات "التعاون البحثي بين الجامعات والشركات" (107)، و"استيعاب المعرفة" (103)، و"تطور السوق" (123) و"تطور الأعمال" (107)، مما يدفع بترتيبها الإجمالي إلى الأسفل. ويمكن أيضًا استنتاج الأداء الجيد نسبيًا في البحث العلمي (لا سيما في مجال الأدوية، البحوث الطبية والبيولوجية، وعلوم الأعصاب) من نسبة المنشورات العلمية المُستشهدة لكل مواطن خلال الفترة 1996-2015، والتي ساوت (4,97) منشورا عن كل مواطن، وهي نسبة ليست بعيدة عن نظيراتها بماليزيا (5,77) وبتركيا (5,17) .

أما بالنسبة للعوامل التي تفسر تأخر تونس في الابتكار (وخاصة من حيث عدد براءات الاختراع) فهي تتعلق بضعف البيئة الملائمة لتطويره، ودفع التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية. فترتيب تونس بالنسبة لمؤشرات "تطور المؤسسات"، و"تطور السوق" و"تطور الأعمال"، هو على التوالي 70، و123، و107.

الشكل 20. تطور معدل ترتيب تونس وبلدان أخرى (من أصل 120) وفقًا لمؤشر القيمة المعرفية للأنشطة الاقتصادية

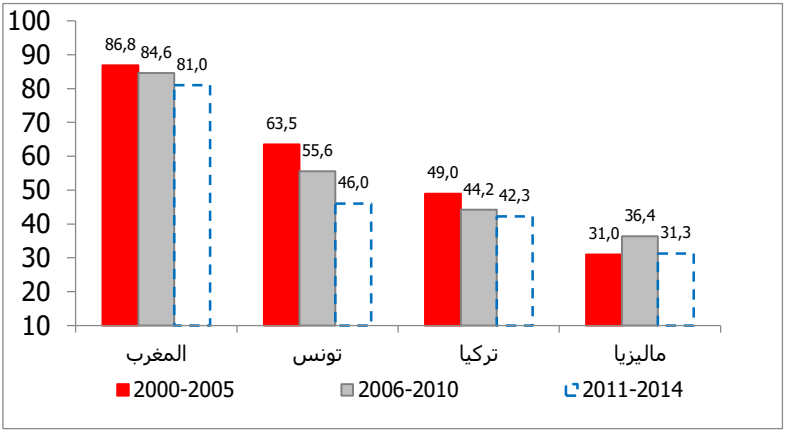

المصدر: بيانات من (Hausmann *et al.*, 2014)

وعلى الرغم من تعدد الوكالات، والبرامج الوطنية لتحفيز الابتكار، فإن القطاعات الاقتصادية، في معظمها، قليلة الارتباط بتطور المعرفة، وما زالت علاقات تعاونها مع الجامعات ومراكز البحوث نادرة. ومع ذلك، توجد قصص نجاح خاصة في قطاعات الهندسة وصناعة الأدوية والمواد الكيميائية. وهذا ليس مفاجئًا، نظرًا لديناميكية القطاعات الميكانيكية، والكهربائية، والإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى القطاع الكيميائي. وتجدر الإشارة كذلك، إلى الاختلاف الكبير بين المرتبة (91) لتونس و(الخامسة) لماليزيا، فيما يتعلق بـ "حالة تطور المُجمّعات (clusters)". إذا، من الواضح أن تونس بحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية متكاملة للمعرفة.

الجدول 2. ترتيب تونس (من بين 128 بلدا وفقا لمؤشر الابتكار العالمي وأداء البحث العلمي)

مؤشر/ مؤشر قطاع	تونس	ماليزيا	المغرب	تركيا
مؤشر الابتكار العالميGlobal Innovation Index	77	35	72	42
نسبة كفاءة الابتكار Innovation efficiency index	86	59	64	13
مدخلات الابتكار Innovation input subindex	82	32	75	59
مخرجات الابتكار Innovation output subindex	84	39	70	37
التعاون في مجال البحوث بين الجامعات والمؤسسات	107	12	90	59
استيعاب المعرفة Knowledge absorption	103	26	120	72
مخرجات المعرفة والتكنولوجيا Knowledge and technology output	89	35	72	45
المخرجات الإبداعية Creative outputs	81	43	67	31
التشغيل في الخدمات كثيفة المعرفة Employment in knowledge-intensive services	67	51	98	71
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT infrastructure	55	46	45	63
حالة تطور المجمعات الاقتصادية State of cluster development	86	5	86	50
الرأس المال البشري والبحوث Human capital and research	45	34	61	43
المنشورات العلمية المذكورة عن كل مواطن Citable documents per habitant	4,97	5,77	1,12	5,17
عدد الاقتباسات عن كل منشورة علمية Citations per document	5,83	8,07	4,9	6,87
مؤشر h h-index	123	296	190	129

المصدر: البيانات مسترجعة من تقرير مؤشر الابتكار العالمي،
ومن موقع scimagojr.com وبيانات السكان للأمم المتحدة

5.2. ارتفاع معدل البطالة بين الشباب

لقد أشرت في السابق إلى أن ارتفاع معدل البطالة يُعدّ أحد العوامل التي أدّت إلى اندلاع الثورة التونسية. ولا تزال البلاد تسجل مستوى عالٍ من البطالة بين الشباب، وهو ما يمثل أحد التهديدات الرئيسية لتماسكها الاجتماعي بحسب منظمة العمل الدولية[65]. ويبين الشكل 21 أن معدل البطالة ارتفع من 13٪ في سنة 2010 إلى 18,9٪ في سنة 2011، بسبب الركود الاقتصادي، وعودة العمال التونسيين من ليبيا. ورغم أنه انخفض تدريجيًا، إلا أنه لازال مرتفعا في حدود 15٪ لدى الشباب، وخاصة لدى الإناث الأكثر تأثرا بالبطالة (23,2٪ في سنة 2016). وفي سنة 2013، كانت نسبة العاطلين عن العمل تساوي 37,3٪ من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة و32,2٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة.

وقد حاولت الدولة منذ بداية الألفية الثالثة، وحتى بعد الثورة، معالجة مشكلة البطالة من خلال سياسات نشطة سخية. وللأسف، افتقرت السياسات العمومية في هذا المجال إلى الفاعلية[66]. وهذا ليس مفاجئًا، نظرًا لأن البطالة مرتبطة بالمشاكل الهيكلية للاقتصاد. فخلال العقود الماضية، لم يستوعب القطاع الخاص بشكل كافٍ خريجي الجامعات، الذين يدخلون سوق العمل كل سنة[67]. وتكشف دراسة للبنك الدولي[68] أن

[65] ILO (2011)

[66] اقترح (Nabi and Boughzala, 2009) أن تتكفل الدولة بالتكلفة الاجتماعية لبطالة الشباب من حاملي الشهائد الجامعية. وقدرت الدراسة تلك المنحة بـ418 دينارا تونسيا شهريًا للفرد. وترتبط هذه التكلفة الاجتماعية للبطالة بآثارها على الصحة البدنية والنفسية، والمشاكل العائلية، بالإضافة إلى العنف المرتبط بالإحباط، الناتج عن البطالة بعد التخرج.

[67] هذه المشكلة الهيكلية ليست حديثة العهد. ففي سنة 2007، لاحظ البنك الدولي أن حوالي 70٪ من الوافدين الجدد إلى سوق العمل التونسي سنويًا، لا يستطيعون العثور على وظيفة.

[68] World Bank (2014)

مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في نمو فرص العمل ضعيفة، مع انخفاض نسبة إنتاجيتها بصفة عامة. ويعمل معظم السكان النشطين في قطاع الخدمات (51,7٪) في حين أن الفلاحة، والصناعات التحويلية، والأنشطة غير الصناعية تساهم بـ14,7٪ و18,7٪ و14,7٪ على التوالي. ويعمل أكثر من نصف العاملين في تونس من ذوي التعليم العالي في القطاع العمومي، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم. وفي سنة 2010، كان 16٪ فقط من موظفي القطاع الخاص على مستوى عال من التعليم. لذلك، ليس من المستغرب أن نلاحظ هجرة الأدمغة المتسارعة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[69].

ويبين الشكل 21 أيضًا، ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات (خاصة بين الإناث) بمتوسط 31,9٪ خلال الفترة 2011-2016. وفي سنة 2016، دخل 30.000 خريج جامعي إضافي إلى سوق العمل، بالإضافة إلى 236.800 الموجودين سابقا، والذين يمثلون حوالي 42٪ من إجمالي العاطلين عن العمل. وفي الوقت الذي ينوّه البنك الدولي[70] بتمتّع تونس بشباب متعلم تعليماً جيداً، فإنه يركز على أولوية ضمان تكافؤ الحظوظ في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، من أجل تحرير طاقات الشباب، وإبداعاتهم، وإمكاناتهم الهائلة.

[69] ارتفعت نسبة المهاجرين الذكور الحاصلين على تعليم عالٍ إلى فرنسا من 18٪ في سنة 2007 إلى 20.5٪ في سنة 2008 (منظمة العمل الدولية، ILO, 2011). ووفقًا للإحصاءات التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في سنة 2018، تحتل تونس المراتب الأولى بين الدول من حيث هجرة العقول، حيث يعمل أكثر من 20٪ من خريجي جامعاتها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

http://www.oecd.org/social/poverty/migrationandthebraindrainphenomenon.htm

[70] World Bank (2016)

الشكل 21. تطور نسبة معدل البطالة (%)

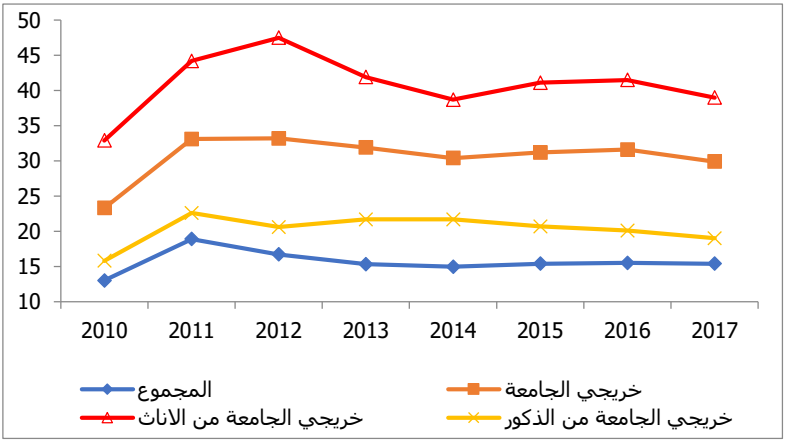

المصدر: بيانات المعهد الوطني للإحصاء

ويبرز تقرير للمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمّية[71] التحدي المزدوج للاقتصاد التونسي. فمن ناحية، يحتاج إلى خلق وظائف لا تحتاج لمؤهلات عليا، لثلث السكان البالغين أكثر من 15 سنة. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة أيضًا إلى وظائف مؤهلة لثلث آخر من حاملي الشهائد الجامعية. ويوضح الشكل 22 تعرض المناطق الداخلية في البلاد بشكل خاص لمشكلة البطالة[72]. وعلى الرغم من بعض الاستثناءات، فإن النشاط الاقتصادي والاستثمار الخاص لا يزالان مقيدان بالأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة، ويتركزان في المناطق الساحلية، ويتسمان بضعف شديد في الوظائف لفائدة خريجي الجامعات.

[71] ITCEQ (2016)

[72] فعلى سبيل المثال، بلغ معدل البطالة حوالي 27٪ في ولاية تطاوين سنة 2014.

الشكل 22. نسبة البطالة حسب الولايات في سنة 2014

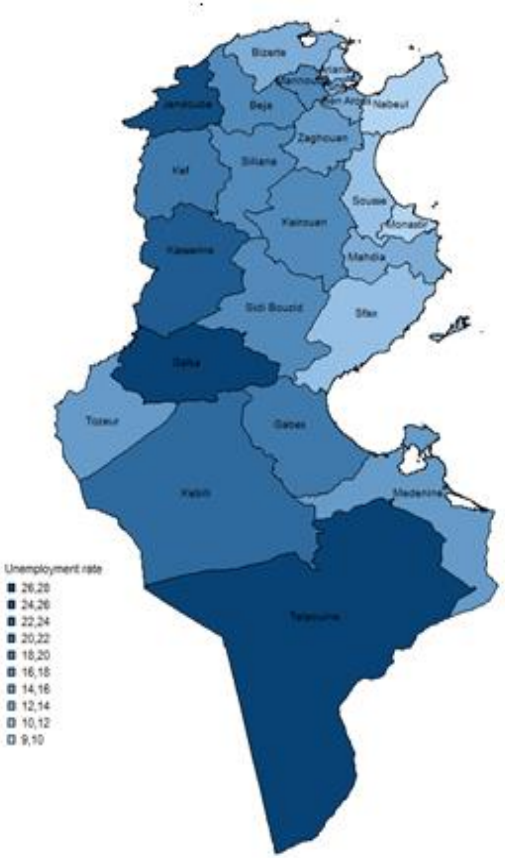

المصدر: بيانات المعهد الوطني للإحصاء

ما هي أسباب ارتفاع معدلات البطالة في تونس؟

حللت العديد من التقارير والدراسات الأسباب الرئيسية للبطالة في تونس. ويلخص الجدول 3 تلك الأسباب.

الجدول 3. الأسباب الرئيسية للبطالة في تونس

جانب الطلب	*عدم كفاءة بيئة سوق العمل*	*جانب العرض*
• انخفاض الاستثمارات الخاصة في القطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية.	• الصرامة والتعقيد في تشريعات سوق الشغل.	• عدم تطابق المهارات وضعف قدرة النظام التعليمي على تلبية الطلب في سوق الشغل (وخاصة نقص المهارات اللينة soft skills)
• نقص المبادرات الخاصة بسبب الآفاق المتشائمة.	• صرامة عملية تحديد الأجور (منفصلة عن الإنتاجية).	• جاذبية أعلى نسبيا للقطاع العام بالمقارنة للقطاع الخاص، بالنسبة لخريجي الجامعة.
• مناخ أعمال سيء (فساد، بنية تحتية ضعيفة، صعوبات الولوج للتمويل، والمنافسة الشرسة التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة).	• صرامة وتعقيد قانون الشغل ونظام التأمين الاجتماعي.	• ارتفاع أجور التحفظ (salaire de réservation) لدى الشباب إلى جانب عدم الثقة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية.
• ضعف جدوى سياسات العمل النشطة في تحفيز القطاع الخاص.	• نقص المتابعة والدعم للمستفيدين من سياسات التشغيل النشطة.	• ضعف ثقافة بعث المشاريع

المصدر: (Abdelkafi and Nabi, 2013) (نسخة منقحة وموّسعة)

هناك عقبة إضافية لتوظيف العمال الجدد من قبل القطاع الخاص، وهي انخفاض إنتاجية العمل. يوضح الشكل 23 أن إنتاجية العمل زادت بمعدل سنوي قدره 2,5٪ خلال الفترة 2000-2010 بينما زادت ب0,6٪ فقط خلال الفترة 2011-2017. وهناك اتفاق واسع على أن تحسين مناخ الأعمال، وإعادة النظر في سياسات الحوافز (خاصة فيما يتعلق بالاستثمار) وتحديث النظام التعليمي هي الإصلاحات الرئيسية المطلوبة للحد من البطالة. وهنالك حاجة أكيدة إلى إزالة الحواجز التي تحول دون

الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة العليا[73, 74]. كما أن خفض الضرائب على العمل، وإصلاح نظام التقاعد، وإرساء مزيد من المرونة على قوانين سوق الشغل، من شأنها أن ترفع من الطلب على اليد العاملة [7675]. وينبغي أن تستند هذه الإصلاحات إلى منهاج المرونة الآمنة (flexi-sécurité)، الذي يعزز حماية العمال، ويمتّعهم ببرامج التأمين الاجتماعي في حالة تسريحهم. ومن بين التوصيات الواردة في تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية "إستراتيجية الشراكة مع تونس 2013-2015"، الحاجة إلى وضع استراتيجية حكومية نشطة ومتكاملة لمعالجة مشكلة البطالة، تديرها لجنة وزارية مشتركة تمثل كل القطاعات[77].

الشكل 23. تطور إنتاجية العمل (Y / L) (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010)

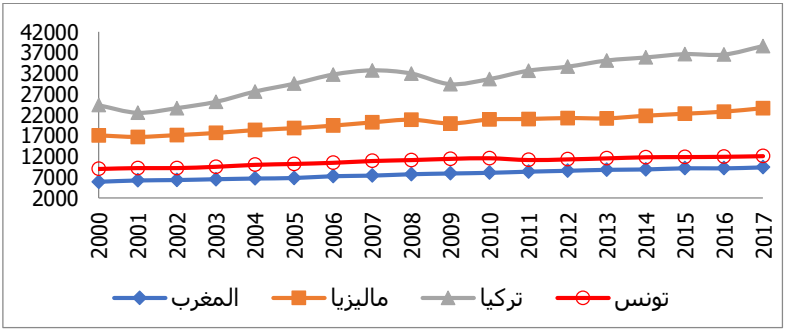

المصدر: استنادا إلى بيانات من مؤشرات التنمية في العالم

[73] Robalino et al. (2014)

[74] يعمل حوالي 52٪ من السكان النشطين في تونس في قطاع الخدمات. وهذا يعني أن تحسين القدرة التنافسية لقطاع الخدمات أمر أساسي لخلق فرص عمل جديدة.

[75] المرجع السابق.

[76] وذلك عن طريق إزالة الازدواجية في إجراءات التسريح الخاصة بالعقود الدائمة وتلك المحددة المدة.

[77] شاركت في بعثات ميدانية، واجتماعات مع مسؤولين في الحكومة التونسية، استعدادًا لاعداد "استراتيجية الشراكة لتونس 2013-2015 ". وكان فريق الاقتصاديين المكلف بإعداد الاستراتيجية، على دراية بأهمية تطوير سياسات قصيرة الأجل، واستراتيجية متكاملة، لاستعادة الثقة، وتهدئة الاضطرابات الاجتماعية، وهما شرطان ضروريان لإجراء الإصلاحات الهيكلية.

6.2. اندماج مقيد في الاقتصاد العالمي

بدأت تونس منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، عملية اندماج حذر في الاقتصاد العالمي، من خلال تخفيض تدريجي للقيود على التجارة الدولية والمعاملات المالية الخارجية. فوقعت البلاد العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، والاتفاقيات الإقليمية (متعددة الأطراف). وفي سنة 1995، وقعت تونس اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف انشاء منطقة تجارة حرة للقطاع الصناعي بحلول سنة 2008. ولا تزال المفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2009 من أجل تحرير قطاعي الخدمات والزراعة. ويعرض الشكلان 24 و 25 التغيرات في مؤشرات KOF للعولمة الاقتصادية، بحكم الواقع (de facto)، وبحكم التشريعات (de jure)، بالنسبة لتونس، وماليزيا، والمغرب، وتركيا، خلال الفترة 1986-2015[78]. ويمكن الاستنتاج بوضوح أن مؤشر العولمة بحكم الواقع (de facto)، لتونس انخفض في السنوات 2011، 2013 و2015، حتى بلغ 31,3 وهو مستوى أقل من سنة 1997 (الشكل 24). ويعكس هذا التطور المناخ الصعب، وغير المستقر للمعاملات التجارية والاستثمارية الأجنبية، منذ سنة 2011. وعلى الرغم من هذه القيود، لا يزال مؤشر العولمة بحكم الواقع (de facto) لتونس أعلى من المغرب، وتركيا (الشكل 25).

[78] يتعلق مؤشر العولمة الاقتصادية بحكم الواقع (de facto)، بالمعاملات التجارية والاستثمارية، في حين يركز مؤشر العولمة الاقتصادية بحكم التشريعات (de jure)، على "حواجز الاستيراد الخفية" و"متوسط معدل التعريفة الجمركية" و"الضرائب على التجارة الدولية" و"القيود على حرية المعاملات المالية الخارجية".

ومن المهمّ أن نذكر بما أشارت إليه العديد من التقارير المتعلقة بتركّز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة كثيفة التشغيل، وذات القيمة المضافة المنخفضة (مثل النسيج، والسياحة، ومراكز الاتصال) التي لا تتطلب كثيرا من المهارات العالية.

الشكل 24. تطور مؤشر KOF للعولمة الاقتصادية بحكم الواقع (de facto)

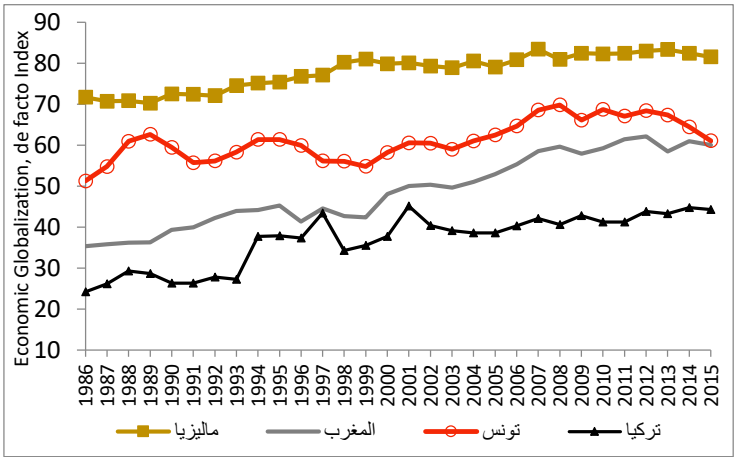

المصدر: البيانات مسترجعة من **http://globalization.kof.ethz.ch**

الشكل 25. تطور مؤشر KOF للعولمة الاقتصادية بحكم التشريعات (de jure)

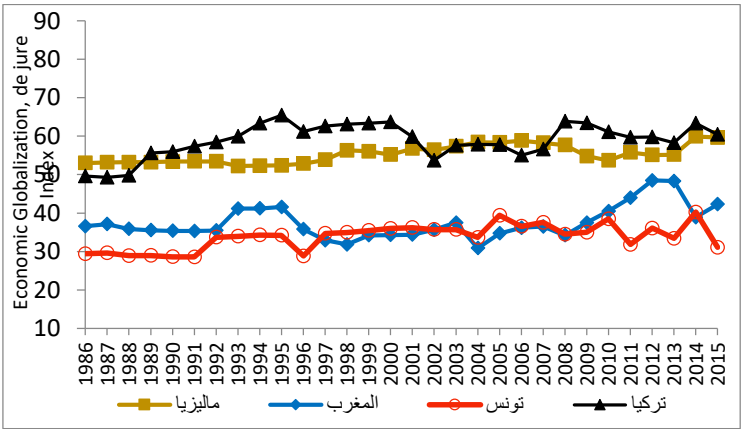

المصدر: البيانات مسترجعة من**http://globalization.kof.ethz.ch**

إن تونس في حاجة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتكزة على الأنشطة التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية، والتي بإمكانها استيعاب خريجي الجامعات بمختلف اختصاصاتهم. إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لا يزال نادرًا (على الرغم من وجود العديد من الشركات الأجنبية في أنشطة كالإلكترونيات وصناعة الطائرات، والبرمجيات، إلخ)، يولّد أيضًا مؤثّرات خارجية إيجابية (externalités positives)، تعود بالنفع على الاقتصاد بأسره، من خلال نقل التكنولوجيا والابتكار، والتي تعزز من الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في البلاد.

الشكل 26. حصص الصادرات حسب فئات المنتجات

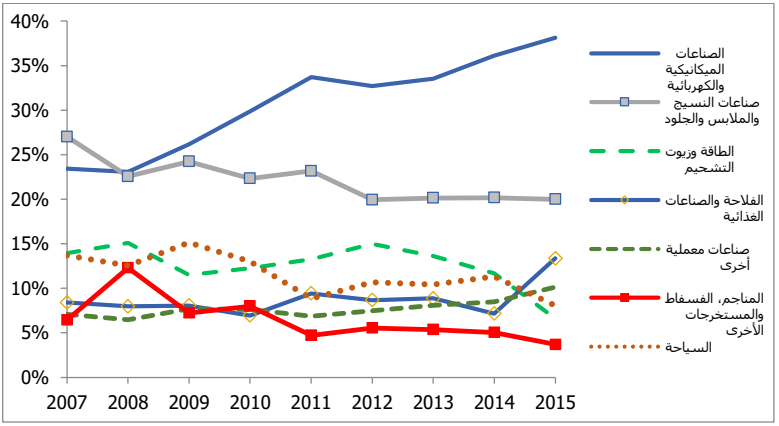

المصدر: البيانات مستخرجة من المعهد الوطني للإحصاء

وكما هو مبين في الشكل 26، فإن صادرات تونس متنوعة بشكل جيد. وقد انخفضت حصة صادرات "الطاقة وزيوت التشحيم" من 52٪ في سنة 1980 إلى 8٪ في سنة 2015. وفي الوقت نفسه، أصبحت "الصناعات الميكانيكية والكهربائية" المساهمة الأولى في الصادرات بنسبة 38٪ في سنة

2015. واستفاد هذا القطاع من الشركات المتوجهة للأسواق الخارجية (offshore)، والمندمجة في شبكات إنتاج السيارات في الاتحاد الأوروبي. واستقرت حصة "النسيج والملابس" بحوالي 20٪ منذ سنة 2012. وتأثر قطاعي "السياحة" و"المناجم والفوسفات ومشتقاته" بشكل كبير بالاضطرابات الاجتماعية والهجمات الإرهابية، التي وقعت بعد سنة 2011. وقد انخفضت حصص كل منهما من 13٪ و8٪ في سنة 2010 إلى 8٪ و3,7٪ في سنة 2015، على التوالي.

الشكل 27. التجارة الخارجية لتونس حسب الوجهة

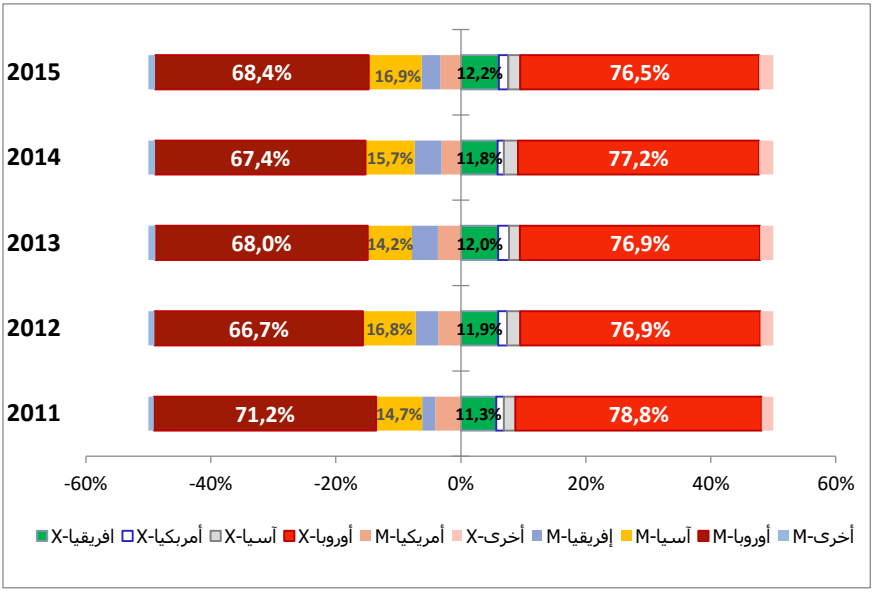

المصدر: البيانات مسترجعة من المعهد الوطني للإحصاء

وكما هو مبين في الشكل 27، فإن أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي لتونس، والملاحظ هو تطور الصادرات إلى البلدان الافريقية والواردات من آسيا (الصين بالتحديد). إن تركيز الصادرات التونسية على السوق الأوروبية، يعرض الاقتصاد التونسي بشكل مكثف لتقلبات الدورة الاقتصادية الأوروبية، ويدفع إلى تنويع أسواق الصادرات نحو الأمريكيتين، وآسيا، وأفريقيا.

وتعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة التونسية من قيود متعددة، تمنعها من الاندماج في شبكات الإنتاج العالمية. وقد بينت دراسة للبنك الدولي[79] مواجهة الشركات الصغيرة والمتوسطة التونسية، للصعوبات التالية: (1) تحديد السوق المستهدفة، وشريحة (segment) المنتوج وقناة التوزيع، (2) تكييف المنتجات مع طبيعة الأسواق، (3) فهم المنافسة، (4) إطلاق حملات التسويق، (5) التدريب والتوظيف استجابة لطلب السوق و(6) تسليم المنتوج في الوقت المحدد والحصول على المستحقات المالية. وتلاحظ الدراسة أيضًا، أنه بالنسبة لبعض القطاعات الرئيسية في التصنيع والخدمات، مثلت التكاليف اللوجستية في سنة 2010 ما بين 20٪ إلى 73٪ من هامش الربح الجملي. وبالإضافة إلى ذلك، تخلق المعايير التقنية الجديدة للولوج لأسواق التصدير (مثل تحسين تتبع مراحل الإنتاج، وتحديداً في صناعة الأغذية الزراعية) قيودًا إضافية على سلاسل الانتاج المحلية في سعيها لاقتحام الأسواق الخارجية.

[79] World Bank (2013)

.7.2. ضعف الأساسيات الاقتصادية الكلية

أدت الثورة إلى ظهور تحديات جديدة، وإلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية، لا سيما تدهور أساسيات الاقتصاد الكلي. وسأتولى هنا تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1.7.2. النمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي

حققت تونس معدل نمو سنوي بلغ حوالي 4,4٪ خلال الفترة 2000-2010. وبعد الثورة، تعرض الاقتصاد التونسي لعدة صدمات اقتصادية أثرت على العديد من القطاعات. وأدت الاضطرابات الاجتماعية المتكررة والإضرابات إلى تقليص نشاط العديد من الشركات، وكان لها تأثير كبير على قطاع الفوسفات الذي يمثل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات العملة الصعبة (الأجنبية). وأدت الهجمات الإرهابية المتعاقبة إلى تقليل عدد السياح الوافدين، وتأثرت السياحة التي تُعدّ أحد أهم قطاعات التصدير في البلاد. ومثّل تقلّص تحويلات العمال التونسيين والاستثمارات الأجنبية المباشرة صدمات سلبية إضافية. كما أدّى الركود الاقتصادي في أوروبا، الوجهة الرئيسية للصادرات التونسية، إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية الكلية. وكما هو مبين في الشكل 28، تباطأت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إن للوضع الاقتصادي الحالي جوانب متعددة. فقد أثرت الحالة الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي على مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج. حيث بلغ متوسط نموها السنوي حوالي 1,8٪ خلال الفترة 2000-2010. وأصبح نموها سالبًا خلال الفترة

2017-2011، حيث عادل 0,9-٪. أما بالنسبة للعوامل الأخرى المساهمة في معدل النمو الاقتصادي السنوي البالغ 4,4٪ خلال تلك الفترة 2010-2000، فهي تراكمات رأس المال من ناحية، واليد العاملة من ناحية أخرى، بنسبة 1,4٪ و1,2٪ على التوالي. وخلال الفترة 2011-2017، تراجع متوسط النمو الاقتصادي السنوي إلى 1,7٪ بينما تطورت تراكمات رأس المال بـ 2,2٪ واليد العاملة بـ 0,4٪[80].

الشكل 28. تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار القارة) في تونس مقارنة ببلدان أخرى

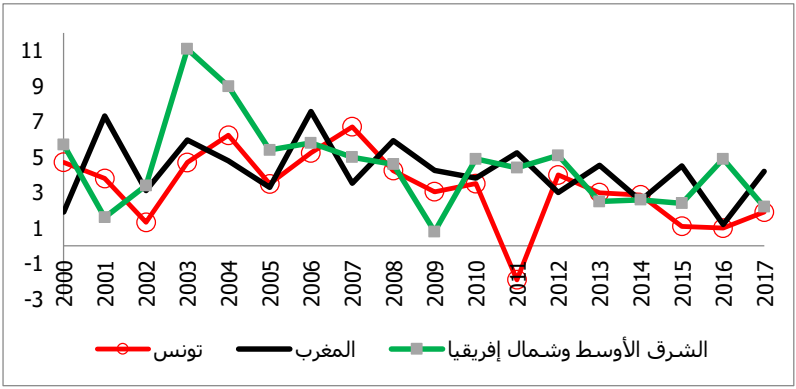

المصدر: البيانات مسترجعة من مؤشرات التنمية في العالم 2018)

ويعزى هذا الأخير أساسا إلى الازدياد الكبير للتشغيل في الوظيفة العمومية، تحت ضغط الاحتجاجات الاجتماعية. وبصفة متوازية، أضحى الاستهلاك المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بعد سنة 2011، فيما تراجع الاستثمار والتصدير. وكما هو مبين في الشكلين 31 و32، فلقد تدهور

[80] تستند حساباتي إلى دالة Cobb-Douglas التالية $Y = AK^{0.4}L^{0.6}$. وتستند بيانات مخزون رأس المال المادي إلى (Berlemann and Wesselhöft, 2014) للفترة 2000-2010. وتم حساب تقديرات إضافية للسنوات 2012-2017 باستخدام بيانات من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في WDI على أساس طريقة المخزون الدائم مع معدل تآكل بنسبة 4٪.

عجز الحساب الجاري من 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010 إلى 8,8٪ في سنة 2016، ويعود ذلك أساسا إلى العجز في الميزان التجاري.

الشكل 29. تطور الطلب الداخلي والحساب الجاري والعجز العام

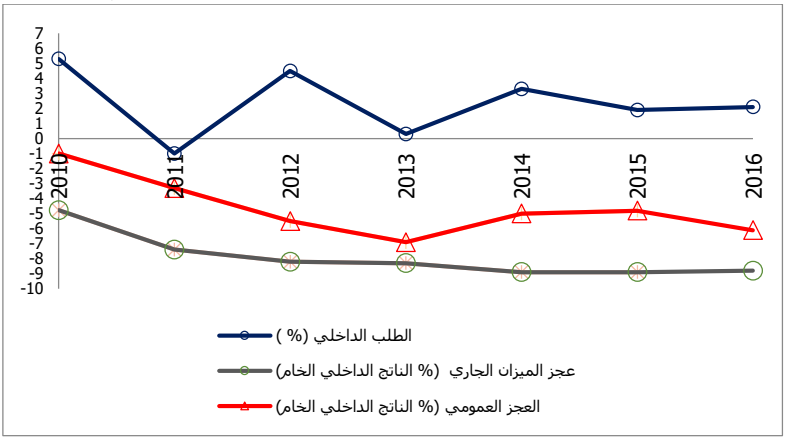

المصدر: البيانات مسترجعة من المعهد الوطني التونسي للإحصاء ووزارة المالية التونسية

الشكل 30. تطور مكونات الطلب الداخلي

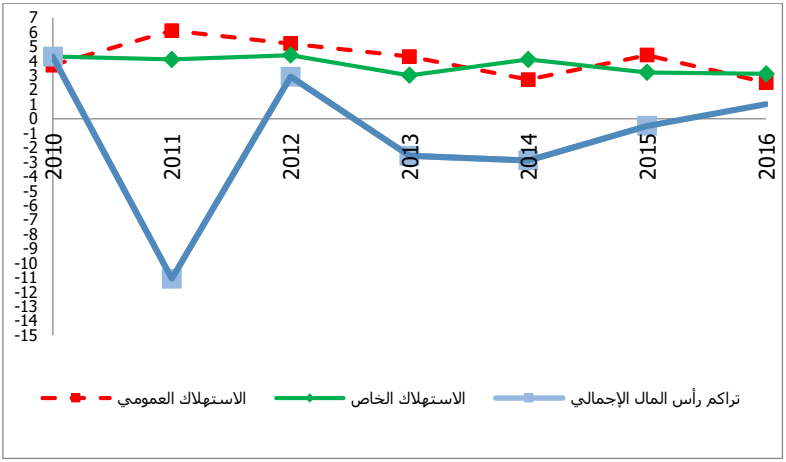

المصدر: البيانات مسترجعة من المعهد الوطني التونسي للإحصاء ووزارة المالية التونسية

2.7.2. تقييم مخاطر الاقتصاد والتوازن الخارجي

تدهور التصنيف السيادي لتونس منذ سنة 2011، حيث انتقل من درجة الاستثمار إلى درجة المضاربة (الشكل 31). ففي أوت 2017 مثلا، خفضت وكالة التصنيف Moody's تصنيف تونس من Ba3 إلى B1 مع توقعات سلبية. وبررت الوكالة هذا التخفيض بـ : (1) استمرار التدهور الهيكلي للمالية العمومية لتونس، (2) استمرار اختلال التوازنات الخارجية و(3) الضعف المؤسساتي ونقص فاعلية الجهاز التنفيذي (الحكومة).

الشكل 31. تطور تصنيف تونس حسب وكالات التصنيف Moody's وS&P وFitch

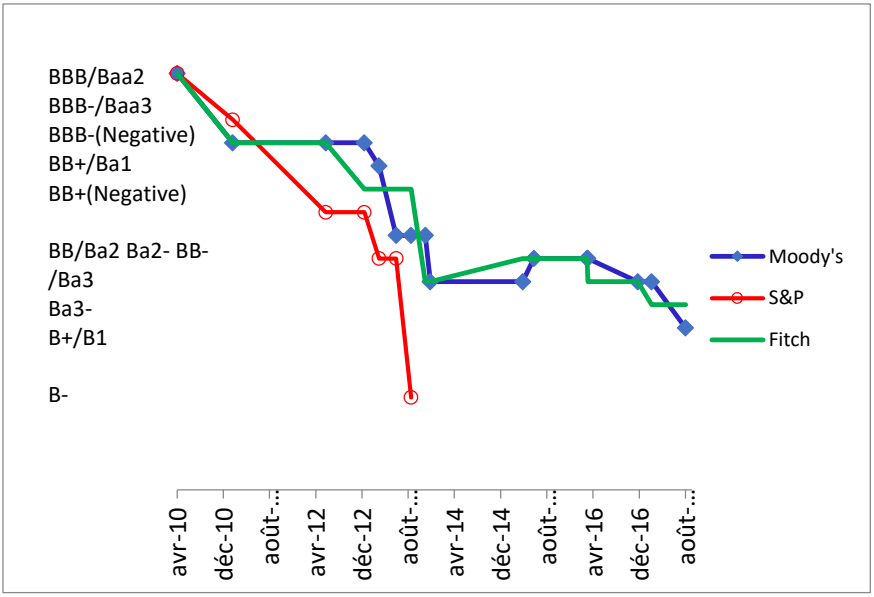

المصدر: البيانات مسترجعة من http://countryeconomy.com

ومن أجل الحد من التعرض لمستوى عال من علاوة المخاطر (prime de risque) عند الخروج على الأسواق المالية الدولية، طلبت الحكومة التونسية ضمانات سيادية من الولايات المتحدة واليابان. وفي سنة 2015، تحصلت تونس على تمويل بمليار دولار مع استحقاق 10 سنوات و5,75٪ من العائد السنوي. وإذا نظرنا إلى مكونات التدفقات الصافية لرأس المال، إلى تونس، يبين الشكل 32 انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 2009. وقد تسارع هذا الاتجاه من 2012 إلى 2016. ويعزى هذا التباطؤ خاصة إلى عدم الاستقرار السياسي، وتدهور مناخ الاستثمار. وفي الوقت نفسه، ازداد تمويل الاقتصاد في شكل قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، وقروض من المؤسسة الدولية للتنمية IDA [81] (2205 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنويا)، مما دفع بالمديونية الخارجية للبلاد إلى مستويات عالية.

والجدير بالذكر أيضًا، أن بورصة الأوراق المالية التونسية لا تزال غير قادرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بكميات كافية، على الرغم من التحسن البسيط، ويرجع ذلك أساسًا إلى حجمها الصغير[82]. ويوضح الشكل 32 كذلك، الحجم الهائل للتدفقات المالية غير القانونية الخارجة من تونس، والتي بلغت 16,8 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2004-2013 (وهو ما يمثل تدفقًا سنويًا قدره 19,6٪ من القيمة السوقية للبورصة في سنة 2013). وفي سنة 2013، مثلت التدفقات المالية الخارجة غير القانونية 4,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أعلى من نظيراتها في

[81] قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) هي ديون عمومية وديون مضمونة من الدولة، متحصل عليها من مجموعة البنك الدولي (World Bank Group).

[82] بلغت نسبة الرسملة السوقية للشركات المحلية المدرجة، بالنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 19,6٪ في سنة 2012. وفي نفس العام، كانت هذه النسبة أعلى بكثير في المغرب (53,4٪) وتركيا (40٪) وماليزيا (148,4٪).

تركيا (2,8٪) والمغرب (3,7٪) لكنها أقل بكثير من النسبة في ماليزيا (14,9٪).

الشكل 32. تطور تدفقات رأس المال الصافي والتدفقات الخارجة بصفة غير قانونية

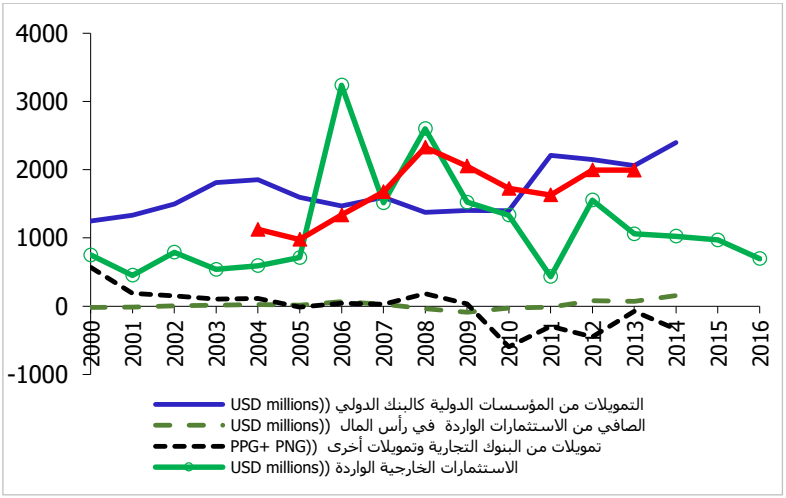

المصدر: البيانات مسترجعة من مؤشرات التنمية العالمية وتقرير النزاهة المالية العالمية

الشكل 33. احتياطي/واردات العملات الأجنبية وأسعار الصرف EUR/TND وUSD/TND

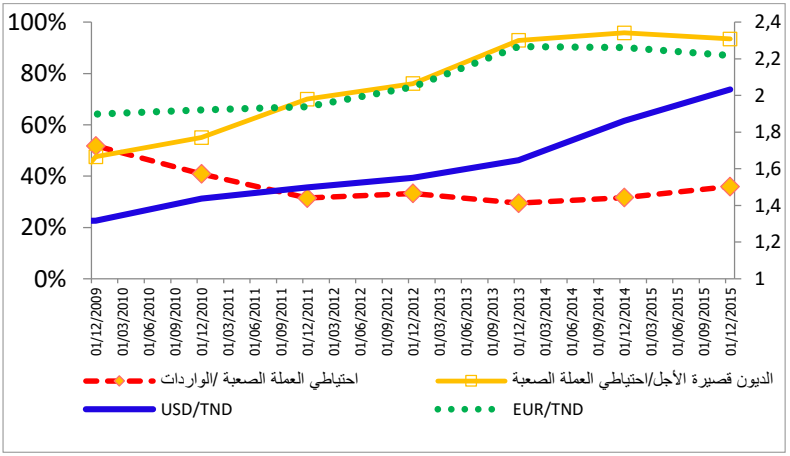

المصدر: البيانات مسترجعة من البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني التونسي للإحصاء

تبنت تونس منذ التسعينيات من القرن الماضي، سياسة سعر الصرف التي تركز على الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي (taux de change réel). ونظرًا لمواردها النادرة من احتياطيات العملة الصعبة، وتحريرها التدريجي للعمليات المالية الخارجية، لايمكن لتونس اعتماد نظام سعر صرف ثابت (régime de change fixe). واعتمدت الدولة بدلاً من ذلك تعويمًا مُدارًا بدون مسار محدد مسبقًا، أو نطاق تقلب رسمي. ويتم حاليا تحديد قيمة الدينار (TND) في سوق الصرف بين البنوك بتدخلات محدودة من البنك المركزي التونسي من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف الدينار (مقابل العملات الأجنبية كاليورو والدولار الأمريكي) في حدود الإمكان، والحد من التدحرج المفرط لقيمته. ويوضح الشكل 35 استمرار ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي واليورو، مقابل الدينار التونسي، منذ سنة 2011. ويعزى هذا الاتجاه بشكل رئيسي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري[83].

وانخفض مستوى الاحتياطيات الأجنبية من حوالي 41٪ من قيمة الواردات في ديسمبر 2010 إلى 31٪ في ديسمبر 2016. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الاحتياطيات الأجنبية (أحد مؤشرات الضغط على سعر الصرف) من 55٪ في ديسمبر 2010 إلى 121٪ في ديسمبر 2016. ونتج ذلك من زيادة مستوى المديونية الخارجية وتغير

[83] في أفريل 2017، تعرضت العملة التونسية لعمليات مضاربة استباقية (spéculations)، بعد خطاب وزير المالية، بشأن التطور البطيء لسعر صرف الدينار مقابل اليورو. هذا الأمر أجبر محافظ البنك المركزي والمستشار الاقتصادي للحكومة على التدخل في وسائل الإعلام، في محاولة لاستعادة الثقة في قيمة الدينار. وكان الدافع وراء هذه التدخلات، بشكل واضح، هو الخوف من تفاقم الصعوبات الاقتصادية الكلية، من خلال التوقعات ذاتية التحقق (anticipations autoréalisatrices). ومع ذلك، فإن ضغط المضاربة أجبر البنك المركزي على ضخ 100 مليون دولار أمريكي للحد من تسارع انخفاض قيمة الدينار.

مداها الزمني (maturité). وارتفعت نسبة الدين قصير الأجل في إجمالي الدين من 13,4٪ في سنة 2010 إلى 19,3٪ في سنة 2015. وكما هو مبين في الشكل 34، تميزت فترة ما بعد الثورة بتوسع عجز الحساب الجاري، وانخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة. ويعزى هذا المنحى في الأساس إلى اتساع العجز التجاري، وانخفاض تحويلات العمال وتقلص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل 34. الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمال والعجز الجاري وحجم التجارة (بملايين TND)

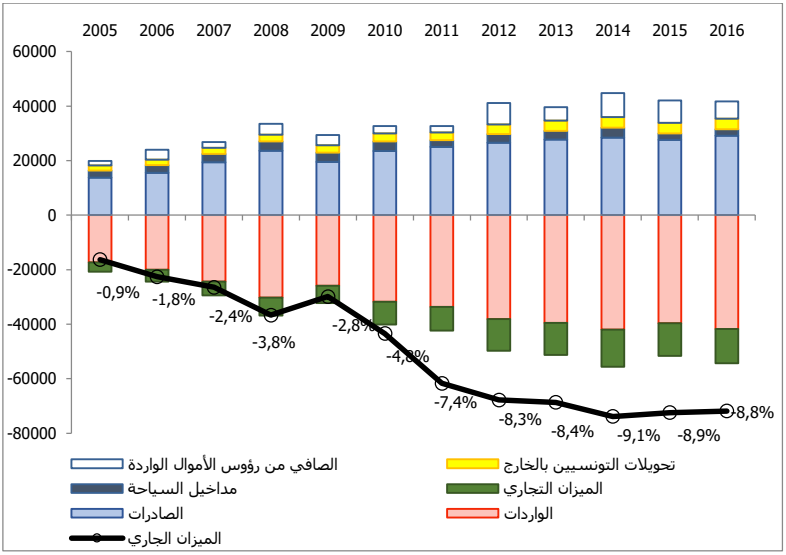

المصدر: البيانات مسترجعة من البنك المركزي التونسي

3.7.2. العجز العمومي والدين العمومي والنظام الضريبي

قبل 2011، اتبعت تونس إدارة مالية عمومية حذرة مرتكزة على التحكم في التوازنات المالية الكبرى. ففي سنة 2010، كان العجز العمومي يساوي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي وعادل الدين العمومي 40,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي (يتكون من 16 ٪ من الديون الخارجية و24,7٪ من الديون الداخلية). لذلك، كان للاقتصاد التونسي مجالات مالية كافية لزيادة الإنفاق العمومي، في مواكبة للموجة الضخمة من المطالب الاجتماعية التي تلت الثورة. ويوضح الشكل 35 أن المصاريف العمومية التشغيلية قد تضاعفت من سنة 2010 إلى سنة 2017، حيث ارتفعت نسبتها في إجمالي الميزانية من 55,9٪ إلى 62,7٪ خلال نفس الفترة. وازدادت التحويلات الاجتماعية (في شكل دعم مالي للعائلات المعوزة، دعم المواد الأساسية، دعم الطاقة بعد زيادة الأسعار الدولية). واضطرت الحكومة، إضافة إلى ذلك، إلى زيادة الأجور في القطاع العام مرتين، مع اتباع سياسة تشغيل عمومي "سخية" بتوظيف حوالي 20000 موظف عمومي جديد كل سنة. وقد ساهم ذلك في زيادة كتلة الأجور في القطاع العام من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 14,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016.

كما خصصت الحكومات المتعاقبة صناديق خاصة لتمويل برامج بطالة الشباب. وبالنظر إلى هذه الزيادة الهائلة في مصاريف التشغيل، وبالإضافة إلى حالة العجز في العديد من الشركات والبنوك العمومية، وكذلك نظام التقاعد، تقلصت مساحة الميزانية المخصصة للاستثمار العمومي من 24٪ في سنة 2010 إلى 18,9٪ في سنة 2017. وعلى الرغم من أن الحكومة زادت من الاستثمارات العمومية في البنية التحتية، لصالح المناطق

الداخلية والمحرومة، إلا أن تطورها من سنة 2010 إلى 2017، عادل 42٪ فقط، وهو أقل بكثير من نسبة الزيادة في النفقات التشغيلية بـ 100٪. وأدى هذا النمو الاقتصادي البطيء، بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام الضريبي، إلى تقليل قدرة الحكومة على تمويل ميزانيتها من العائدات الجبائية. فلقد انخفضت حصة العائدات الجبائية في مجموع الموارد من 87,8٪ في سنة 2010 إلى 68,6٪ في سنة 2017. ونتيجة لذلك، بلغ العجز المالي مستويات عالية عند 6,9٪ في سنة 2013 و6,1٪ في سنة 2016.

الشكل 35. هيكلة موارد الدولة ونفقاتها وتطور العجز العمومي

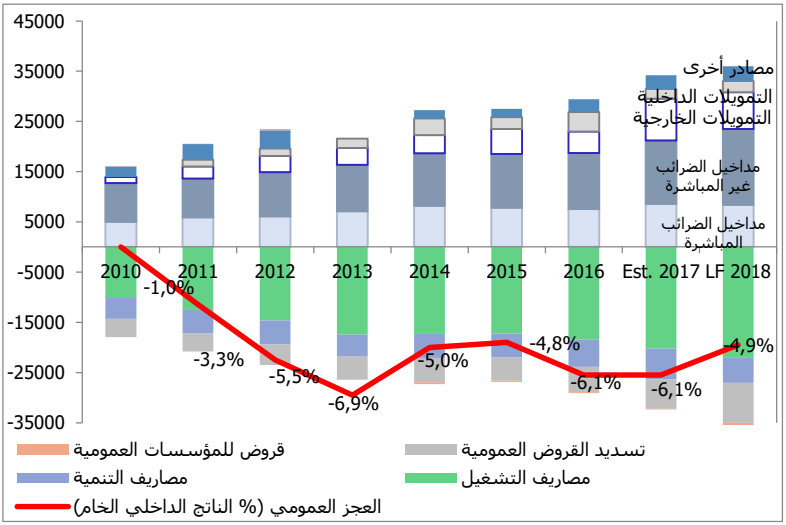

المصدر: البيانات مسترجعة من وزارة المالية التونسية

الشكل 36. تطور نسبة الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي

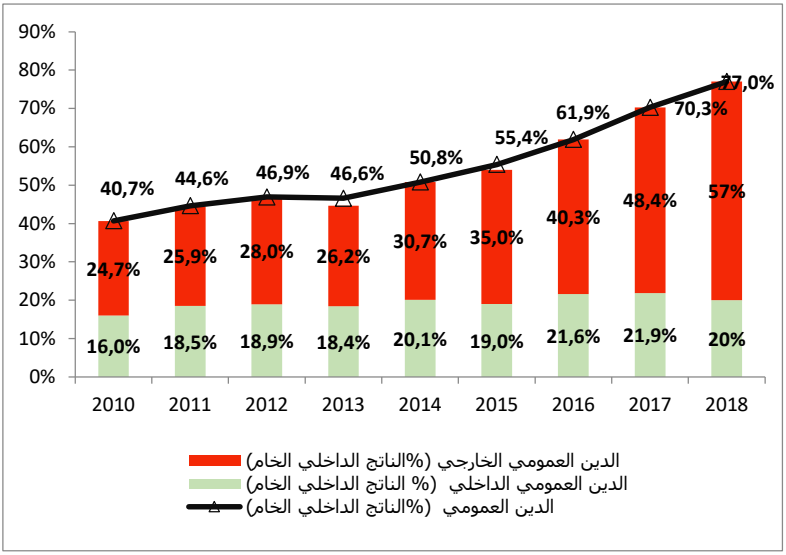

المصدر: البيانات مسترجعة من وزارة المالية التونسية

يشتكي النظام الضريبي التونسي من قلة كفاءته، وعدم مواكبته للتطورات الاقتصادية، فلقد صيغ بصفة فوقية ملبيا إلى حد كبير مصالح أفراد محددين، وقطاعات محددة من الاقتصاد[84]. وأشارت الدراسة المذكورة إلى عدة نقائص تؤثر على سلوك الأفراد والمؤسسات، مؤدية إلى تكاليف كبيرة بتقليصها للكفاءة الاقتصادية. وخلصت إلى أن نظامي الحوافز، والضريبة على الشركات، يقودان الشركات إلى اتخاذ قراراتها الاستثمارية لاعتبارات ضريبية، بدلاً من دراسة الفرص المتاحة في السوق. وتجدر الإشارة إلى أن التهرب الضريبي مرتفع، حيث أن 50٪ من الشركات، ذات المسؤولية المحدودة لشخص واحد[85]، لا تفي بواجباتها الجبائية.

[84] Alm (2015)

[85] Société Unipersonnelle à Responsabilité Limitée

وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية استرداد الضرائب غير المدفوعة غير فعالة، ودافعي الضرائب الجيدون يشعرون بالظلم. وقد أعلنت الحكومة عن خطة لتحديث الإدارة الضريبية، بما في ذلك توظيف 1600 موظفا عموميا، وتطوير نظام تكنولوجيا معلومات حديث. ويناشد العديد من الخبراء تبسيط النظام الجبائي، وتعديله بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الاقتصادية للبلاد.

ويوضح الشكل 36 أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى حوالي 70٪ في سنة 2017 (48٪ كدين خارجي و22٪ كدين داخلي). وكما ذُكر سابقًا (الشكل 32)، فإن معظم التمويلات الخارجية اتخذت شكل قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقروض من المؤسسة الدولية للتنمية (بمعدل 2205 مليون دولار أمريكي سنويًا). ومن المهم أيضًا ملاحظة أن سداد فوائد الدين العام وأصله أصبح يمثل عبئًا هائلاً على ميزانية الدولة. ففي سنة 2017، مثل 95,3٪ من نفقات الاستثمار أو 18٪ من إجمالي النفقات العمومية. وبما أن معظم الدين العمومي الخارجي هو باليورو والدولار الأمريكي، لذلك، تتعرض الحكومة التونسية للتكلفة الإضافية لانخفاض قيمة صرف الدينار مقابل تلك العملات. وبالنظر إلى هذا الوضع المالي الصعب جدا، اتخذت الحكومة تدابير استثنائية خلال إعداد ميزانية سنة 2017. ففرضت زيادة استثنائية بـ7,5٪ من الضرائب على أرباح الشركات. وفي الوقت نفسه، اتفقت مع النقابات العمالية على إعادة جدولة الزيادات في الأجور المقررة لسنة 2017 ودفعها في شكل تخفيضات ضريبية. لذلك، من الواضح أن البلاد تواجه صعوبات جمّة في

المالية العمومية. وفي الوقت نفسه، زادت الفجوة المالية[86] في السنوات الأخيرة، مما أجبر السلطات على السعي للحصول على تمويل خارجي بشكل رئيسي في شكل ديون وإصدار سندات سيادية[87]. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 70٪ في 2017[88]. وقد بلغ الدين العمومي الخارجي للناتج المحلي الإجمالي 46,5٪ في جوان2017، وهو ما من المرجح أن يضع الاقتصاد التونسي في الجزء النازل من المنحنى المقلوب[89] الذي يربط الدين الخارجي بالنمو الاقتصادي[90].

هذا الوضع يقيد القدرة على تمويل التحول الاقتصادي المنشود. ويزيد من اللجوء المتكرر إلى البنوك المحلية لتمويل العجز العمومي - من خلال السندات السيادية. وينجر عن ذلك تدني الحوافز لتمويل استثمارات القطاع الخاص، الذي يعاني بالفعل من ضعف مناخ الأعمال وصعوبة الحصول على التمويل. لذلك، تحتاج تونس، مثل العديد من البلدان النامية، إلى تفعيل عاجل للآليات غير التقليدية لتعبئة الموارد المالية. وسأقترح مجموعة متنوعة من هذه الآليات في الفصل 6.

[86] الفرق بين الاستثمار والادخار.

[87] في سنة 2014، على سبيل المثال، جمعت تونس 1,8 مليار دولار أمريكي من خلال إصدار سندات سيادية في السوق الدولية، مع ضمان الحكومتين الأمريكية واليابانية. وفي الوقت نفسه، في جوان 2014، جمعت الحكومة 955 مليار دينار تونسي من السوق الداخلية من خلال إصدار سندات سيادية، للمرة الثالثة بعد سنوات 1956 و1964.

[88] إذا أخذ في الاعتبار الديون الخارجية للشركات المملوكة للدولة والتي تضمنها الحكومة، فإن المعدل هو حوالي 80 ٪ في 2017.

[89] U-inverted curve

[90] على طول هذا الجزء الهابط من المنحنى، يثبط الدين الخارجي النمو الاقتصادي من خلال قناتين: (1) الآثار الضارة على تراكم رأس المال المادي (مساهمة 3/1 في المتوسط) و(2) الآثار السلبية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (مساهمة تبلغ 3/2 في المتوسط) (Pattillo et al., 2004).

8.2. السياسة النقدية والقطاع المصرفي

البنك المركزي التونسي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، وعن الإشراف على النظام المالي، وتنظيمه، وضمان استقراره. ويُقرّ القانون الجديد لسنة 2016 استقلالية البنك المركزي التونسي عن السلطة التنفيذية. والهدف الأساسي للبنك المركزي التونسي، هو ضمان استقرار الأسعار، مع المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي بما يدعم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة (بما ذلك في مجالي النمو والتشغيل).

ويستخدم البنك المركزي التونسي سعر الفائدة، كأداة لإدارة سياسته النقدية، من خلال تعديله على ضوء تطور توقعات التضخم والنمو. وفي ظل وضع الانتقال السياسي بعد سنة 2011، اتبع البنك المركزي التونسي سياسة نقدية توسعية لسنوات عديدة، معطيا اهتماما أكبر لتمويل الاقتصاد على حساب استقرار الأسعار. فكما هو مبين في الشكل 37، توخى البنك المركزي التونسي سياسة نقدية توسعية عن طريق ضخ سيولة كبيرة في السوق النقدية، لمواجهة نقص السيولة لدى البنوك. فتسارع إجمالي حجم السيولة المقدمة للقطاع المصرفي (إعادة التمويل المصرفي). وفي الوقت نفسه، خفض البنك المركزي التونسي نسبة متطلبات الاحتياطي من 12,5٪ في ديسمبر 2010 إلى 1٪ في ديسمبر 2013. بالإضافة إلى ذلك، خفض البنك المركزي سعر الفائدة المديرية من 4,5٪ في ديسمبر 2010 إلى 3,5٪ في جويلية 2012. وابتداء من أوت 2012، بدأ البنك المركزي التونسي في تشديد تدريجي للسياسة النقدية من أجل احتواء ارتفاع التضخم (5,6٪ في سنة 2012 بعدما كان 3,5٪ في سنة 2011). ولكن، لجأ مرة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة من 4٪ إلى 3,3٪

من جانفي 2014 حتى جويلية 2014. وبعدها عكس المنحى، فبلغ سعر الفائدة المديرية 4٪ في أفريل 2017.

الشكل 37. المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية

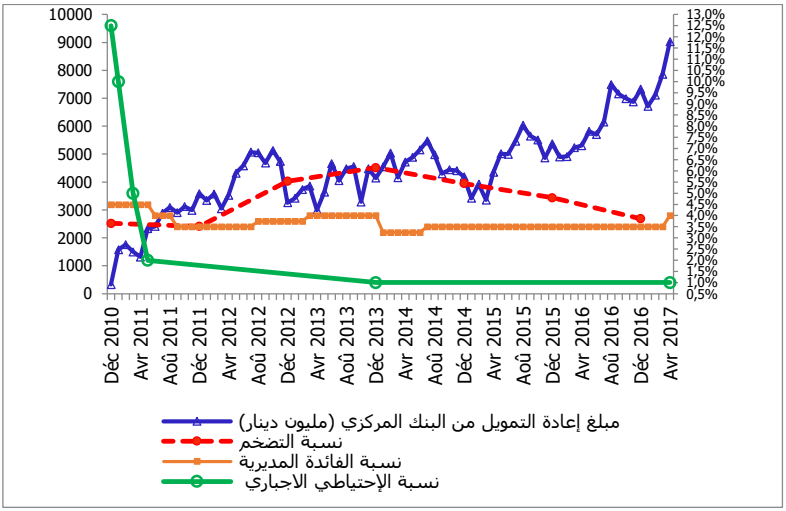

المصدر: البيانات مسترجعة من مجموعات بيانات البنك المركزي التونسي

وشجع صندوق النقد الدولي[91] البنك المركزي التونسي على مواصلة سياسته النقدية الحذرة، للسيطرة على الضغوط التضخمية، والحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية، وتقليل الضغوط على سعر صرف الدينار. ومكنت سياسة التيسير الكمي الخاصة بالبنك المركزي التونسي النظام المصرفي من زيادة تمويله للاقتصاد (الشكل 38).

[91] IMF (2015)

الشكل 38. التوزيع القطاعي لقروض البنوك (بملايين TND)

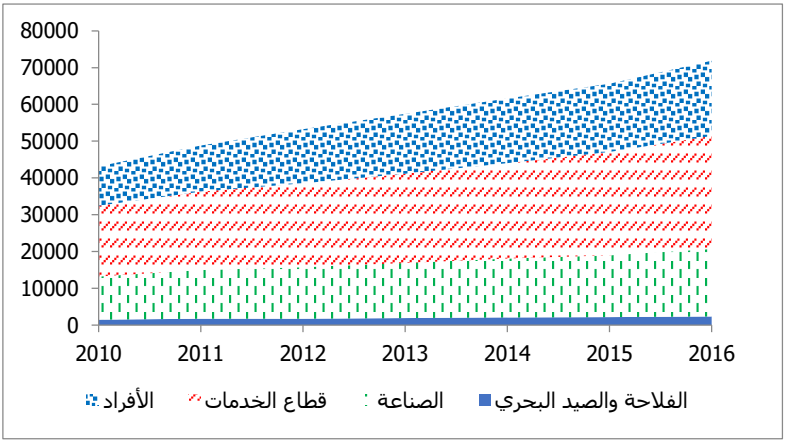

المصدر: البيانات مسترجعة من بيانات البنك المركزي التونسي

ومع ذلك، فإن هذا التيسير الكمي قد مكّن من تمويل العجز الحكومي، والاستهلاك الخاص، واحتياجات السيولة للشركات الكبرى، بشكل أكثر بكثير من تمويل الاستثمارات الجديدة والاحتياجات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. ولقد ساهم بالتأكيد في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال قناة الاستهلاك. لكن التأثير السلبي لهذه السياسة، هو المساهمة في تدهور الميزان التجاري، من خلال زيادة الواردات والضغوط في اتجاه تخفيض قيمة صرف الدينار، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع التضخم (من خلال تأثير سعر الصرف على سعر الواردات). وبعد سنة 2011، تدهورت مؤشرات الأداء المالي وجودة الأصول للبنوك التونسية. ولكن منذ سنة 2014، تحسنت مؤشرات الأداء الإجمالية للنظام المصرفي. فلقد ارتفع صافي الدخل المصرفي بمعدل 8,03٪ و8,74٪ و12,95٪ خلال الفترات الربع الأول -2014 /الربع الأول 2015، الربع الأول-2015 /الربع-الأول 2016، والربع الأول-2016/ الربع الأول-2017 (الجدول 4).

الجدول 4. مؤشرات أداء النظام المصرفي التونسي

	2010	2011	2012	2013	2014
مردودية الأصول ب%	0.9	0.6	0.6	0.3	0.9
مردودية الأصول الذاتية ب%	10.2	5.9	7.2	3	11.2
القروض المتعثرة ب%	13.0	13.3	14.9	5.2	15.8

المصدر: البيانات مستخرجة من مجموعات بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ولم يكن هذا الأداء الجيد مصحوبًا بتخفيض القروض المتعثرة، التي مثلت 15,8٪ في سنة 2014 و16,6٪ من إجمالي القروض الإجمالية في سنة 2015، وهي نسبة أعلى بكثير من معدل 4٪ لدى البلدان ذات الدخل المتوسط، الأعلى (التي انتمى إليها الاقتصاد التونسي آنذاك). وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال نسبة الاحتياطات المخصصة لتغطية القروض المتعثرة، منخفضة بما يعادل 56,9٪ في سنة 2015. وقد بلغت أصول البنوك المحلية 31.117,1 مليون دينار تونسي في سنة 2015. وتمت إعادة رسملة ثلاثة من البنوك العمومية الستة، بسبب المشكلات المالية، الناتجة عن ممارسات التصرف السيئة، والمحسوبية في اسناد القروض بدون ضمانات، التي ميزت فترة الديكتاتورية. وأكد صندوق النقد الدولي[92] على أهمية تحديث مخططات الاعمال، وتحقيق الامتثال التنظيمي لهذه البنوك طوال فترة إعادة الهيكلة. كما أكد على ضرورة تزويد الاقتصاد التونسي بتشريعات حديثة للنظام البنكي، بما في ذلك الإطار الرقابي، بالإضافة إلى منظومة افلاس الشركات. وفي فيفري 2016، صنفت ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's) القطاع المصرفي التونسي في تونس ضمن المجموعة التاسعة. وتعلقت الجوانب السلبية الرئيسية التي تم التركيز عليها بالتقدم البطيء في مجالي المراقبة والإشراف على البنوك.

[92] المرجع السابق.

ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي القانون البنكي الجديد الذي تم تبنيه في جويلية 2016 إلى تحسين إطار الرقابة المصرفية والحوكمة، حيث من المنتظر أن يسهم بشكل مفيد في تقارب اللوائح مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء شركة إدارة الأصول المتعثرة للبنوك، سيكون إجراءً مُهما نحو تطوير الإطار المؤسساتي للنظام المصرفي.

الشكل 39. مؤشرات الاشتمال (الادماج) المالي لسنة 2014

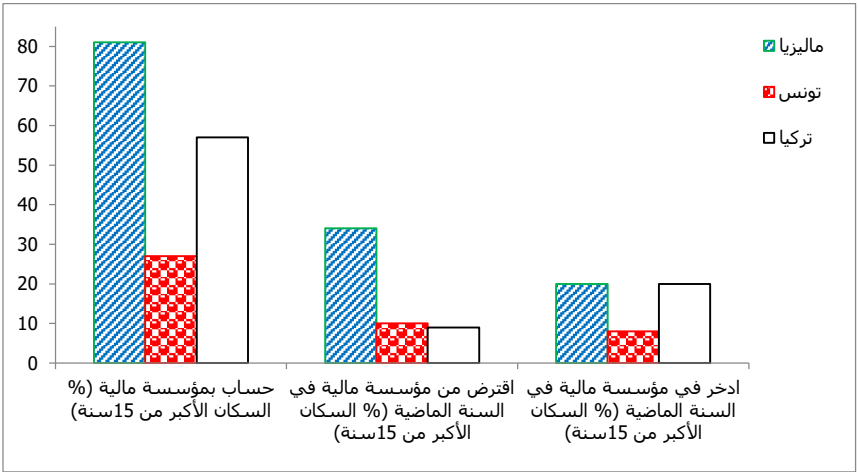

المصدر: قاعدة البيانات العالمية للاشتمال المالي

ويمثل مستوى الاشتمال (الادماج) المالي مؤشرًا إضافيًا مُهمّا على مستوى تطور النظام المصرفي. وتبين المؤشرات العالمية للاشتمال المالي (الشكل 39) أن تونس بحاجة إلى تحسين "الولوج إلى التمويل". ف27٪ فقط من التونسيين، الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، لديهم حساب في مؤسسة مالية (بينما تقدر هذه النسبة ب81٪ في ماليزيا وب57٪ في تركيا). وليس أداء تونس أفضل، فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى كـ "الادخار" و"الاستفادة من قرض".

الفصل الثالث

الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة وعراقيل التنفيذ

1.3. تحديات الاقتصاد التونسي

يمكن أن نستنتج من التشخيص السابق، أن التحدي الذي تواجهه تونس، يتمثل في تحقيق هدفين اقتصاديين: التخلّص من مصيدة الدخل المتوسط، وفي نفس الوقت الخروج من الحلقة المفرغة لما بعد الثورة بمظاهرها المتعددة من نمو ضعيف، واستثمار في تناقص، وبطالة في تفاقم... والطبقة المتوسطة الدخل تُواجه تدهورًا مستمرًا في مقدرتها الشرائية. ولا يستشعر المواطنون إشارات واضحة تتعلق بتحسّن حياتهم اليومية. وفي المقابل، كثيراً ما يتم التأكيد على حرية التعبير، وظهور مجتمع مدني نابض بالحياة، باعتبارهما النتيجتان الإيجابيتان الوحيدتين للثورة[93]. وقد يئست المناطق المحرومة، والفئات الضعيفة من السياسيين الذين وعدوهم بظروف حياة أفضل (في المناسبات الانتخابية المختلفة). لذلك، فإن التحدي الذي يواجه تونس، هو تلبية توقعات السكان الأقل حظا، على المدى القصير، من خلال برامج قصيرة المدى، وفي نفس الوقت بناء الثقة والالتفاف المجتمعي حول استراتيجية تنموية شاملة.

[93] كما ذكرنا سابقًا، فإن ركن "التعبير والمساءلة" قد تحسن بشكل واضح، على عكس الأركان الأخرى لمؤشر الحوكمة.

وتظهر إشارات إيجابية من وقت لآخر، مثل النجاح التنظيمي لمؤتمر المانحين الدولي "تونس 2020" الذي عقد بتونس في نوفمبر 2016، وقانون الشركات الناشئة (Start-up Act) لأفريل 2017، وبداية برنامج الحكومة الإلكترونية (e-Gov)، وإعلان إجراءات حديثة متعلقة بمكافحة الفساد،... وإلى جانب ذلك، تم الإعلان عن العديد من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية من قبل الحكومة. وأشير بشكل خاص إلى الإعلان في أفريل 2017 عن برنامج وطني لنقل حقوق ملكية الأراضي الدولية إلى الأسر الفقيرة (التي شيدت عليها منازلها بصفة غير قانونية قبل عدة سنوات). ويعتبر برنامج التمويل الأصغر مثالا آخر، حيث خصصت الدولة من خلاله 250 مليون دينار، لتشجيع الشباب على إنشاء مشاريع صغيرة. ولكن من الواضح أن توفير خطوط التمويل فحسب، لا يكفي لتحقيق ديناميكية اقتصادية مستدامة. فذلك يقتضي تحسين الخدمات اللوجستية، والحدّ من الإجراءات البيروقراطية، وتطوير البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات، وإنشاء المؤسسات لتطوير المهارات، وما إلى ذلك. وقد تم اعتماد تدابير إضافية لصالح قطاعات[94] ومناطق معينة، استجابة للضغوط القطاعية وللاحتجاجات الاجتماعية.

لكن هل هذه التدابير جزء من إصلاحات اقتصادية متكاملة، تهدف لتطوير الاقتصاد التونسي؟ وما هي الإصلاحات المبرمجة والعراقيل التي تواجهها؟

[94] مثل القطاع العقاري، والسياحة، والامتياز التجاري (franchise).

2.3. الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة

خصصت الحكومات المتعاقبة، منذ جانفي 2011، برامج وآليات اجتماعية محددة (حوافز مالية للقطاع الخاص لتوظيف الشباب، برامج مهنية، تشجيع بعث المشاريع، مساعدات مالية للأسر الفقيرة، إلخ.) بالإضافة إلى التوظيف بكثافة في القطاع العام، وذلك بهدف إرسال إشارات إيجابية على المدى القصير. وفي الأثناء حاولت صياغة وإنجاز إصلاحات هيكلية (في فترات مختلفة وبإرادة متفاوتة) ترتبط بـ: 1) تحسين مناخ الأعمال[95]، 2) تخفيض حجم القطاع العمومي، 3) خفض مصاريف الدعم من خلال توجيهها نحو المحتاجين، 4) إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، 5) التخطيط لخروج الدولة من القطاعات غير الاستراتيجية، و 6) إعادة هيكلة نظام التقاعد، وتدقيق وإعادة رسملة البنوك العمومية التي تعاني من العجز. وقد تم تضمين الكثير من هذه الإصلاحات في مخطط التنمية للفترة 2016-2020[96]. وفي هذا السياق، تم دعم برنامج إصلاح الاقتصاد

[95] مثل قانون الاستثمار الجديد، وقانون المنافسة، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والقانون الجديد للبنك المركزي، الذي يضمن استقلاليته تجاه الحكومة، وقانون تسوية وضعية المؤسسات المفلسة، وقانون المؤسسات البنكية.

[96] نشر مجلس التحاليل الاقتصادي لرئاسة الحكومة في جانفي 2016، تقريراً عن "الإصلاحات الاقتصادية الوطنية الكبرى للفترة 2016-2020". ويتضمن التقرير الركائز الرئيسية للإصلاحات: تحسين تمويل الاقتصاد، وتعزيز توازن الميزانية، وتنمية الموارد البشرية، وتجديد نظام الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإطار المؤسساتي والتنظيمي.

ولقد شاركت في المرحلة الأولى من وضع خطة التنمية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 من خلال تكليفي بمهمة من الإسكوا (UN-ESCWA) لصالح الحكومة التونسية في سنة 2014. وكان التقرير الذي قدمته بعنوان "الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد التونسي: مصفوفة ذكية (Matrice intelligente)". واعتمدت في ذلك على تحليل مفصل ومنهجي لـ 12 تقرير استراتيجي طورته جهات فاعلة مختلفة: المجتمع المدني (UTICA، UGTT والخبراء المستقلون)، والأحزاب السياسية الرئيسية، والوكالات الحكومية. وقمت ببناء مصفوفة ذكية، تغطي الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية مصنفة إلى ثلاث فئات: الإصلاحات المؤسساتية، والإصلاحات القطاعية، والبرامج الاقتصادية ذات البعد الجغرافي. وبالتعاون مع زملاء من المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ) ومع طلابي من المدرسة التونسية للتقنيات (Ecole

الكلي الشامل المستمر من قبل صندوق النقد الدولي (بمبلغ قدره 2,9 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 375٪ من حصة تونس، على مدى 48 شهرًا). ووفقًا لصندوق النقد الدولي[97]، تضم الإصلاحات المتفق عليها، المحاور التالية:

1. تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي (بوضع (ا) سياسة مالية مناسبة، (ب) وسياسة نقدية حذرة تهدف إلى احتواء التضخم و(ج) ومرونة أكبر في سعر الصرف).
2. إصلاح المؤسسات العمومية، وتعزيز الرقابة والأداء للشركات العمومية.
3. إنشاء هيئة عليا لمكافحة الفساد.
4. تسهيل الوساطة المالية، وتعزيز صلابة القطاع المصرفي وإصدار اللوائح الرقابية (بما في ذلك إعادة هيكلة البنوك العمومية، ووضع إطار مناسب للتدقيق، ونظام رقابي قائم على المخاطر).
5. تحسين الإدماج (الإشتمال) المالي (إنشاء مكاتب ائتمانية جديدة، ومراجعة الحد الأقصى للفائدة على القروض، وتطوير آليات تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغرى).

Polytechnique de Tunisie) (في سياق مشاريع تخرجهم)، قمنا بتصور سيناريوهات متعددة، ومحاكاة التأثيرات الاقتصادية لتلك الإصلاحات وكذلك احتياجاتها التمويلية.

[97] IMF(2016)

وقد أقر البرلمان في سبتمبر 2016، قانون الاستثمار الجديد الذي أصبح ساري المفعول في أفريل 2017. وكان المأمول من القانون الجديد الذي يضم 36 مادة، أن يشجع الاستثمار وبعث المشاريع. فقد هدف إلى الوصول بنسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24٪ في 2020. وفي نفس السياق، تم إزالة العديد من العقبات الإدارية التي تواجه المستثمرين الأجانب. ففي مارس 2017، أعلن عن إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار، ليلعب دور التنسيق بين مختلف المتدخلين (البنك المركزي التونسي، والوزارات المعنية المتعددة، والقطاع الخاص) وليتكفل بتطوير استراتيجية الاستثمار الحكومية، ومراقبة الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال. ويشير صندوق النقد الدولي في بيانه الصحفي الصادر في 12 جويلية 2017، إلى أن السلطات مستعدة لتعزيز إطار الحوكمة، وتحسين مناخ الأعمال. وفي الوقت نفسه، يشير أيضا إلى أنه من شأن إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد، والشباك الموحد للمستثمرين، بالإضافة إلى مشاركة تونس في مبادرة "مجموعة العشرين مع أفريقيا"[98]، أن تدعم تحقيق تلك الأهداف[99].

[98] G20 Compact with Africa

[99] IMF (2017)

3.3. العراقيل المعيقة للإصلاحات الاقتصادية

خلال ندوة علمية في 2017، أعلن أحد مستشاري الحكومة أن هناك شرطين ضروريين لكي يحقق الاقتصاد التونسي مسارا مستداما وليتجاوز أزمته: (1) تحقيق معدل نمو اقتصادي ب3,7٪ خلال الفترة 2017-2020، و(2) تنفيذ الإصلاحات الكبرى دون تأخير. ولقد عبرت عن ريبتي حول احتمال القدرة على تحقيق هذين الشرطين، في غياب التماسك الوطني والتوافق حول استراتيجية تنموية مندمجة. فبدونهما من المرجح أن يولد تنفيذ الإصلاحات المزيد من التوترات الاجتماعية، وأن تتفاقم الصعوبات الاقتصادية.

إن التقدم البطيء في مكافحة الفساد، وفي تحسين الخدمات العمومية (الصحة، والتعليم، والنقل والقضاء)، مع تراجع الثقة في النخبة السياسية، وتدهور القدرة الشرائية، ما فتئ يغذي التوتر الاجتماعي واليأس بين التونسيين. ويزيد هذا المناخ من تعقيد القدرة على إجراء التحولات المطلوبة في البلاد. فقد فشلت الحكومة في عدة مرات، في تطبيق التدابير الإدارية، والإجراءات الضريبية الخاصة بمهن ونشاطات محددة (الأطباء، والمحامون، والوسطاء بين الفلاحين والمستهلكين، إلخ). ومن بين الأسباب التي تفسر مناهضة التغيير[100]، عدم الثقة في قدرة مؤسسات الدولة على القيام بإصلاحات متكاملة وعادلة بفعالية. ويبدو أن ضعف الثقة في قدرة مؤسسات الدولة على القيام بإجراء الإصلاحات الضرورية، ناتج عن العوامل التالية، التي

[100] Résistance au changement

سيتم تفصيلها لاحقا: (ا) عدم وجود استراتيجية تنموية متكاملة، (ب) عدم وجود توافق وطني في المجال الاقتصادي، وضعف القدرات المؤسساتية و(ج) وجود مؤسسات سياسية استخراجية.

1.3.3. عدم وجود استراتيجية تنموية متكاملة

لتحقيق تحول ناجح للاقتصاد التونسي، على الحكومة أن تضع استراتيجية تنموية، تحدد مجالات الميزات النسبية[101] (بصفة ديناميكية) للاقتصاد التونسي (مما يؤدي إلى تحديد المجالات التكنولوجية والصناعات الجديدة التي يُشجّع اقتحامها) وأن تُبيّن الحواجز والعراقيل التي تعوق النمو الاقتصادي المدمج[102،103]. فعلى الرغم من اعتماد مخطط التنمية 2016-2020 من قبل مجلس نواب الشعب (البرلمان) في أفريل 2017، إلا أن تونس تفتقر إلى استراتيجية تنموية متكاملة وشاملة، تحدد دور الدولة في التحول الاقتصادي. فالاقتصاد التونسي لا يزال عرضة لمناهج اصلاحات جزئية، تنبثق سنويا (في كثير من الأحيان، بمناسبة إعداد ميزانية الدولة)، مع عدم

[101] Avantages comparatifs

[102] Stiglitz (1998)

[103] كما سنلاحظ في الفصل التالي، فان هذا التحول ليس بالمهمة السهلة، لأنه يتطلب الجمع بين الخيارات السياسية القائمة على الأسس التالية: العقد الاجتماعي المدمج، والهوية الوطنية والسرد التاريخي المدمج... والخيارات السياسية متعددة الأبعاد، وتتعلق بسيادة القانون، والأمن، والتعليم، والعدالة الانتقالية، والانتخابات والأحزاب السياسية، والتصميم المؤسساتي، والحوار السياسي، والسياسة الجبائية وإدارة الموارد العمومية، وبرامج بناء الدولة والنمو الاقتصادي.

وجود الضمانات بأنها ستؤدي إلى نتائج إيجابية ومشتركة لكافة شرائح المجتمع[104].

2.3.3. نقص الإجماع وضعف المقدرة الإدارية

يرجع التقدم البطيء للإصلاحات أيضا إلى عدم وجود إجماع سياسي ومجتمعي، وإلى غياب قيادة سياسية قوية تتحمل المسؤولية الكاملة في إطار عهدتها الانتخابية. وعلى الرغم من وجود وعي كبير لدى الشركاء الاجتماعيين، ولدى النخبة، بضرورة تنفيذ رزمة الاصلاحات الهيكلية، إلا أن سبب الاختلافات يعود، في جانب كبير منه حسب رأيي، إلى غياب منهجية مدمجة وعادلة للتنفيذ أثناء مرحلة غير مستقرة اجتماعيا بعد الثورة. ويكمن الخطر الذي تتعرض إليه تونس في عدم قدرتها من تخليص اقتصادها من "مصيدة الدخل المتوسط"[105] وفي عدم قدرتها على خلق فرص عمل كافية للشباب، والحد من التفاوتات الجهوية، وكذلك الحد من انتشار الفساد والاقتصاد الموازي.

---

[104] ويذكرني ذلك بالملاحظات الاستهلالية التي كتبها Benoit Coeuré (عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي) في جويلية 2014 في كلمة بعنوان: "إعادة التفكير في الاقتصاد بعد الأزمة"، والتي أشار فيها إلى أن الاقتصاديين يميلون إلى التقدم خطوة بخطوة نحو الإجابة على الأسئلة التي تهم صانعي السياسة. وفي المقابل، فإن للسياسيين إطارا مختلفا، ويحتاجون إلى إجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل، ليستجيبوا لأسئلة معقدة. ويستحضرني هنا سؤال السياسي التونسي، أحمد نجيب الشابي، خلال منتدى المستقبل لجمعية الاقتصاديين التونسيين في فيفري 2016. فبعد استماعه للمداخلات في الجلسة العامة، حول التحديات طويلة الأجل لتونس، والحاجة إلى إصلاحات هيكلية للتعامل مع تراجع القوى العاملة، تساءل عن الإجراءات المستعجلة في المدى القصير، وكيفية تلبية انتظارات الشعب وخاصة في المناطق الداخلية.

[105] Trappe de pays à revenu intermédiaire

لقد كنت تعرضت من قبل للدور الهام الذي لعبه الحوار الوطني الرباعي[106] في حل النزاعات بين الأحزاب السياسية. فلقد عطلت هذه الصراعات عملية الانتقال السياسي، وكادت تنتهي بالصدام وربما تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية. وتقديرا للدور الذي لعبه الرباعي الراعي للحوار، حصل على جائزة نوبل للسلام لسنة 2015. ولقد حان الوقت الآن لتحقق تونس تقدّما ملموسا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمن المفيد الاستفادة من نهج التوافق في المجال السياسي، لتقريب وجهات النظر في مسألة مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وكما يقول ستيغليتز[107] فإن هذا النهج يُشكل عنصرا ثمينا لنجاح عملية التحول. وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن عملية صياغة استراتيجية تنموية، يمكنها أن تفيد في حدّ ذاتها، في بناء إجماع وطني، ليس فقط حول رؤية شاملة لمستقبل البلاد، وحول الأهداف الرئيسية قصيرة ومتوسطة الأجل، بل وكذلك حول الظروف اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. ومن شأن عملية بناء التوافق أن تُحسّن من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأن تُمكّن من التّبنّي المجتمعي الواسع للسياسات وللمؤسسات، والذي بدوره يزيد من فرص نجاح الاستراتيجية التنموية.

[106] يتكون رباعي الحوار من: الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان (LTDH)، ونقابة المحامين التونسيين.

[107] Stiglitz (1998)

وقد دعوت في 2011[108] إلى صياغة "ميثاق اقتصادي" يجمع مختلف الأطراف السياسية الفاعلة حول الملفات الاقتصادية المستعجلة، من أجل تقليص الغموض حول التوجهات المستقبلية للاقتصاد التونسي، واستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين. لكن ولسوء الحظ، غرقت البلاد في الفوضى السياسية لعدة سنوات، وتواصلت معاناة الاقتصاد من غياب إستراتيجية تنموية واضحة. ولم يكن ما اقترحته حينها، يستدعي توحيد توجهات الأحزاب السياسية، ولا تصوراتها للسياسات الاقتصادية، حيث إنه من الطبيعي أن تكون لها رؤى متعددة، حول سبل مواجهة التحديات التي تواجه اقتصاد البلاد. بل ما اقترحته في ذلك الوقت المُتّسم بشدّة الغموض، هو الاتفاق حول الأولويات الاقتصادية، والالتزام باحترام مبادئ اقتصاد السوق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهي مبادئ تتيح لكل حزب سياسي أن يقترح حلا خاصا به. لكن، وللأسف الشديد لم يُعتبر هذا "الاتفاق الاقتصادي" مستعجلا. فكانت المنافسة السياسية، وعدم الاستقرار الذي تغذيه الخلافات الأيديولوجية على قائمة الأولويات في النقاش العام وفي الإعلام.

وفي فيفري 2016، نظم المجتمع المدني، المتمثل في جمعية الاقتصاديين التونسيين (ASECTU) "منتدى المستقبل: أهم الخيارات الاقتصادية والاجتماعية لدعم العملية الديمقراطية في تونس". وكان الهدف مشابها للحوار السياسي الوطني، ولكن كان

[108] Nabi (2011)

التركيز على تحقيق توافق في الآراء بشأن محاور اقتصادية كبرى[109]. وكان الهدف من المنتدى مُركّزا على تعزيز وعي الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني، بالتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد التونسي.

لقد حدّد تقرير مجلس التحاليل الاقتصادية لرئاسة الحكومة المنشور في جانفي 2016، العراقيل المؤسّساتية التي تواجه تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وركز التقرير على صعوبة التنسيق والحوار بين مختلف المتدخلين في الاقتصاد التونسي، حتى داخل السلطات التنفيذية، وكذلك نقص القدرة المؤسساتية داخل الوزارات لصياغة تفاصيل الإصلاحات. ويصف Lant Pritchett [110] هذا العائق بضعف القدرة الإدارية للدولة مُؤكّدا بأن تنفيذ السياسات العمومية مُقيّد بواقع المعاملات الاقتصادية، الذي يخلق معايير مختلفة على مستوى التنفيذ[111]. وحينئذ هناك بون بين صياغة السياسة وتنفيذها، حيث أن الاشكالية الأساسية هي قدرة الدولة على ضمان تحقيق الأهداف المخطط لها. وفي حالة تونس، لم يتحقق تنفيذ كثير من نفقات الاستثمار العمومي المخطط لها، بسبب محدودية القدرة التنفيذية للحكومة. وبالإضافة إلى أوجه القصور المؤسساتية هذه، قامت

[109] كانت القضايا الرئيسية هي البطالة، والسياسة الجبائية، والتحويلات الاجتماعية، ودور الدولة، ودور القطاع الخاص، ومأسسة الحوار الاجتماعي، وإصلاح الإدارة ونظام الضمان الاجتماعي.

[110] أستاذ جامعة هارفارد، وكانت مداخلته بمناسبة المؤتمر السنوي لمنتدى البحوث الاقتصادية الذي عقد في مصر في مارس 2011.

[111] Clappison (2011)

معظم الحكومات بأداء سيئ جدا من حيث استراتيجية الاتصال[112]. خلال العامين الماضيين، تحسن التواصل الحكومي، من خلال الاستخدام الأفضل لقنوات التواصل الاجتماعي. وأشار شيلا داو[113] إلى تأثير الخبراء في صياغة السياسات الاقتصادية، خلال حقبة "ما بعد الديمقراطية"، حيث يتم اتخاذ القرارات على أساس آراء الخبراء بدلا من الأطر الديمقراطية[114]. ويبدو أن الناس في تونس، قد ملّوا من تدخّل "الخبراء" في الاعلام بسبب تضارب التحاليل، والغموض الذي انتشر عبر وسائل الإعلام فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية[115]. وبالتالي، من المهم جدا بالنسبة للحكومة الاستفادة من التقنيات الجديدة لتحسين سياستها الاتصالية.

[112] أثناء مشاركتي في اجتماع مجلس التحاليل الاقتصادية (برئاسة رئيس الحكومة في جوان 2016)، أتيحت لي الفرصة لإثارة أهمية تطوير استراتيجية اتصال حديثة من أجل استعادة ثقة المواطنين، وخاصة خلال الفترة الانتقالية. وكان من بين الأفكار المقترحة تطوير خارطة تفاعلية للدولة (تضم الولايات الأربع والعشرين)، مما يتيح للمستخدم اكتشاف المشاريع المخطط لها، ومشاريع الاستثمارات العمومية، وكذلك الإنجازات والتقدم فيها. ولقد اقترحت أيضًا تحسين التواصل حول الموضوعات ذات الأولوية التي تهم المواطنين مثل: مكافحة الفساد، وإدارة المؤسسات العمومية، وتحديث الإدارة، وحل العجز المزمن في نظام الحيطة الاجتماعية، والتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي. كما أكدت على أهمية تحسين التنسيق بين وزارة المالية ووزارة التنمية والتعاون الدولي من جهة، والبنك المركزي التونسي من جهة أخرى.

[113] Sheila Dow (2016) في مدونة معهد التفكير الاقتصادي الجديد في فيفري 2016:

https://www.ineteconomics.org/perspectives/blog/people-have-had-enough-of-experts

[114] ينتقد المقال سير عمل المؤسسات المناط لها صياغة السياسات في البلدان المتقدمة، موضحا كيف يتم احتواء قراراتها والسيطرة عليها من خلال المصالح الخاصة.

[115] في غياب مؤسسة وطنية لها من المصداقية والقدرة على التواصل بكفاءة وشفافية، حول الوضع الاقتصادي، وخيارات السياسات الاقتصادية، والتقدم نحو تنفيذ الإصلاحات، كثيراً ما ظهر في وسائل الإعلام خبراء ينتقدون الخيارات الاقتصادية، من منظور المعارضة السياسية، ولا من منظور النقد العلمي. وأدّت المعارضة الممنهجة لبعض الخبراء إلى زيادة الغموض في مستقبل الاقتصاد إلى حد ما.

3.3.3. المؤسسات السياسية الاستخراجية

يتكون إطار الحوكمة من المؤسسات، الآليات، والعمليات، التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، وكيف يتم النظر في القضايا العامة، وكيف يعبر المواطنون عن مصالحهم، وكيف يمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويحلّون خلافاتهم[116]. ومن الواضح، أن إطار الحوكمة ضعيف في أغلب الدّول النامية، ويعاني من استيلاء النخبة السياسية الحاكمة على الدولة[117]. وقد طور (Acemoglu, 2006) نموذجا نظريا، حيث المؤسسات السياسية غير مدمجة (non inclusive) وتخضع لسيطرة النخبة. وتضع هذه النخبة سياسات لزيادة دخلها وللاستفادة من الموارد العمومية على حساب بقية شرائح المجتمع. وتولّد هذه التركيبة توازنا اقتصاديا غير فعال من خلال الآليات التالية: (1) الاستيلاء على الإيرادات، (2) التلاعب في الأسعار، (3) والهيمنة السياسية. وفي خضم هذا الإطار، تبرز الفرصة الوحيدة للاقتصاد، للانعتاق من السّياسات المُعوجّة للمجموعة السياسية المهيمنة، في صورة استثمارات طويلة الأجل، متزامنة مع تطوير نظام حقوق الملكية لفائدة الفئات المهمشة[118]. لذلك، من الضروري تحصين الاقتصاد التونسي من تضارب المصالح

---

[116] UNDP (2010)

[117] Captation de l'Etat par l'élite politique

[118] لاحظ (Acemoglu and Robinson, 2012) أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية أصبحت أكثر إدماجا بشكل تدريجي في كولومبيا. وفي المقابل لاحظا أن الفوضى، وحقوق الملكية غير المضمونة، لم تتقلص بنفس الدّرجة، بسبب عدم سيطرة الدولة على أجزاء كثيرة من البلاد. وفسّرا هذه الحقيقة من خلال الحلقة المفرغة السائدة: عدم وجود حوافز للسياسيين لتقديم الخدمات العمومية من جهة، وضعف القانون والنظام في أجزاء كثيرة من البلاد. وأضافا أنّ المؤسسات السياسية القائمة لا تضع قيودًا كافية على السياسيين لمنع تواطؤهم مع الجماعات شبه العسكرية والعصابات.

بين السياسيين والفاعلين الاقتصاديين. فلقد ضعفت ثقة الناس في الأحزاب السياسية الحاكمة في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المُطوّلة.

ولحُسن حظّ البلد، تطوّر المجتمع المدني شيئا فشيئا وبدأ يكتسب ثقة المواطنين. ويتطلب تجدد الاقتصاد التونسي أُطرا مؤسساتية جديدة لصياغة السياسات العمومية التي تقضي على الإقصاء الاجتماعي وعلى الفساد. فالتشريعات والقوانين الاقتصادية السابقة، تُديم المحسوبية، والفساد في مناخ الأعمال، وتحُدّ من المساواة بين المواطنين في الحصول على الفرص الاقتصادية[119]. لذلك، أرى أنه من الضروري تعزيز مكانة المجتمع المدني، بحيث يُمكن أن يلعب دورا تعديليّا في ساحة الاقتصاد السياسي، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة تجاه النخبة السياسية. وقد أشار ستيغلتز[120] أنه على تونس تقييد مجموعات الضغط وحظر التمويل الخاص للحملات الانتخابية، حتى تستطيع منع المصالح الخاصّة من السيطرة على القرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُسنّ إجراءات شفافة لمزادات الخوصصة وللصفقات العمومية، من أجل الحدّ من اقتصاد الريع[121]. وأشار فالبس[122] الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، إلى شروط التحول الإيجابي للاقتصاد التونسي بعد

[119] Nucifora et al. (2015)

[120] Stiglitz (2011)

[121] المرجع السابق.

[122] Phelps (2011)

بضعة أشهر من الثورة. وأكّد على ضرورة تحقق شرطين قبل تحديث النظام الاقتصادي. الشرط الأول، هو تحرير قطاع الأعمال من سيطرة الفئة المتنفّذة. أمّا الشرط الثاني، فهو إنهاء السيطرة البيروقراطية على بعث المشاريع باستعمال التراخيص والحواجز[123].

لقد أسند الدستور الجديد، الذي تم تبنيه في 2014، دورًا مهمًا إلى بناء المؤسسات، من أجل انبثاق التنمية المدمجة وتحصين البلاد من خطر الارتداد إلى نظام الدكتاتورية[124]. ويمثل هذا خطرا يهدد عملية الانتقال الناجح ويولد فقدان الثقة في المسار السياسي برمته، وخاصة بين الشباب التونسي. إذ لا يزالون يشعرون بأنهم مستبعدون من النظام السياسي، وثقتهم في المؤسسات العمومية منخفضة، وخاصة في المناطق الريفية[125]. فبدون العدالة والثقة في مؤسسات الدولة، سيكون من الصعب على تونس القيام بمجموعة الإصلاحات

[123] دعا إلى اتباع نهج التحديث الاقتصادي على طريقة البلدان المتقدمة في القرن التاسع عشر والتي اعتمدت "الرأسمالية 1.0" بالمكونات التالية: مراقبة العمل الحكومي، وحقوق الملكية، وانفاذ العقود، وتطبيق القانون، ودعم البنوك لباعثي المشاريع المحليين، وتوفير رأس المال الاستثماري من طرف الشركات المالية، والدخول المجاني للشركات الجديدة في الصناعات، إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، التأكيد على احترام الحقوق الفردية، والتسامح تجاه الاختلافات، وقبول المنافسة، باعتبار ذلك كله قيمًا مهمة يجب مشاركتها في المجتمع من أجل نجاح عملية التحديث.

[124] إنّ بناء المؤسسات الجديدة، وتنفيذ الفلسفة الجديدة - المتمثلة في تصميم الإصلاحات لصالح المجتمع بأسره، وليس لصالح الفئات المتنفذة - لا يزال عملية طويلة، لم يتم تحقيقها بعد، كما يتضح من التجاذب حول النظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء، المنشأ حديثاً.

[125] فوفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي والمرصد التونسي للشباب في 2014، تم تقدير نسبة الثقة في السياسيين بأقل من 5٪ بين الشباب في المناطق الريفية، وحوالي 30٪ في المناطق الحضرية. وكان متوسط درجات الثقة في الشرطة، والعدالة، والعسكريين، والعائلة حوالي 50٪ و60٪ و80٪ و100٪ على التوالي (World Bank, 2014). وفي مارس 2017، حاول المدون حامد مستيري (Hamed Mestiri) أن يجيب على سبب استمرار العديد من الإطارات التونسية الشابة في مغادرة البلاد. فركز على حالات أربعة أفراد مختلفين، حاولوا المساهمة في تنمية بلادهم، ولكنهم توقفوا وغادروا البلاد. وتشير تجربتهم إلى العاملين المشتركين التاليين: غياب تكافؤ الفرص الاقتصادية، والمحاباة في الترقية المهنية (Mestiri, 2017).

الاقتصادية اللازمة[126]. ويُشدّد الكثيرون من التونسيين من ذوي الانتماءات المهنية المختلفة على الحاجة إلى الثقة لإجراء الاصلاحات. فعلى سبيل المثال، أكد المدّب[127] على الحاجة إلى حد أدنى من الجرأة السياسية، والصدق، وكذلك إلى التواصل والبيداغوجيا من الحكومة تجاه المواطنين. هذه هي الشروط اللازمة لظهور إرادة وطنية، والتفاف المواطنين حول نهضة اقتصادية. ويشير إلى أن المواطنين يطلبون الإنصاف والعدالة أمام القانون وأمام التضحيات الضرورية.

إن عدم الاستقرار والاضطراب غالبا ما يؤدّي إلى اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي[128]. وفي الواقع، فإن الفشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وفي منح المواطنين القدرة على تحسين نوعية حياتهم، وحماية البيئة، دلائل على وجود دولة هشّة[129] وفاشلة. وبالتالي، يصبح من الواضح أن هناك حاجة مستعجلة لاستعادة ثقة المواطنين التونسيين في مؤسسات الدولة، من أجل تجنيب البلاد مزيدا من الهشاشة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على النخبة صياغة استراتيجية تنموية مدمجة وشاملة لأبعاد التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والشروع في تنفيذها.

---

[126] في تعليقه على نجاح حكومته في إجراء إصلاح دقيق لنظام الضمان الاجتماعي في بلده، أعلن رئيس وزراء تركيا في 2013 أن "الشعب بحاجة إلى أن يثق بمن يحكمه وألا يشعر بأن مصالحه تمت خيانتها. وبدون تلك الثقة، ما كنا قادرين على إجراء التعديلات الصعبة للغاية في نظام الضمان الاجتماعي " (Ardoghan, 2013).

[127] محمد المدب هو جنرال متقاعد من الجيش التونسي (2016) Meddeb.

[128] Porter (2015)

[60] وفقًا لتعريف OECD/DAC (2007) تكون الدول هشة عندما يكون هناك نقص في الإرادة السياسية و / أو القدرة على الحد من الفقر، لتوليد التنمية وضمان الأمن وحقوق الإنسان لسكانها.

4.3.3. صعوبة الإصلاحات خلال الفترة الانتقالية : تجربة شخصية

التحقت في جانفي 2014، بالمدرسة التونسية للتقنيات[130] في منصب أستاذ مشارك في الاقتصاد، بعد أكثر من ثلاث سنوات قضيتها في البنك الإسلامي للتنمية، حيث عملت كباحث اقتصادي أول في معهده للبحوث. وقد تأسست هذه المدرسة سنة 1991 لتمكن تونس من الاستفادة من خبرات مهندسين متعددي التخصصات، قادرين على قيادة فرق العمل المختلفة، والمساهمة في تحديث الاقتصاد، ولتشغل مناصب إدارية عالية. ولقد عانت المدرسة من مشاكل في الحوكمة، وعدم ملاءمة الإطار القانوني والاجرائي لخصائصها بالمقارنة بمدارس الهندسة الأخرى. فكلفتني إدارتها بقيادة لجنة الحوكمة والجودة، وبإجراء تشخيص لمختلف أبعاد المؤسسة (إدارية، بيداغوجية، العلاقة بالمحيط الاقتصادي،...) واقتراح توصيات لتحديثها. فعملت على تحقيق ذلك بالتعاون مع زملائي في اللجنة، لمدة أربعة أشهر. فقمنا بتوزيع استبيانات على مختلف الأطراف المتدخلة، وقمنا بمقارنة واقع المؤسسة بالمعايير الدولية السائدة في مدارس الهندسة، ونظمنا عدة اجتماعات، وتمكنا بعدها من نشر تقرير بعنوان "إطلاق العنان لإمكانات المدرسة التونسية للتقنيات: الإصلاح المطلوب" في أكتوبر 2014، وذلك بمناسبة

[130] Ecole Polytechnique de Tunisie هي مدرسة هندسة عمومية تأسست في جوان 1991، ورحبت بأول طلابها في سبتمبر 1994. وتستقبل المدرسة سنويا 50 طالبًا، يتم اختيارهم من بين أكثر من 2000 طالب، نجحوا في المناظرة الوطنية للدخول إلى مدارس الهندسة، بعد عامين تحضيريين من الدراسة المكثفة في الرياضيات والفيزياء بعد البكالوريا.

الذكرى العشرين لتأسيسها[131]. ومن بين توصيات التقرير، صياغة قانون جديد للمؤسسة، يضمن استقلاليتها الإجرائية والعملياتية. ويعدّ ذلك ضروريا لتمكينها من المرونة الكافية، في التعامل مع العمليات الإدارية، وتحسين كفاءتها. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح التقرير إطار حوكمة جديد، وقدم العديد من التوصيات، المتعلقة بتحديث المناهج الدراسية، وكذلك بتنقيح النظام الخاص بإطار التدريس. وحين نشره، حصل مقترح الإصلاح على دعم رئاسة جامعة قرطاج. إلا أن خلافا نشب بين مدير المدرسة ورئيس جامعة قرطاج في عام 2015، أدّى إلى تعطل السير العادي لعمل المدرسة، وإلى عرقلة تنفيذ الإصلاح القانوني. ولكن لحسن الحظ، كان لدى أعضاء إطار التدريس الشرعية الكافية، لتحديث المناهج البيداغوجية، والحصول على الاعتراف الرسمي لها[132]. وفي تلك الفترة عرفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدم استقرار بتغير الوزير ثلاث مرات. فكان ذلك عائقًا إضافيًا أمام تنفيذ الإصلاحات الموصى بها[133]. ولم يتمكن الوزراء المتعاقبون من حل النزاع بين مدير المدرسة التونسية متعددة التقنيات ورئيس الجامعة، حيث أعطيت الأولوية لعملية إصلاح نظام التعليم العالي الوطني بأكمله. هذا الإصلاح الأوسع

[131] ويمكن تنزيل التقرير من هنا http://www.legi.tn/Nabi_fichiers/RapportEPT.pdf وراجع أيضا مقالة: "Révolution à l'École Polytechnique" by Tahar Abdessalem, Romain Bordier and Jonathan Nussbaumer.

[132] مكن إصلاح المناهج التلامذة المهندسين أن يكونوا في وضع جيد على المستوى الدولي، عند بحثهم عن فرص التدريب، للقيام بمشروعات ختم دراساتهم في مجالات متعددة (مثل علوم البيانات، والإلكترونيات وغيرها).

[133] ليس فقط بالنسبة للمدرسة التونسية للتقنيات، ولكن أيضًا فيما يخص التوصيات المتعلقة بكل مدارس الهندسة، حيث نشرت الوزارة نفسها تقريرًا في أكتوبر 2015 - أعدته لجنة مستقلة من الخبراء – يشترك في العديد من التوصيات مع تقرير المدرسة التونسية للتقنيات.

نطاقا، يتقدم ببطء شديد، بعد سنة 2011، نظرا لتعقّد المهام، وتنوع الأطراف المتداخلة. وفي فيفري 2016، وأمام تعثر مسار الإصلاح، عبر أكثر من 60 من الأكاديميين، والمديرين التنفيذيين البارزين عن دعمهم له بإمضائهم على لائحة مساندة[134]. ولم يبدأ بعد إصلاح نظام المدرسة التونسية للتقنيات، ولم تتحقق العديد من فرص التعاون الدولي[135]. وبعدها أصبح الوضع في المدرسة صعبا للغاية مما اضطر مديرها إلى الاستقالة في فيفري 2017، وهو ما دفع خريجي المدرسة للتدخل في محاولة للوساطة من أجل حل المشاكل الإدارية الهيكلية.

[134] راجع مقالة:

"69 universitaires, experts et dirigeants appellent à la réforme de l'Ecole Polytechnique de Tunisie", leaders.com.tn, News 19 January 2016.

[135] بما في ذلك تعاون مع مدرسة للاقتصاد تحتل المرتبة بين 200 إلى 300 في تصنيف جامعة تايمز للتعليم العالي العالمي.

الفصل الرابع

نحو استراتيجية تنموية مدمجة

1.4. الحاجة إلى مقاربة متعددة الأبعاد لتحقيق تنمية مدمجة

طغى على المسار الاقتصادي التونسي، منذ التسعينات، هاجس النمو الاقتصادي على الأبعاد التنموية. وإذا ما نظرنا لهذا المسار من خلال "وفاق واشنطن"[136]، فإنه خوّل لتونس أن تُصنف من بين أفضل البلدان أداء في إفريقيا، وفي منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط. فلقد حققت البلاد معدل نمو سنوي بلغ 4,75٪ خلال الفترة المتراوحة بين 1990 و 2010، وبنت أسسا اقتصادية كلية[137] قوية. وأُعتبر الاقتصاد التونسي ناجحا من طرف عديد المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالرغم من الاهتمام المتزايد، منذ أواخر التسعينات، بمشكلة البطالة (وخاصة لدى حاملي الشهائد الجامعية) وبتردّي صلابة النظام البنكي. وتكمن المشكلة في أن "وفاق واشنطن" لم يول اهتماما يذكر للبعد الإدماجي للنمو، وكذلك لمدى جودة البيئة المؤسّساتية[138]. ويشير ستيغلتز[139] إلى أن استراتيجيات التنمية، القائمة

---

[136] Consensus de Washington

[137] Fondamentaux macroéconomiques

[138] يُنتقد "وفاق واشنطن" بسبب تركيزه على الخوصصة، وتحرير التجارة، واستقرار الأسعار، وضوابط عجز الميزانية، وعرض النقود، أكثر بكثير من صلابة النظام المالي، واستقرار الناتج الداخلي الخام، ومدى إدماج النمو، وجودة البيئة المؤسساتية.

[139] Stiglitz (1998)

على "وفاق واشنطن"، تركز على البعد الاقتصادي فقط (مهتمة بزيادة رأس المال، وتحسين التصرف في الموارد)، حيث كان يُنظر إلى التنمية (على الأقل من قبل الاقتصاديين المؤثرين على مدى أكثر من أربعة عقود)، على أنها مسألة اقتصادية بشكل أساسي. فحتى الاختلاف بين اقتصادي الفكر اليساري واليميني، كان لا يتجاوز ماهية دور الدولة في الاقتصاد وأفضل السبل لتحسين توزيع الموارد...

لذلك، ليس من المستغرب، أن الديناميكية الاقتصادية لدولة "في طور النمو" مثل تونس، لم تكن مدمجة لكافة شرائح المجتمع، وتباطأت تدريجيا، مما أدى إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، والفوارق على المستوى الجهوي والقطاعي. ومن الواضح، أن اضطراب آليات السوق، وسلوكيات الريع، وانتشار الفساد، والرأسمالية المبنية على المحسوبية، أضرت إلى حد كبير بالاقتصاد التونسي. ولذلك، فإن نظرية "التقاطر إلى تحت"[140]، أبعد من أن تكون متلائمة مع الحالة التونسية. ومن هنا أصبح جليا أن الوضع الحالي لتونس يتطلب استراتيجية تنموية، مرتكزة بصفة مترابطة على أبعاد عدّة في علاقة بالمؤسسات، والسياسة، والاقتصاد، والأفراد. وليست صياغة مثل هذه الاستراتيجية وتنفيذها، بالمهمة السهلة في فترة الانتقال السياسي الحالية.

وبما أن الاقتصاد والسياسة مترابطان، بشكل قوي، فنحن بحاجة، إلى دعم تصوراتنا بمقاربات تنموية متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار هذا التعقيد. ولذلك أقدم في الفقرات التالية ثلاثة مقاربات لاستراتيجيات تنموية متعددة الأبعاد، يمكن الاستئناس بها في الحالة التونسية (وهي لكلّ

[140] Théorie du ruissellement

من 1. كابلان وفريمان، 2. ابن خلدون، 3. ستيغلتز). ثم أتطرق بعد ذلك للدّور المهم التي تلعبه المؤسسات المدمجة في صياغة استراتيجية تنموية ناجحة. كما أتطرق إلى ضرورة إعادة هندسة العقد الاجتماعي[141] في تونس، وتجديد صيغ القيادة[142] على أساس مؤسساتي.

2.4. مقاربة كابلان وفريمان لتحقيق انتقال مدمج

اقترح كابلان وفريمان[143] منهجية متعددة الأبعاد لبناء نظام مدمج، خلال فترات الانتقال السياسي للدول الهشة والمجزأة (يلخص الشكل 40 تصورهما لشتى أبعاد منهجية الانتقال المدمج). ويرى الباحثان أن نجاح المسار الانتقالي يتطلب معالجة مختلف الممارسات السيئة (اقتصادية، سياسية، إدارية، قانونية، أمنية، اجتماعية وثقافية) المتجذرة في الدولة، والتي أسفرت الصراعات والإقصاء الاجتماعي. وحيث يتعارض مسار الانتقال المدمج مع مصالح المجموعات التي تمتعت بميزات من الوضع الأول، يرى الباحثان أنه لا مناص من تحقيق حلول جزئية في بعض الأحيان، خاصة في المسائل المتعلقة بكيفية تقسيم السلطة والموارد بشكل منصف. بيد أن سرعة الوصول إلى تلك الحلول، وإيجاد توافق حول الإصلاحات الضرورية، مرتبطة بمدى التقدم في المسار السياسي، وولادة ديناميكية اقتصادية جديدة، بما يؤدى إلى تحسن الثقة في العملية الانتقالية والمشاركين فيها.

[141] Contrat social

[142] Leadership

[143] Kaplan and Freeman (2015)

ومن المفيد أن أشير مرة أخرى، لتحليل بريتشات[144] عندما أكد أنه لا يمكن للإصلاحات الاقتصادية أن تنجح، دون احتضانها بمساندة شعبية، من خلال القوى المؤثرة في المجتمع. لهذا السبب، يجب تعزيز التماسك الاجتماعي، خلال المرحلة الانتقالية. وتقع هذه المهمة بشكل رئيسي، على عاتق القادة السياسيين، حيث لابد لهم أن يمتنوا انصهار مختلف أطياف المجتمع والأطراف الفاعلة فيه، حول مشروع وطني جامع. لذلك فإنه من الضروري التركيز على السياسات التي تُجمّع بين الناس، حول مجموعة مشتركة من الأهداف، والضوابط، والقواعد، وعلى رؤيا حالمة، من أجل إطلاق ديناميكية البناء والتعاون في إطار السلم الاجتماعي. ويلفت كابلان وفريمان الانتباه أيضًا إلى وجود تهديد خطير، بإمكانه تقويض نجاح عملية الانتقال، ألا وهو تفاقم الفساد. وفي هذا الصدد، فإن ثقة الشعب في النخبة الحاكمة وشرعيتها، تتأثر بصفة كبيرة بشبهات الفساد التي قد تطالها. كما يشير الباحثان كذلك إلى أهمية صياغة مسار انتقالي مدمج، حتى بالنسبة لأولئك الذين اعتادوا على الاستفادة من النظام السياسي السابق. والهدف من ذلك هو تجنيب البلاد إقصاء مجموعة جديدة من المسار الانتقالي، وهو ما من شأنه أن يزيد في تقوية القوى السلبية التي تقوض عملية إرساء الديمقراطية.

[144] Lant Pritchett

الشكل 40. أبعاد الانتقال المدمج

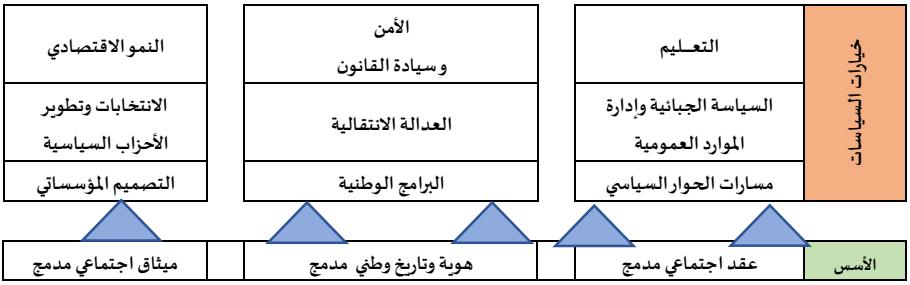

المصدر: Kaplan and Freeman (2015)

3.4. دروس من المقاربة التنموية لابن خلدون

1.3.4. الإطار التحليلي متعدد الأبعاد لابن خلدون

أتعرض هنا إلى الإطار التحليلي الثاني، ذي الأبعاد المتعددة، وهو لابن خلدون (1332 - 1406) الذي ضمنه في مقدمته[145] في إطار تفسيره لظاهرة صعود وانحطاط الممالك و الحضارات. ويشير شابرا[146] إلى أن ابن خلدون لم يحلل التطور والانحدار بالاعتماد على العوامل الاقتصادية لوحدها، بل إنه لجأ إلى دراسة العلاقات المتداخلة بين العوامل الاجتماعية، الأخلاقية، الاقتصادية، السياسية، التاريخية، والديموغرافية، التي من شأنها أن تؤدي إلى صعود المجتمعات وانحطاطها. وقد مكن هذا الإطار التحليلي متعدّد الأبعاد، ابن خلدون من فهم مقومات استدامة التنمية، والفوارق بين الدول من حيث مسارات تطورها. ويبين الشكل 41 العجلة الحضارية لابن خلدون، والتي ترتكز على التفاعل الديناميكي السببي بين

[145] تشكل "المقدمة" المجلد الأول من سبع مجلدات بعنوان: " العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".

[146] Chapra (2008)

العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بعضها ببعض: الحوكمة في ظل النظام السياسي (G)، المعتقدات والقيم السلوكية (S)، الأفراد (N)، الثروة أو المخزون من الموارد (W)، التنمية (D) والعدالة (J). وإذ يمكن تحفيز التنمية (D) في بلد ما، بعامل من العوامل، إلا أن استدامتها لا يمكن أن تتحقق، بدون انطلاق التفاعل الإيجابي لمختلف العوامل الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية، والديمغرافية، دافعة بذلك عجلة الازدهار الحضاري. ويضيف شابرا أن الرفاه الاجتماعي لا يمكن أن يحصل عن طريق رفع الأمية وزيادة الدخل، فقط، بل هو مرتبط شديد الارتباط بجودة التعليم والنهضة المجتمعية، بما فيها من تجليات الأمانة والنزاهة والإخلاص في العمل. وقد غابت هذه العوامل الخلقية التي تحفز التنمية في جل أدبيات الاقتصاد النيوكلاسيكي.

الشكل 41. العلاقات السببية في نظرية التنمية لابن خلدون

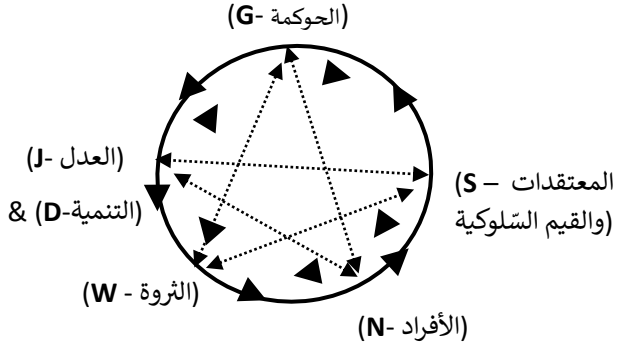

المصدر: (Chapra, 2008)

2.3.4. دور الإسلام وأهمية الحوكمة في نظرية ابن خلدون

كانت القيم التي جاء بها الإسلام (S) في القرن السادس ميلادي، العامل المحفّز لديناميكية التنمية، داخل المجتمع البدوي، مؤدّية إلى الارتقاء المعنوي والمادي لأفرادها (N)[147] ، ويشير شابرا[148] إلى أن الإسلام غيّر طبيعة ذلك المجتمع من خلال ثلاثة آليات : 1) إرساء مؤسسات دافعة للتنمية (S)، 2) ترسيخ مقومات الحوكمة الرشيدة (G) بالسعي لتحقيق العدالة والكرامة، والمساواة، واحترام الذات، 3) تقاسم فوائد التنمية بين الجميع، ولا سيما مع الفقراء والمضطهدين (J) [149]. ويؤكد شابرا على أهمية أن تستفيد المجتمعات المسلمة من القيم الأخلاقية الكامنة في الإسلام (العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مساءلة السلطة السياسية، تطبيق القوانين) وتأكيده على التعليم والحوار، من أجل تحقيق العدالة والقيام بالإصلاحات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية الضرورية. ولكن مع

---

[147] من المهم جدا أن نلاحظ أن المرأة استفادت من نفس الحقوق كالرجال ومنحت حقوق الملكية التي اكتسبتها في الغرب في الأزمنة الحديثة (Lewis, 1996,72). ونتيجة لذلك، وعلى سبيل المثال، فإنّ 41٪ من الأوقاف الخيرية التي تم تأسيسها في حلب العثمانية، تمّ من قبل نساء (Rodes, 1994). ونشير هنا أنّ القول بأن قواعد تقاسم الميراث في "نسبة 2:1" لصالح الرجل، كرّست اللامساواة فهو اختزال مسقط على الوضع الحالي، ويحجب اقترانها بالمسؤولية المالية الملزمة للرجل، ويتجاهل الحالات الكثيرة التي تكون فيها نسبة الوراثة مساوية، أو لصالح المرأة.

[148] المرجع السابق.

[149] ويلاحظ شابرا أن العوامل المؤسساتية للتنمية التي أكد عليها كل من (North, 1999) و (Thomas, 1973) كانت متاحة وساهمت في صعود وتفوّق الحضارة الإسلامية، من القرن الثامن وحتى منتصف القرن الثاني عشر. ولم يكن هذا الصعود الحضاري ممكنا بدون وجود بيئة مواتية للإبداع الفكري والتكنولوجي. ويضيف شابرا، ان تحليل ابن خلدون، يظهر أن فقدان الشرعية السياسية، أدى إلى انعكاس دورة العجلة الحضارية نحو الانحطاط. وقد بدأ ذلك بالتوريث الذي ارساه الخليفة الخامس (معاوية) الذي عين ابنه يزيد كخليفة في 679. وقد أدى هذا الحدث تدريجيا إلى تدهور النظام السياسي وإطار الحكم (تدهور "G"). وبعدها ظهرت الحكومات السلطوية والتعسفية بشكل تدريجي، مما أدى إلى تقلص نطاق مساءلة الحكام، والنخبة السياسية، فضلاً عن إعاقة حرية التعبير. ولاحظ شابرا أن العديد من علماء الدين (العلماء) تعرضوا للاضطهاد، مما أدى إلى انفصالهم التدريجي عن المجال السياسي (تدهور "S"). وبعدها تسارعت وتيرة الديناميكية السلبية مؤدية إلى التدهور التدريجي في نوعية الحياة ("J" و "D") نتيجة لسوء استخدام موارد الدولة (لفائدة رفاهية البلاط الملكي)، وزيادة الضرائب، ومثبطات العمل والإنتاج والابتكار.

الأسف، فإن غالبية البلدان المسلمة، تشكو من ضعف بيئة الحوكمة، مما يقوض فرصة انطلاق ديناميكية التنمية "الخلدونية". وينتقد شابرا بالأخصّ فقدان الشرعية السياسية، حرية التعبير، الأمانة، المؤسسة القضائية العادلة، وغياب مساءلة النخبة الحاكمة. ويستخلص أن القيم الإسلامية غير كافية، حيث أن الانحطاط الذي تعيشه البلدان المسلمة، يرجع إلى تراكم عوامل داخلية (تدهور قيمي، تكلّس الفكر المسلم بعد صعود الدغمائية، تدهور النشاط الفكري والعلمي، التناحر والصراعات الداخلية) وعوامل خارجية (الاستعمار والحروب التي أضعفت الاستثمار والنمو الاقتصادي).

وبعد 2011، توقع الكثيرون أن تبدأ تونس دورة حضارية جديدة، ناجمة عن تحسن النظام السياسي وإطار الحوكمة (العامل "G"). وقد كان من المؤمّل، أن يتقلص الفساد تدريجياً، وأن يتحسن التصرف في الموارد العمومية، لصالح التعليم، والصحة، والقضاء، وبناء البيئة المؤسّساتية الملائمة للتنمية. ولكن، وللأسف، توسع الفساد بعد الثورة، وتقدمت الإصلاحات المؤسّساتية بنسق بطيء. وستبين لنا الأجزاء التالية، أن مثل هذه الدورة الحضارية لا يمكن لها أن تظهر في تونس بدون تسريع بناء المؤسسات السياسية والإقتصادية المدمجة.

4.4. التنمية المدمجة من منظور ستيغلتز

أكد ستيغلتز على إمكانية صياغة سياسات اقتصادية تمكن من الجمع بين نسبة نمو عالية و زيادة الكفاءة الاقتصادية من ناحية، والتقليص

من تفاوتات الثروة وعدم المساواة في الفرص، من ناحية أخرى[150]. ومنذ شغل خطة كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي، دعا ستيغليتز سنة 1998 إلى ضرورة اتباع منهجية ديناميكية للتنمية. فهو يرى أن تغيير المجتمع يتطلب طرق تفكير "علمية" لتحديد القيود (على أساس البيانات المتاحة)، لتصور علاقات اجتماعية وتنظيمية ومؤسساتية جديدة، ولاتباع طرق جديدة للإنتاج وللإدارة. ولا يمكن لهذه الديناميكية أن تنبثق دون اتباع نهج تشاركي، لتحديد الرؤية المجتمعية (المجتمع في عشر أو عشرين سنة على سبيل المثال)، وتحديد الأهداف (الكمّية) المنشودة. ويلاحظ أنه لا بد من صياغة استراتيجية تنموية جديدة، من شأنها أن تؤدي لا فقط إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ولكن أيضا إلى رفع مستويات الرفاه الاجتماعي في علاقة بالصحة ومحو الأمية، والحدّ من الفقر، وتحسين جودة المحيط. ولا يمكن لذلك أن يتحقق بدون تحولات مجتمعية حقيقية تمكن من صياغة سياسات مستديمة، تصمد أمام التغيرات السياسية المصاحبة للعمليات الديمقراطية.

ولا يتجاهل ستيغلنز دور المؤسسات في التنمية، فبدلا من اعتبارها ثابتة، يرى أنها يجب أن تتطور بصفة ذاتية، كجزء من عملية التحول المجتمعي. وحيث من الطبيعي أن تضعف المؤسسات التقليدية، فإنه لابد من استبدالها بمؤسسات جديدة، مدعومة بالرأس المال الاجتماعي وبالقدرات الجديدة. وعلى العكس من ذلك، يرى أن استراتيجيات التنمية المستمدة من "وفاق واشنطن" ركزت على الخوصصة، بدون إيلاء الأهمية الكافية، لبناء المؤسسات الضرورية لكي تنجح الأسواق في القيام بدورها

[150] خلال ندوة حول "إعادة التفكير في الاقتصاد الكلي: توصيات سياسية للبلدان النامية"، نظمت من طرف حلقة الاقتصاديين التونسيين في جوان 2012 بتونس.

في اقتصاد السوق. ويمكننا القول إن نظرته للاستراتيجية التنموية، بتفاعل أبعادها المتعددة، تتناغم مع نظرية التنمية لابن خلدون. فستيغليتز يركز على التفاعل بين خمس مكونات (مستويات) من الاستراتيجية التنمية: الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، القطاع الخاص، والدولة (القطاع العام) (انظر الشكل 42).

الشكل 42. العلاقات المتداخلة في مقاربة ستيجليتز للتنمية

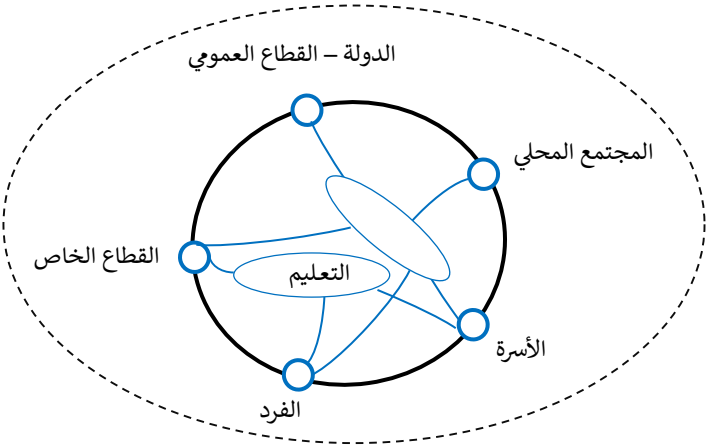

ومن هنا، فإن صياغة آليات تنسيق فعالة بين الوزارات والوكالات العمومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، أمر حاسم للنجاح في تنفيذ استراتيجية التحول. ويعطي ستيغليتز في نظرته للاستراتيجية التنموية، مكانة مهمة للرأس المال الاجتماعي/التنظيمي لدوره في صياغة نوعية التغيير، وسرعة إنجازه. وهو يشمل المؤسسات والعلاقات التي تقوم بدور الوساطة وتسوي النزاعات. وتستند منهجية ستيغليتز لبناء استراتيجية تنموية على المستويات الخمسة المذكورة أعلاه (المكونات) وكذلك على الأركان التالية:

الجدول 5. أركان الاستراتيجية التنموية من منظور ستيجليتز

أركان الاستراتيجية التنموية	***الخطوط العريضة***
الرأس المال الاجتماعي والتنظيمي	- تطوير العلاقات الاجتماعية والتنظيمية والمؤسساتية الضرورية لنجاح الاستراتيجية التنموية وسرعة إنجازها.
السياسات الاقتصادية	- تحديد أهم العوائق الاقتصادية، وصياغة السياسات الضرورية لمعالجتها مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليفها الاجتماعية وآثارها التوزيعية.
الموارد	- وضع الخطط لتطوير الرأس المال البشري والرأس المال المادي و للحفاظ على الموارد الطبيعية. - وضع الخطط لتشجيع الادخار والاستثمار ولردء الفجوة بينهما. - وضع الخطط للمدارس و تمويلها. - وضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية وتجددها.
إدارة المعرفة	- وضع الخطط لتقليص الفجوة المعرفية عن طريق بناء القدرات لاستيعاب، وتكييف، وخلق ونشر المعرفة (من خلال الاستثمارات في رأس المال البشري والتكنولوجيا والمؤسسات البحثية)
الاستراتيجيات القطاعية والجهوية	- صياغة الاستراتيجيات على النطاق القطاعي. - صياغة حلول تنموية مندمجة على المستوى الجهوي والحضري و الريفي.

بيد أن قبول مسار التحول ونجاح الإصلاحات الاقتصادية، يتطلب حماية الفئات الضعيفة، وإيجاد حلول للبطالة ولضعف الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وللتفاوتات في توزيع الدخل، بالتوازي مع دعم آليات

السوق[151]. ومن هنا تتجلى أهمية أن تنطوي استراتيجية التنمية على ركن خاص بالمناطق الريفية التي تعاني من مستويات تنمية متدنية، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة (الفقر، والبطالة، والبنية التحتية، والاستثمار، وما إلى ذلك). وبالإضافة إلى الأركان المذكورة أعلاه، فإنه على استراتيجية التنمية أن تحدد الأولويات ومخططات الإنجاز، وبالأخصّ التسلسل المنهجي للإجراءات التي يجب القيام بها. فمن الضروري على سبيل المثال، تطوير منظومة المنافسة النزيهة والإطار القانوني اللازم قبل القيام بخوصصة الشركات العمومية. وكذلك الحال بالنسبة لتحرير سوق المال على مستوى العمليات الداخلية والخارجية، فإنها تتطلب تطوير الإطار القانوني والرقابي الملائم.

5.4. بناء المؤسسات المدمجة

1.5.4. لماذا تُعدّ المؤسسات المدمجة مهمة للتنمية؟

هناك وعي على المستوى الدولي بأن قدرة اقتصاد ما على تحقيق نمو مدمج، وتحسين مستوى المعيشة، يعتمد على مدى إنجاز السياسات الاقتصادية الهيكلية والمؤسساتية الضرورية، بالإضافة إلى التعليم وتوزيع الثروة[152]. وبالنسبة للدول العربية فإن جذور التخلف تتغذى بغياب المؤسسات الاقتصادية، والسياسية المدمجة[153]. وحتى بالنسبة للبلدان المتقدمة فإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فهي مرتبطة بترهلات النظام السياسي، أكثر من ارتباطها بكيفية عمل الأسواق[154]. ويعود ذلك

[151] Pittman (2009)

[152] Schwab (2015)

[153] Galal and Selim (2012)

[154] Stiglitz (2014)

إلى تدخل النخب الحاكمة في الاقتصاد، بصياغة تشريعات تُعيق قواعد المنافسة الحّرة في الأسواق، مؤدية إلى تشويهها وانخرام التوازن في الاقتصاد لصالح المؤسسات الخاصة والأثرياء. وفي نفس السياق، يؤدي ضعف مؤسسات الدولة إلى قلة فاعلية الأسواق، وتشوّه تصميم السياسات العمومية بصفة تخدم مصالح الفئات المتنفّذة، على حساب المصلحة العامة والأجيال القادمة[155]. وتختلف المؤسسات التي يمكن أن تتأثر بالفئات المتنفّذة. فهي تشمل الهيئات الرقابية، النظام القضائي، السلطة التشريعية، الوكالات العمومية التي تصمم الإجراءات الإدارية والحوافز، الأحزاب السياسية، والسلطة التنفيذية. ويتعرض في هذه البيئة صناع القرار إلى ضغوطات الفاعلين الأقوياء من أجل رسم سياسات تخدمهم في المقام الأول.

ويستنتج أسيمغلو وروبنسون[156] في كتابهما "لماذا تفشل الأمم؟"، أن المؤسسات السياسية الاستخراجية تؤدي إلى ظهور مؤسسات اقتصادية استخراجية، تستفيد من سياساتها فئات قليلة على حساب المجتمع برمّته. ويسعى المستفيدون من المؤسسات الاستخراجية للمحافظة على مواقعهم في السلطة، من خلال عديد الطرق، التي قد تصل إلى إنشاء ميليشياتهم (الخاصة) ومرتزقتهم، ورشوة القضاة، وتزوير الانتخابات.

[155] Guerero et al. (2009)

[156] Acemoglu & Robinson (2012)

2.5.4. إعـادة هندسة المؤسسات السياسية

لقد كنا لاحظنا قبل ذلك أن كابلان وفريمان[157] يشيران إلى أهمية إعادة هيكلة المؤسسات السياسية أثناء الفترة الانتقالية، وذلك من أجل الرفع من الفاعلية الاقتصادية، والإنصاف فيما يتعلق بتوزيع السلطة والموارد. ولكن إعادة هندسة المؤسسات السياسية عملية طويلة وصعبة، تعالج الكثير من الأبعاد: النظام الانتخابي، النظام القضائي، اللامركزية، استقلالية مؤسسات الدولة (مثل البنك المركزي) ... كما تتطلب إحساسًا كبيرًا بالانفتاح، وبالادماج من جانب القادة السياسيين. وفي هذا الصدد، يرى الباحثان أن التقدم في ترسيخ استقلالية المؤسسات وتعزيز ادماجها، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التوازن السياسي خلال الفترة الانتقالية. وفي غياب ذلك، قد تُؤدي الإصلاحات السريعة والعميقة إلى زعزعة مصالح الفئات المتنفذة، إلى درجة تجعلهم يؤججون التطرف، أو هيمنة النخبة، أو حكم الحزب الواحد، أو الصراع العرقي، أو الانفصال، أو الفساد، أو الجمود.

ويشير بوغزالة وبن رمضان[158] إلى العوامل الكامنة وراء الثورة التونسية، واحتمالات نجاح الانتقال الديمقراطي، مذكران بتحليل أسيمغلو و روبنسون[159] حول المؤسسات الاقتصادية المدمجة، التي تنشأ كنتيجة لتطور المؤسسات السياسية المدمجة. ويؤكدان أنه لا يمكن استدامة المؤسسات الاقتصادية المدمجة، والازدهار الواسع الانتشار، على المدى الطويل، إذا لم تكن المؤسسات السياسية مدمجة. وهذا الاستنتاج يبدو

[157] Kaplan and Freeman (2015)

[158] Boughzala & Ben Romdhane (2015)

[159] Acemoglu & Robinson (2012)

منطقيا، نظرا إلى أن المؤسسات السياسية تؤثر على آليات التنافس على السلطة بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع. ولكن في المقابل يلاحظ أوكي[160] أن التطورات التاريخية لجمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفند ذلك الاستنتاج. ويشير إلى أن النظام السياسي لجمهورية كوريا الجنوبية أصبح مدمجا، بعد أن التحقت بالدول ذات الدخل المتوسط. ولم يكن نظامها السياسي مدمجا قبل ذلك حتى يُحفّز تطورها الاقتصادي، كما يفترضه أسيمغلو وروبنسون. ومن هنا تساءل الباحث "هل أن تطور النظام السياسي يسبق بالضرورة ازدهار الاقتصاد؟". ويلاحظ هنا بإمكانية التفاعل المتواصل بين المؤسسات السياسية والاقتصادية، مما يمكن أن يؤدي إلى تغير الوضع السياسي بتغير كفاءة عمل الأسواق.

الشكل 43. العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية

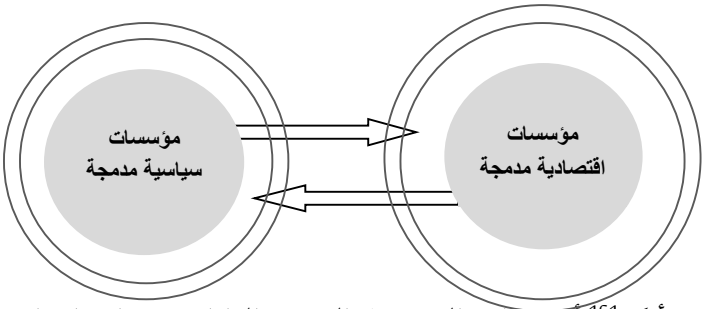

ويبين أوكي[161] أن مساري التنمية في الصين واليابان يدفعان باتجاه نظرية التفاعلات المتواصلة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية. ولتجسيم هذا التفاعل الدائم، قام ببناء نموذج للتفاعل الاستراتيجي بين ثلاثة أنواع

[160] Aoki (2014)

[161] المرجع السابق.

من الفاعلين في الاقتصاد: النخبة الحاكمة، الفلاحين، والمؤسسات الوسيطة. ويوضح كيفية ظهور نوعين من المؤسسات (الاقتصادية والسياسية) وكيفية استدامتها، وتغيّرها بشكل تفاعلي من خلال السلوك الاستراتيجي للفاعلين الثلاثة. ويخلص إلى إمكانية وجود ثلاثة أنواع من العلاقات الديناميكية بين المؤسسات السياسية والاقتصادية: علاقات تكاملية، اقصائية، أو تنافسية.

6.4. أهمية القيادة

1.6.4. القيادة والتغيير

تولّد القيادة[162] مجال التغيير، بحشد الناس، وتحفيز القوى الفكرية والمعنوية الكامنة في المجتمع، وتسهيل تجميع الموارد، من أجل تحقيق أهداف التغيير المنشودة[163]. وجوهر القيادة هو تعزيز قابلية المجتمع للتغيير، من خلال تشجيع التوجّهات التوّاقة لذلك. والتغيير مسار مُعقّد، يستلزم تكرار الاتصال والنقاش، والقدرة على تغذية أهدافه بالأفكار التي تولّدها حلقات الحوار المتكررة. ويمكن أن نتمثل مجال التغيير بتقاطع ثلاثة مكوّنات أساسية: قبول التغيير، القدرة على التغيير، والمساءلة أثناء التغيير[164]. ومن هنا فمن الضروري أن تتخذ القيادة الإجراءات الكفيلة بتوسيع مجال التغير، مع السعي لجعله مسارًا قائما على المؤسسات، متجددا آخذا بعين الاعتبار تطور البلاد.

[162] Leadership

[163] Andrews et al. (2010)

[164] المرجع السابق.

2.6.4. القيادة المؤسساتية

أعتقد، كما يعتقد كثير من التونسيين، أن قيادة الحبيب بورقيبة، لعبت دورًا مُهمًا في تأسيس أركان الدولة الحديثة. أما بالنسبة للوضع الحالي، فإني أعتقد أن تونس بحاجة إلى قيادة مؤسساتية. فالكاريزما مهمة لنجاح القادة، إلا أنها مرتبطة كذلك، بقدرتهم أن يكونوا براغماتيين (عمليين)، وأن يستجيبوا للاحتياجات المتغيرة، وأن يبنوا المؤسسات التي تحقق رؤيتهم[165]. فالقيادة الناجحة هي التي تبني المؤسسات ولا تسعى إلى بناء الإمبراطوريات. واقتناعي راسخ بأنه لا يمكن لتونس من تخطي مرحلة المصيدة (trappe) السياسية-الاقتصادية الحالية، دون قيادة مؤسساتية. ويرجع ذلك بالأساس، إلى المجالات المتعددة التي لابد أن يشملها مسار التغيير. ولا خيار أمام التونسيين إلا المشاركة الفعالة في مسار التغيير بأبعاده المختلفة (التماسك الاجتماعي، النظام السياسي، النظام الاقتصادي) عن طريق آليات جديدة لتشريك المواطنين (أفرادا وعن طريق المجتمع المدني) بالاعتماد على المنصات التكنولوجية، من أجل بناء مؤسسات حديثة، تُدار بطريق عصرية، شفافة وخاضعة للرقابة والمساءلة. وفي هذا الصدد، فإن البيئة (écosystème) البناءة لدعم القيادة، يجب أن تشمل أنواعًا مختلفة من المؤسسات الاجتماعية، أن تُسهّل الحصول على فرص التعليم، وأن تُعصرن النظام القانوني، وذلك لتسهيل إنشاء مؤسسات جديدة، وخلق مجالات واسعة للحوار والتطور[166]. وأنا مقتنع بأن تونس لا تحتاج فقط إلى ظهور مؤسسات تحفز الحوار، وتسهم في المزيد من التماسك الاجتماعي والإدماج السياسي

[165] Kaplan & Freeman (2015)

[166] Kaplan & Freeman (2015)

والاقتصادي فقط، بل وأيضاً، إلى مؤسسات تطور الإبداع، وريادة الأعمال. فالمواطنون يحتاجون للعمل مع بعضهم البعض، داخل المؤسسات التي تُسهّل العمل الجماعي والإبداع، والتي يقودها أشخاص يتمتعون بالنزاهة[167]. ومن الأجدر، أن تكون حوكمتها بطريقة جماعية حديثة وتشاركية، مختلفة عن الطرق التقليدية التي يسيطر من خلالها في العادة، قادة مركزيون على آليات اتخاذ القرار[168].

من الجلي أن هناك حاجة إلى هذا النوع الجديد من المؤسسات الاقتصادية، لتوليد الابتكار من أجل استدامة النمو الاقتصادي. وأعتقد أننا نحتاج إلى مثل هذه المؤسسات كذلك، في المجالات الأخرى لمسار التغيير. حيث سيكون من الصعب على تونس أن تنجح في انتقالها الديمقراطي، بدون ظهور مثل هذه المؤسسات. وأنا أزعم ذلك، معتمدًا على دراسة ("التحول إلى الديمقراطية أو القمع"[169]) حيث بينت أن مصالح النخبة النافذة (المسيطرة على النظام السياسي القديم) تؤدّي إمّا إلى ظهور نظام قمعي جديد (الدكتاتورية) أو الشروع في الانتقال إلى ديمقراطية كاملة. ويرجع سبب اللجوء إلى أحد هذين الخيارين المتناقضين، وعدم وجود حلّ وسط (بتنازلات متواضعة متمثلة في إعادة توزيع جانب بسيط من الثروة والسلطة)، لصالح الفئات الأخرى من المجتمع، هو عدم ديمومة الحل الوسط، وإمكانية انبثاق حركات واحتجاجات اجتماعية متطرفة[170].

---

[167] Shiller (2014)

[168] المرجع السابق.

[169] Acemoglu & Robinson (2000)

[170] إن التفاعل بين "دعم الديمقراطية" وتطوير "نظام اقتصادي مدمج" لا يخصّ فقط البلدان النامية، مثل تونس. وعلى سبيل المثال، يؤكد (Robert Reich, 2015) على الحاجة إلى وعي شعبي من أجل إنقاذ الديمقراطية، واسترجاع السيطرة

على الاقتصاد من أجل تقليص التفاوتات الاجتماعية في الولايات المتحدة، أوروبا واليابان. ويرى (Noam Chomsky) أن المؤسسات المالية نمت بشكل كبير، مغذية حلقة مفرغة بين أصحاب رؤوس الأموال والسياسيين. ويعود ذلك في رأيه إلى تركز الثروة في القطاع المالي، في وقت أصبح السياسيون يواجهون صعوبات في تمويل حملاتهم الانتخابية، مما يدفعهم إلى طلب الدعم من الأثرياء (Polychroniou, 2016).

الفصل الخامس

تحرير إمكانات الاقتصاد التونسي

1.5. تحديث الدولة التونسية

أدى انهيار الموارد الجبائية، في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008، إلى جانب انكماش الاقتصاد، إلى تعريض حكومات البلدان المتقدمة لمعضلة صعبة: الزيادة في الضرائب، أو التقليص من الإنفاق على الأولويات وعلى السياسات الجديدة[171]. وتواجه الحكومة التونسية تحديا مماثلا: كيف تمول الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية في ظل انخفاض النمو، والعجز العام المستمر، وزيادة المديونية؟

من المهم في هذه الحالة تحديد الأولويات، والتقييم المنهجي لحسن استعمال المال العام، دون التردد في إنهاء السياسات العمومية غير الفعالة، حالما يتم الكشف عنها من خلال تقييم مستقل[172]. كما أن انتظام المراجعات المنهجية للإنفاق، ضروري لسدّ الفجوة بين الغايات والوسائل، وتسهيل اتخاذ القرارات الديمقراطية المستنيرة. وقد أدركت الحكومات التونسية المتعاقبة منذ 2011، أن تسريع مسار التنمية الاقتصادية يتطلب تحديث الدولة. ومن بين مظاهر ذلك، السعي إلى تطوير إطار حوكمة جديد للمؤسسات العمومية، يستند على تطوير

[171] Pisani-Ferry (2015)

[172] المرجع السابق.

برامج تعاقدية مع الدولة[173]. وبالإضافة إلى إطار الحوكمة الجديد، فإنه من الضروري الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، لتحسين جودة الخدمات العمومية. وفي غياب ذلك، فإن تدهور جودة الخدمات العمومية، يؤدي إلى تآكل شرعية الحكومة واستعداد المواطنين لدفع الضرائب. وإزاء ذلك من المهم القيام بالإجراءات الإضافية التالية[174]:

1. إعادة هندسة البرامج الحكومية، من خلال الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، وإعادة تأهيل الموظفين، والتعاون مع مختلف الأطراف المتداخلة.
2. تشجيع الابتكار في القطاع العام، من خلال وضع الآليات المناسبة، لاختيار ونشر الابتكارات التي تطلقها الجهات العمومية.
3. تمكين[175] المواطنين من خلال تسهيل وصولهم إلى البيانات الحكومية بكفاءة وفعالية.

2.5. تطوير عقد اجتماعي جديد

1.2.5. ما هو العقد الاجتماعي؟

إذا رجعنا إلى تعريف جان جاك روسو[176] (1712-1778)، فإن العقد الاجتماعي يمثل الحلّ للإشكالية الأساسية التالية: ما هو شكل اجتماع الأشخاص الذي يضمن لهم المحافظة على أنفسهم، ويضمن لهم في نفس الوقت حريتهم الفردية؟ وانطلاقا من ذلك، فإن التعبير عن الإرادة

[173] يحدد هذا الإطار مؤشرات الأداء الرئيسية وإجراءات المتابعة، لتحسين أداء المؤسسات والوكالات العمومية.

[174] المرجع السابق.

[175] Capacitation

[176] Jean-Jacques Rousseau

العامة، يتم من خلال صياغة قوانين الدولة[177]. ولكن التعريفات الجديدة للعقد الاجتماعي أكثر تعبيرا عن تعقيدات المجتمعات الحديثة. فعلى سبيل المثال، تُعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[178] العقد الاجتماعي على أنه اتفاق ديناميكي بين الدولة والمجتمع بشأن الأدوار والمسؤوليات المتبادلة. وينبثق هذا الاتفاق الديناميكي من التفاعل بين عدة عوامل: (1) انتظارات المجتمع حول دور الدولة، (2) قدرة الدولة على توفير الخدمات العمومية واستخلاص الموارد الجبائية من سكانها في مختلف ربوعها، (3) مدى سعي النخبة الحاكمة لاستغلال موارد الدولة وامكانياتها من أجل تلبية الانتظارات الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذه العوامل، تؤكد المنظمة على أهمية مأسسة مسار المفاوضات بين الدولة والمجتمع، وعلى شرعية الجهات المتداخلة فيه، كمحددات لنوعية الانتظارات المجتمعية المتفق عليها، و لمدى سهولة عملية التفاوض[179].

2.2.5. خصائص العقد الاجتماعي قبل الثورة

كانت برامج المساعدات الاجتماعية وحملات "التضامن" الحكومية قبل الثورة، مُصمّمة للحد من الفقر، وضمان الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي. وكانت تمثل جزءً من عقد اجتماعي ضمني بين الدولة

---

[177] Rousseau (1962)

[178] OCDE/DAC (2008)

[179] نجد تبرير دور الدولة النشط في اقتصاد السوق، حتّى في مستوى الكتب الدراسية للاقتصاد الجزئي المتقدم. فعلى سبيل المثال، هذا الدور مُبرّرٌ في نظرية التجارة الدولية لـ(Hecksher-Ohlin Samuelson)، التي تُبين التأثيرات المتعاكسة لتحرير المبادلات التجارية الخارجية، التي يتعرض لها العمال والرأسماليون. ويعلم الاقتصاديون أن عيوب السوق (التي تتزايد في دولة نامية مثل تونس، حيث لا تزال المؤسسات المدمجة في مرحلة الإنشاء) تحول دون الوصول إلى توازن السوق الأمثل بمقياس باريتو (optimum de Pareto). وهم يعلمون أيضًا، أن هذا التوازن ليس الوحيد، وأن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف فئات المجتمع، عند صياغة السياسات الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي.

والمواطنين. ولكنها لم تكن فعالة، بل كانت ترمي بشكل رئيسي إلى الحفاظ على الشرعية السياسية للنظام الحاكم[180]. ويشير غريب[181] إلى أن العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والدولة، تطورت بعد الاستقلال باتجاه تعاون ممزوج بالخلافات (coopération contentieuse). وفي المقابل لعبت الدولة دورًا رئيسيًا في ظهور الرأسمالية التونسية. ولكن ما فتئت أن تطورت العلاقة تدريجياً، لدرجة أن المحسوبية والقرابة من رجال السلطة، أضحت من أهم العوامل المحددة لريادة الأعمال. ويرى غريب[182] أنه خلال مرحلة التحرير باتجاه اقتصاد السوق (التي بدأت في أواخر الثمانينات في سياق بيئة مؤسساتية ضعيفة)، حاولت الدولة السيطرة على أعضاء النقابة العمالية من خلال احتواء نخبتها. وقد ساهم ذلك في تشويه العقد الاجتماعي وانبثاق ديناميكية نمو اقتصادي غير مُدمج. ونتيجة لذلك، تلاشت الشرعية الاستبدادية تدريجياً، وتضاعفت علامات الانقسام الاجتماعي. وأدّى هذا بدوره إلى اهتراء العلاقة بين الدولة وشريكيها الاجتماعيين، ممّا أنبت البذور الأولى الثورة التونسية.

3.2.5. الحاجة إلى عقد اجتماعي يضمن التقدم الاجتماعي والإدماج

من المُهم أن يُمثل التقدم الاجتماعي (تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، بناء رأس المال الاجتماعي، وخلق الفرص لجميع المواطنين)، جُزءًا من العقد الاجتماعي وأن يُضمّن في استراتيجية تنمية مدمجة[183].

---

[180] ILO (2011)

[181] Gherib (2012)

[182] المرجع السابق.

[183] Porter (2015) الذي يؤكد كذلك على أهمية متابعة التقدم في المجال الاجتماعي من خلال مؤشرات الأداء الاجتماعي (Indicateurs de Performance Sociale). ويشير إلى تجربة الباراجواي في هذا الإطار، حيث يتم استخدام تلك المؤشرات

والإدماج مفهوم متعدد الأبعاد، يتجاوز بُعدي الفقر وتوزيع الدخل، ليشمل المساواة في الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين، وتقاسم فوائد النمو الاقتصادي بينهم، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية. هذه روح الإدماج، التي أكّد عليها الاقتصادي والفيلسوف أمارتيا سان[184] وهو الذي فتح مجال التحليل الاقتصادي أمام الحرية الفردية، والقدرة على العمل، أو ما اصطلح على تسميته بمجال القدرات (Espace des capabilités). وكما أشار شابرا[185]، فإن الرفاهية الإنسانية، تمثل محور الديناميكية الحضارية لابن خلدون، التي تُدرك عندما يقترن التقدم المادي، بالرقي الأخلاقي، وبالعدالة، وبالوئام الاجتماعي. ومن الواضح، أن الوئام الاجتماعي غير ممكن في الاقتصادات التي لا تتوفر فيها الفرص الاقتصادية للجميع، بل تقتصر على الأغنياء، والمُقرّبين من رجال السلطة[186].

ومن هنا فإن تنظيم دور الدولة، ضمن عقد اجتماعي جديد، أمر مهم للغاية لتونس، لتقريب المواقف المتعارضة المتكررة بين الشركاء الاجتماعيين. ولتنظيم هذا الدّور، لا بُدّ من صياغة عقد اجتماعي مُدمج،

على المستويات الوطنية، الجهوية، والبلدية، لقياس التقدم الحاصل في المجال الاجتماعي، وتحقيق أهداف خطتها التنموية المدمجة بحلول سنة 2030.

[184] يُؤكّد Amartya Sen، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998، على التفاوتات في القدرات (capacités)التي لا تقتصر على عدم المساواة في الثروة والدخل. فلقد أثرى أمارتيا سين مجال النمو الاقتصادي، بفتح نوافذ جديدة له على الحرية والكرامة، وقدرة الأفراد على الحصول على الفرص الاجتماعية، لتحقيق تطلعاتهم وآمالهم. ولذلك، فهو يُعتبر رائدا في إعادة تحديد موقع الاقتصاد كمعرفة، في مجال العلوم الاجتماعية. وقد أتيحت لي الفرصة لأشير إلى ذلك في عدة مناسبات (على سبيل المثال، المحاضرة التي ألقيتها سنة 2013 في معهد البحوث التابع للبنك الإسلامي للتنمية الإسلامية، وفي الكلمة الافتتاحية لمؤتمر الاقتصاد العادل في باريس في سنة 2014). الفيديوهات متاحة للمشاهدة هنا:
https://www.youtube.com/channel/UCkHPZlPv44VYI4eS-wYqaTw

[185] Chapra (2008)

[186] Levine (2011)

يُحدّد القواعد العادلة للنظام الاقتصادي. وقد أشار ستيغلتز[187] إلى أهمية القوانين والتشريعات المنظمة وإلى دور المؤسّسات في تحديد كيفية آداء الأسواق، وطبيعة النمو الاقتصادي، وسُبل تقاسمه. فعندما يتم وضع القواعد بشكل صحيح، يتعزز الرفاه الاجتماعي بصفة متلازمة مع الأداء الاقتصادي القوي.

4.2.5. مأسسة الحوار الاجتماعي

لعب الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية دورًا مُهمّا في مسار الانتقال السياسي. وقد برزت أهمية هذا الدور خاصّة في 2014، عندما اشتدّ التوتر السياسي[188]. ومع ذلك، فإن عملية الانتقال السياسي، والحالة الاقتصادية الصعبة، جعلت الحوار الاجتماعي بين هذين الشريكين الاجتماعيين صعباً، ويستغرق وقتًا طويلاً. ويعتبر العقد الاجتماعي الموقع في جانفي 2013[189] بين الحكومة التونسية، والشركاء الإجتماعيين، خطوة جيدة أولى، نحو بناء حوار اجتماعي وطني[190]، حيث يحدد منهجية الإصلاحات وخطوطها العريضة. ومن المهم أن تكون منهجية الإصلاح شاملة للأمن الوظيفي المرن (flexi-securité)، من أجل إصلاح قانون ومؤسسات سوق الشغل[191]. فالمرجو هو أن تساهم في حماية أفضل للعمال، وفي نفس الوقت إعطاء الشركات المرونة اللازمة لتظل قادرة على المنافسة. ومن المؤسف أنه ليس

[187] Stiglitz (1998)

[188] شكل الشريكان الاجتماعيان UGTT و UTICA مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وجمعية المحامين التونسيين (LTDH) اللجنة الرباعية لتصور حل لأزمة الثقة السياسية التي عرّضت البلاد لخطر حرب أهلية.

[189] بعد عملية حوار مدتها عشرة أشهر بدعم من منظمة العمل الدولية (ILO).

[190] Robalino et al. (2015)

[191] المرجع السابق.

هناك تقدم واضح، منذ 2013، فيما يخصّ تطوير عقد اجتماعي، يضمن التقدم الاجتماعي والإدماج. فلا بدّ من بناء عقد اجتماعي جديد، يسهّل على الحكومة المضي قدماً في وضع استراتيجية تنمية متكاملة وأوسع نطاقاً.

ولقد أصبح من الواضح منذ سنوات، أن هناك حاجة أكيدة لمأسسة الحوار الاجتماعي، واستنباط آليات وأدوات دائمة وذات التأثير الإيجابي على مصداقية المفاوضات الإجتماعية. كانت هذه أحد التوصيات التي عرضها الأستاذ الفخري منجي بوغزالة خلال منتدى المستقبل[192]،حيث طرح تكليف المجلس الوطني للحوار الاجتماعي المقترح منذ 2013 بلعب دور الوساطة الاجتماعية. وقد كُنت دعوت بدوري في نوفمبر 2015 [193] ، إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على الحوار الاجتماعي، ضمن صلاحيات المعهد التونسي للتنمية [194]. كان ذلك عندما توقفت المفاوضات الاجتماعية بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، بسبب استحالة التوصل إلى اتفاق. ومن المُرجح أن تقلل مأسسة الحوار الاجتماعي، من مدى تعرض المفاوضات لعدم الاستقرار السياسي. وكما أشار ستيغلتز[195]، فإن القدرة المحدودة لبعض البلدان على حل النزاعات، تمثل إحدى العقبات التي تعترض مسار

[192] نظم المنتدى من طرف جمعية الاقتصاديين التونسيين (ASECTU) في فيفري 2016.

[193] Nabi (2015)

[194] اقترحت في (Nabi, 2015) ربط الزيادة في الأجور بمؤشر الإنتاجية القطاعية، بدلاً من تحديد معدل موحد لجميع القطاعات. مثل هذه الآلية المرنة، كان يمكن أن تجنب، على سبيل المثال، الخلاف بين الاتحاد الوطني للمنسوجات (FENATEX) و UTICA. وقد كان السبب الرئيسي لذلك الخلاف، هو أن الزيادة في الأجور بنسبة 6٪ في سنة 2017 لم تأخذ بعين الاعتبار الوضع الصعب لقطاع النسيج.

[195] Stiglitz (1998)

تنميتها. وتستشهد منظمة العمل الدولية[196] بالمثال الناجح للحوار الاجتماعي الذي صيغ في جمهورية كوريا الجنوبية. ولم يكن الحوار الاجتماعي موجودا فيها، في ظل النظام العسكري، قبل أن يظهر سنة 1993 مع الانتقال إلى نظام ديمقراطي. وفي سنة 1998، أنشأت الحكومة الكورية إثر الأزمة المالية، اللجنة الثلاثية الكورية (KTP) من أجل إشراك الشركاء الاجتماعيين في إعادة الهيكلة الاقتصادية، وتحديث قانون العمل. ولعبت هذه اللجنة دورًا مهمًا في بناء إجماع وطني، وتسهيل الانتعاش الاقتصادي.

3.5. نحو اقتصاد مفتوح، عادل وأكثر إنتاجية

يتطلب تحرير إمكانات الاقتصاد التونسي صياغة استراتيجية شاملة، مع دور نشيط للدولة والمجتمع المدني، حتى يصبح اقتصادًا أكثر انفتاحًا وعدلاً. ومن المهم كذلك تحرير الاقتصاد من هيمنة الحكومة، والرأسمالية المعتمدة على المحسوبية القريبة من السلطة[197]. وكما ذُكر سابقًا، لن تكون هذه المهمة سهلة، لأن النظام السياسي قد يكون أسيرًا للمصالح الخاصة. فبدون إصلاح عميق للقوانين والتشريعات، من المرجح أن يظل الاقتصاد التونسي عالقًا في مصيدة الدول ذات الدخل المتوسط، ولن يتمكن من الاستفادة من إمكاناته. ومن المهم جدا، بالنسبة للاقتصاد التونسي، تحسين الكفاءة الإنتاجية للقطاعين العام والخاص، بيد أن القوانين والتشريعات الجديدة التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال ليست كافية.

[196] ILO (2011)

[197] Elkabsi & Malouche (2015)

بالنسبة للقطاع الخاص، يجب التفكير في أنواع أخرى من الحوافز (الجبائية، المالية، الشراكة مع القطاع العام) من أجل دعم تطور الشركات الخاصة والمُضيّ تدريجيًا في تحولها الرقمي. وقد كان إنشاء وكالة وطنية للتحول الرقمي من بين التوصيات التي أدلت بها دراسة المعهد العربي لرؤساء المؤسسات[198]. والغرض من هذه الوكالة المقترحة، هو دعم التحول الرقمي. أمّا بالنسبة للقطاع العام، فلا بدّ من استكمال القوانين والتشريعات، بإرساء أساليب إدارة وحوكمة حديثة للإدارة، وللشركات العمومية، وللمؤسسات العمومية (مثل الجامعات، ومراكز البحوث، والمستشفيات، ومؤسسات مراقبة الأسواق وتعديلها، إلخ.) من أجل تحسين جودة خدماتها، وجعلها جذابة للكفاءات الوطنية العليا، وإطلاق العنان لقدراتها على الإبداع والابتكار. وفي هذا السياق، من المهم تشجيع الموظفين العموميين على المبادرة والتعاون لإيجاد الحلول المبتكرة بين مختلف مكونات القطاع العام. ولا شكّ أن ترقية الموظفين وفقًا لأدائهم في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة لهم مسبقًا، سيحفزهم على مزيد البذل والعطاء. إن من شأن ذلك، أن يُحسّن من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية في المرحلة الأولى، والمزيد من الابتكار والتقدم التكنولوجي في المرحلة الثانية.

4.5. تحصين الاقتصاد التونسي ضد عدم الاستقرار السياسي

خلال الاحتجاجات الاجتماعية المتكررة، أظهر جلّ المواطنين التونسيين نضجهم، مطالبين بخطط تنموية لمناطقهم، وليس بالضرورة برامج قصيرة الأجل. ومع الأسف، مع مرور الوقت وتعاقب الحكومات وبطء

[198] IACE (2016)

الإنجازات، ضعفت الثقة في قدرة الدولة على الوفاء بوعودها، وتقلصت مصداقية النخبة السياسية لدى الشعب. وفي حين اعتقد الكثيرون أن مسار الانتقال السياسي قد تمّ بالانتهاء من صياغة الدستور الجديد في 2014، أثبت الواقع أنه لايزال طويلا. فمن ناحية، أحيت بعض الأحزاب السياسية الناشئة النقاش الأيديولوجي بمناسبة الانتخابات البلدية (المبرمجة في البداية في 2017). ومن ناحية أخرى، أدّت المبادرة الرئاسية حول المصالحة الاقتصادية التي أخذت مسارا موازيا للعدالة الانتقالية، إلى تقسيم المجتمع بين مبارك لها ومعارض. وسبق لي أن أشرت[199] إلى العلاقة المتبادلة بين الانتعاش الاقتصادي السريع، ونجاح الانتقال السياسي. فمن البديهي، أن خيارات المتدخّلين الاقتصادية ارتبطت بتوقعاتهم حول القواعد الجديدة التي ستحكم المثلث المتكوّن من: الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع المدني.

ومنذ 2011، اتّسم سلوك القطاع الخاص، في غالب الأحيان، ب"الانتظار والترقب" فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، وتحسّن مناخ الأعمال. غير أن الغموض السياسي أثّر على النشاط الاقتصادي، مؤدّيا إلى تراجع الاستثمار الخاص والادخار الوطني. وقد أدّى هذا الوضع، إلى زيادة حدّة الصدمات الاقتصادية السلبية (الاضطرابات الاجتماعية، والاضرابات، والركود في أوروبا، والحرب في ليبيا، والهجمات الإرهابية، إلخ.)، وتدهور الأوضاع الاقتصادية (نمو اقتصادي منخفض، عجز عام مرتفع، عجز كبير في الحساب الجاري، انخفاض قيمة الدينار، وارتفاع المديونية،

[199] Nabi (2011)

وانتشار الفساد، والاقتصاد الموازي) متغذية بسلبية التوقعات الذاتية التحقق[200].

و أشرت كذلك[201] إلى أهمية تقليص الغموض حول الخيارات الاقتصادية المستقبلية للبلاد، واستعادة ثقة التونسيين. إلا أنه ولسوء الحظ، كان عدم الاستقرار السياسي الذي رافق مسار الانتقال السياسي ضارًّا للغاية بالاقتصاد. ففي 2017، عرفت البلاد حكومتها التاسعة منذ 14 جانفي 2011. ولم يتمّ بعد هيكلة الأحزاب السياسية بشكل جيد، وهي تشكو كذلك من ضعف تجذرها في المجتمع. كما تقلّصت ثقة الشعب في النخبة السياسية، وخاصة من طرف الشباب. ومن أجل الحدّ من التدخل بين مجالي السياسة وإدارة السياسات الاقتصادية، اقترحت[202] إنشاء المعهد التونسي للتنمية (Tunisia Development Institute).

5.5. إنشاء المعهد التونسي للتنمية

كنا تعرضنا في السابق إلى العراقيل المؤسساتية التي تعيق تقدم الإصلاحات الاقتصادية، والسؤال المطروح هو كيف يمكن لتونس تجاوزها حتى تحقق نهضتها الاجتماعية والاقتصادية؟

تعتمد جودة إدارة شؤون بلد ما على كفاءة الآليات، والعمليات، والعلاقات، والمؤسسات التي تُؤلّف بين اهتمامات المواطنين والجماعات، وتُجسّد حقوقهم والتزاماتهم، وتتوسط في حلّ خلافاتهم[203].

[200] Anticipations auto-réalisatrices

[201] المرجع السابق.

[202] Nabi (2016)

[203] UNDP (2015)

وقد اقترحت[204] إنشاء معهد تونسي للتنمية[205] ليكون مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية عن الجهاز التنفيذي، مراقبة من طرف البرلمان ومكلفة بصياغة استراتيجية للتنمية الاقتصادية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، ومراقبة التقدم في تنفيذها. وأوّل الخطوات هو بناء إجماع وطني على استراتيجية تنمية، تستند إلى رؤية مستقبلية للنمو المدمج، وهو ما يُعتبر خطوة أولى حاسمة[206].

وأرى أنه من المهم أن يكون المعهد التونسي للتنمية، المكان الذي تُصاغ فيه أفضل السياسات الاقتصادية الممكنة، بطريقة سريعة تضمن التوافق الأكبر بحيث تكفل التفاف كافة المتدخلين ابان مختلف مراحل التنفيذ، وهو الذي يتكفل بمتابعة التنفيذ والتقييم. ويتطلب ذلك أن يكون المعهد مُدمجا، ومنفتحا تجاه الأطراف الفاعلة المتعددة في الاقتصاد التونسي (الهيئات العمومية، والقطاع الخاص) وكذلك تُجاه المجتمع المدني (النقابات وغيرها من المنظمات الوطنية)، والأحزاب السياسية. فمن المهم أن تكتسب هذه المؤسسة ثقة هذه الأطراف، بحيث يمكنها اقتراح أفضل السياسات العمومية، بعد التأليف والتوفيق بين التصورات المختلفة حول الإصلاحات الضرورية، المندرجة في إطار استراتيجية التنمية.

---

[204] Nabi (2016a)

[205] شاركت هذه الفكرة مع زميلي وأستاذي الطاهر عبد السلام في عدة مناسبات عند مناقشة الإصلاحات الاقتصادية وصعوبة التوصل إلى توافق في الآراء أثناء الانتقال السياسي. وكانت المرة الأولى التي فكرت فيها في إنشاء معهد تونسي للتنمية (TDI) بمناسبة ندوة دولية حيث قابلت K.C.، كبير الاقتصاديين من معهد كوريا للتنمية (KDI). وأتذكر أنه حدّثني عن الدور الهام الذي لعبه معهد كوريا للتنمية في مسار نهضة كوريا الجنوبية وكيف استفادت الحكومة من خبرة أفضل الاقتصاديين في البلاد.

[206] Spence (2016)

والهدف الأسمى من هذه المؤسسة هو ضمان التحول الاقتصادي في تونس من خلال انخراط كافة الأطراف المجتمعية في تعاقد طويل الأمد، يصمد أمام الهزات السياسية وتعاقب الأحزاب في السلطة. ويقتضي ذلك أن يتمتع بخبرة معترف بها على المستوى الوطني والدولي في سياسات التنمية الاقتصادية، بحيث يمكنه أن يلعب دور القائد (leader) من خلال تحفيز الحوارات الاقتصادية، ووضع الأولويات للدراسات الضرورية لصياغة السياسات العمومية، وتشريك مراكز البحوث والهياكل العمومية النشطة في الاستشارات الاقتصادية . والهدف الأهمّ هو تحصين النقاش حول السياسات الاقتصادية، من حيث التصور والتقييم، من التدخل السياسي. فالملاحظ أن النقاش يدور منذ قيام الثورة، من خلال قنوات مجزأة وبشكل رئيسي عبر وسائل الإعلام. وفي سنة 2014، أطلقت حكومة الكفاءات حوارًا اقتصاديا مؤقتًا بهدف بناء إجماع بين الأحزاب السياسية والشركاء الاجتماعيين على التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية للبلاد. وأعربت حينها عن ريبتي بشأن نجاح ذلك الحوار، عند التعليق على مشروع مذكرة أرسلها لي أحد الزملاء[207]. ومن المتوقع أن يقوم البرلمان حالياً[208]، بإحياء المجلس الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من أنه من

[207] "في رأيي، بما أن المرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية، فإن أفضل نتيجة متوقعة من الحوار الوطني ستكون إنشاء مؤسسة دائمة... تكون بمثابة مركز فكر وطني استراتيجي- ولنسميه المعهد التونسي للتنمية. يمكن أن يجذب هذا المعهد أفضل الاقتصاديين، ويضع استراتيجيات تنمية تؤلف بين التوجهات السياسية المختلفة. وسيؤدي هذا على الأقل إلى تحفيز تفاعلات الأطراف المتنافسة، وضمان استدامة الجهود، وتجنب التأثير السلبي للمجال السياسي على المجال الاقتصادي.... لذلك، أقترح إنشاء "معهد تنمية تونسي" يستوعب جميع المعاهد واللجان / المجالس الحالية، التي تعمل حاليًا تحت رئاسة الجمهورية، والوزارات المتعددة. يجب أن يكون المعهد محايدًا سياسيًا ومستقلا، بإمكانه تصور العديد من خيارات الإصلاح مع مراعاة التوجهات السياسية المختلفة. هذه في رأيي طريقة أكثر فعالية لتضافر الجهود وضمان الاتساق الاقتصادي طويل الأجل.... يمكننا أن نستأنس بالدور الذي لعبه المعهد الكوري للتنمية (في ظل نظام استبدادي) وتصميم معهد خاص بنا بطريقة يأخذ في الاعتبار اختلاف النظام السياسي."

[208] أكتوبر 2017.

المتوقع أن تساعد هذه المؤسسة في إجراء الحوار الوطني بين الجهات الفاعلة المتعددة في الاقتصاد، إلا أن دورها الاستشاري يمنعها من أداء الدور الأشمل والريادي الذي أقترحه للمعهد التونسي للتنمية. كما أن لجنة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال المقبلة، هي كذلك مؤسسة استشارية أخرى، تم تضمينها في الدستور الجديد. ومن المنتظر أن تلعب دورًا مكملاً للمجلس الاجتماعي والاقتصادي، حيث يتم استشارتها حول مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وكذلك بخطط التنمية.

6.5. من أجل الجرأة في اتباع مقاربة تعددية للتنمية الاقتصادية

أدى فشل النظام الاقتصادي الرأسمالي في توليد نمو مدمج، إلى تحفيز كثير من الباحثين على إعادة التفكير في الرأسمالية. فظهرت اقتراحات تدعو إلى إدراج الأبعاد الأخلاقية، ضمن اقتصاد السوق الحر، والدفاع عن دور اجتماعي أكثر نشطًا للدولة. بينما اقترح بعض المفكرين الآخرين آليات جديدة، وتغييرات مؤسّساتية لإضفاء الإدماج، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة إلى النظام الاقتصادي[209]. ويؤكّد كوري[210]

[209] فعلى سبيل المثال، يجمع اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي تم تطويره في البداية في ألمانيا الغربية من قبل الاتحاد الديمقراطي المسيحي في 1949، بين رأسمالية السوق الحرة والسياسات الاجتماعية العمومية (Mau, 2003). ومثال آخر يأتي من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي الذين يركزون على الخدمات المصرفية التشاركية غير الربوية (بدون فوائد)، فضلاً عن أهمية التعاون والتنسيق في الاقتصاد، من خلال مؤسسات وآليات اجتماعية محددة. ويعتبر عمر شابرا أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والتوزيع العادل للدخل والثروة، من بين أهداف الفلسفة الأخلاقية للإسلام (Chapra, 1983). ويرى زبير حسن أن السعي لتحقيق المصلحة الذاتية لا يتعارض مع الاهتمام بمصالح الآخرين وتجنب إيذائهم. ومن أجل تعزيز مصلحة الجميع، يحل الاحترام المتبادل والتعاون محل التنافس والصراع (Hassan, 2011). ويقترح (Fullerton, 2015) من معهد كابيتال مقاربة بديلة: الاقتصاد التجديدي القائم على نهج "كلي" مع مراعاة العلاقات الديناميكية بين الصحة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية (Fullerton, 2015). ويصف (Fullerton, 2015) "الشمولية" بأنها تحول نموذجي يشمل وجهات نظر كل من الرأسمالية والاشتراكية.

[210] Coeuré (2014)

على أهمية تطوير العديد من النماذج والمناهج التنموية بالتوازي. ففي إطار انتقاده للتفكير الاقتصادي التقليدي، ودوره في الأزمة الاقتصادية الأخيرة، يدعو إلى اتباع نهج تعددي، يمكن أن يمنح أصحاب القرار أدوات وآليات بديلة، إذا كانت الأدوات التقليدية غير فعالة. ومن المهم لمؤسسات صنع السياسات في تونس أن تكون بطريقة أو أخرى، مدمجة وغير تقليدية. ويجب أن يُترجم هذا إلى التزام سياسي، بصياغة استراتيجية تنموية متعددة المقاربات بشكل منسق: اقتصاد سوق، وفي الآن ذاته منفتح أمام الاقتصاد التضامني (بآلياته المختلفة كالتعاونيات، والتمويل الأصغر، وغيرها من أعمال التضامن). وسوف تجد الحكومة في المجتمع المدني حليفًا جيّدا في تطوير محركات الاقتصاد الاجتماعي[211].فيما عدا ذلك، لا يجب أن يكون من المُحرّمات إعادة صياغة سياسات اقتصادية محددة للفترة الحالية، على غرار سياسة نقدية مستهدفة، على سبيل المثال (والتي سنتناولها بالتفصيل في الفصل التالي). ويجب تشجيع ظهور وسطاء ماليين جدد، والاستفادة من التحولات العالمية لتطوير التمويل الرقمي، في سبيل تحسين الإشتمال المالي[212]. ولكن ولسوء الحظ، لازالت السياسات الاقتصادية في تونس ملتزمة بالمناهج التقليدية وقلّ ما يطرأ عليها التجديد. ويرجع ذلك إلى عدم ملاءمة الحوافز، وإلى البيروقراطية المكبلة، وليس بالضرورة إلى غياب الإمكانات الإبداعية، والخيال في الإدارات العمومية.

[211] في جويلية 2017، تم تنظيم ورشة عمل تحت رعاية رئيس الحكومة لإطلاق دراسة (بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويسرية للتنمية) لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الذي يقدر حالياً بـ1٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وجعله أحد محركات الاقتصاد التونسي.

[212] ومن المفارقات أنه، في ظل غياب التشريعات الملائمة، قام بعض رواد الأعمال التونسيين الشباب بإنشاء شركة Fintech في فرنسا لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تونس.

إن التوجه نحو دولة إبتكارية وفعالة، يتطلب تحرير الإمكانات الإبداعية لموظفي الدولة، وتشجيع التعاون بين الأكاديميين والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، وخلال المناقشات حول مشروع قانون المالية لسنة 2017، وجدت كثير من الصعوبات لتمويل ميزانية الدولة، وخاصة السقف المحدّد ب 14٪ فيما يخصّ حجم كتلة الأجور في الوظيفة العمومية، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولتجاوز تلك العقبة، اقترحت[213] آلية مالية تستند إلى طرح سندات حكومية ذات قسيمة صفرية (obligations zéro coupon à) لفائدة الموظفين العمومين، بطريقة تسمح بالزيادة في أجرهم إمّا في آخر مدة السندات، وذلك بالتخفيض في الضريبة على الدخل، أو في أي وقت ببيعها قبل أجلها. وكما سنبينه في الفصل القادم، فقد أضفنا إلى ذلك إمكانية اقتران طرح السندات بسياسة نقدية مُوجهة لتمويل هذه العملية. وكنت عرضت الاقتراح على مسؤول حكومي فتحمّس له، واقترح تعديلًا دون الحاجة إلى إصدار سندات، مستندا فقط على الإعفاء من الضريبة على الدخل، كأداة لتحقيق الزيادة في الأجور. وفهمت أن اقتراحي الأول كان صعب التنفيذ على المدى القصير، حيث لم يتم النظر في المكون المتعلق باستخدام السندات ذات القسيمة الصفرية. ولكن ذلك الحل المُجزئ لم يكن بالجدوى المثلى حيث أدّى إلى تأجيل الضغوطات على ميزانية الدولة إلى 2019، بينما كان بإمكان استخدام السياسة النقدية الموجهة، للتخفيف من ذلك العبء.

[213] Nabi (2016b)

7.5. تحديث النظام القضائي ونظام حقوق الملكية

1.7.5. تحديث النظام القضائي وتحسين إنفاذ العقود

قبل سنة واحدة تقريبًا من اندلاع الثورة التونسية، ساهمت في أدبيات البحوث المتعلقة بالتفاوتات المستمرة في الدخل[214]. وما حفّز الفكرة الجديدة في إشكالية البحث، هو واقع مناخ الأعمال في تونس، في علاقة بتردّي فاعلية النظام القضائي، والرأسمالية المبنية على المحسوبية والتقرّب من السلطة الحاكمة. فلقد قمت بتعديل نموذج منشور[215] من خلال: 1) تضمين أحد أبعاد فاعلية النظام القضائي، ألا وهو تكلفة إنفاذ العقود؛ 2) الاستغناء عن فرضية الحجم الثابت للاستثمار. والدّافع لهذين التعديلين، هو الأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن يُوسّع رجال الأعمال الأثرياء نشاطاتهم الاستثمارية، من خلال المزيد من التداين البنكي. وفي المقابل، يفتقر رواد الأعمال الأقل ثراء إلى الضمانات المطلوبة للحصول على التمويلات البنكية الضرورية لبعث مشاريعهم.

وقد أكد تقرير للبنك الدولي[216] أهمية هذين البعدين الذين شملهما التعديل المقترح. فقد كشف أن الشركات المملوكة للمقربين من النظام الحاكم، كانت أكبر بكثير من منافسيها. وبالإضافة إلى ذلك، حققت مستويات أعلى بكثير من الإنتاج، والأرباح، والنمو، وتم تمويلها من قبل البنوك التونسية بما يصل إلى 5٪ من إجمالي التمويل البنكي. وعلاوة على ذلك، تم منحها حوالي 30٪ من القروض بشروط متساهلة وبدون ضمانات

[214] Nabi (2009)

[215] Aghion et Bolton (1997)

[216] World Bank (2014a)

للسداد، على عكس الشركات غير المرتبطة بالسلطة الحاكمة، والتي واجهت صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل من البنوك.

مكّنني الأخذ بعين الاعتبار الانفاذ المكلف للعقود المالية، والاستثمار غير المُقيّد من الحصول على نتائج مختلفة، بالمقارنة بالبحث المنشور سابقا[217]. حيث بين هذا الأخير أن عدم المساواة في الدخل يتوسع في بداية عملية تراكم رأس المال، ولكنه يتناقص في مرحلة لاحقة. وبالعكس من ذلك، بيّنت أن عدم المساواة يزداد في المرحلة الأولى، ولكنه يبقى ثابتًا أو يزداد في المرحلة الثانية (حسب سقف سعر الفائدة على الودائع). وفي بحث آخر[218]، قمت بتحليل تأثير الانفاذ المكلف للعقود المالية على ديناميكية تراكم رأس المال (في نموذج ذاتيّ النموّ croissance endogène). وبيّنت الدراسة أن ارتفاع تكلفة انفاذ العقود يؤدي إلى تباطؤ الديناميكية الاقتصادية، عن طريق تسقيف حجم التمويل البنكي (rationnement de crédit)، والتي بدورها تمنع الاقتصاد من تحقيق إمكانات نُموه (potentiel de croissance) . كما حللت في بحث آخر[219] أهمية كفاءة النظام القضائي، وبيّنت الدراسة أن التحسُّن في إنفاذ العقود الائتمانية، يُمتن العلاقة السببية (relation de causalité) ثنائية الاتجاه(bidirectionnelle)، بين تطوّر النظام المصرفي والنمو الاقتصادي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التخفيض في نسبة القروض المتعثرة وتحسين جودة البيئة المؤسساتية.

[217] Aghion et Bolton (1997)

[218] Nabi et Rajhi (2013)

[219] Nabi et Suliman (2009)

2.7.5. تطوير نظام حقوق الملكية

حاول دي سوتو[220] الإجابة عن سبب نجاح الرأسمالية في توليد التنمية الاقتصادية في الدول الغربية، بينما فشلت في أماكن أخرى. وعرّف دور رأس المال في الإنتاج، بالرجوع إلى وجهة نظر آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" (Wealth of Nations)، على أنّه إمكانات اقتصادية تحتاج للتعبئة بطريقة يمكن أن تسهم في خلق الثروة. وهذه التعبئة عملية معقدة تعتمد في جوهرها على نظام الملكية الرسمي. فنظام الملكية يحرر الإمكانيات الاقتصادية للأصول، بحيث يمكن استخدامها للإنتاج أو تأمين المنتوج أو ضمانه[221]. ووفقًا لدي سوتو[222]، فإن المشكلة الرئيسية للبلدان النامية ليست في الافتقار إلى روح المبادرة، بل في غياب نظام حقوق ملكية رسمي. ومن أجل الاستفادة من تريليونات الدولارات المتراكمة من العقارات، يوصي بحفظ المعلومات الخاصة بالأصول في السجلات الرسمية وتضمينها في عقود ملكية قانونية.

وفي سنة 2012، أجرى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ومعهد الحرية والديمقراطية، دراسة حول الاقتصاد التونسي[223]. وفي تعليق له في صحيفة وول ستريت جورنال في فيفري 2013، قدم دي سوتو النتائج الرئيسية لهذه الدراسة. وأشار إلى أن 85٪ من الشركات التونسية لها ممارسات خارج نطاق القانون، حيث

---

[220] Hernando De Soto

[221] وفقًا لـ De Soto، فإن أنظمة الملكية الرسمية في الغرب تنتج الآثار الستة التالية التي تسمح بتوليد رأس المال من قبل المواطنين: (1) تحديد الإمكانات الاقتصادية للأصول، (2) دمج المعلومات المشتتة في نظام واحد، (3) دعم ثقافة المساءلة، (4) جعل الأصول قابلة للاستبدال ،(5) تطوير شبكات العلاقات بين الأشخاص، و (6) حماية المعاملات.

[222] De Soto (2000)

[223] De Soto (2013a)

تقدر قيمة أصولها بـ 115 مليار دولار (من بينها 93 مليار دولار كأصول خارجة عن القانون). وتساوي هذه القيمة 11 ضعفا إجمالي القيمة السوقية للأسهم التونسية لسنة 2010، وأربعة أضعاف مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 1976 إلى 2013. وكانت رسالته الرئيسية هي ضرورة فهم السبب الرئيسي للثورة في تونس، ولعدم الاستقرار المستمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام. وأشار إلى أنه في حالة تونس، ارتبطت قدرة البوعزيزي على القيام بنشاطه التجاري البسيط، على مزاجية السلطات المحلية بدلاً من الحق القانوني في تعاطي تجارته. وحتى إن كانت قيمة أصوله المصادرة تقدر بـ 225 دولارًا أمريكيًا فقط، فقد كان معرضا لأضرار أكبر، وهي عدم القدرة على التعافي من هذا الإفلاس الإجباري من السلطة المحلية، نظرًا لاستحالة اللجوء إلى حق الملكية القانونية[224].

8.5. التحديث التكنولوجي للنظام المالي لتحسين الاشتمال المالي

إن الاهتمام بتحليل العلاقة بين المالية والنمو الاقتصادي ليس بالأمر الجديد. فمنذ القرن الرابع عشر، بيّن عبد الرحمان بن خلدون (1332-1406) في مقدمته وجود علاقة دائرية إيجابية بين العناصر التالية: نموّ الثروة > زيادة الادخار>زيادة الاستثمار> زيادة التنمية> زيادة الثروة. ومن أجل انبثاق هذه العلاقة الدائرية، شدد ابن خلدون على دور الدولة في تهيئة الظروف الملائمة: انخفاض معدل الضرائب، وحفظ حياة الناس والممتلكات (الأمن)، والمحيط السليم صحيا، و تقسيم العمل والتخصص

[224] المرجع السابق.

فيه (قرونا قبل الفكر الاقتصادي الغربي)[225]. وقد لعبت السوق المالية دورا مهما في ارتفاع إنتاجية رأس المال في المملكة المتحدة، مقارنة بالدول الأخرى، وذلك من خلال فحص وتمويل المشاريع الأكثر إنتاجية[226]. والثورة الصناعية نتجت كذلك عن توسع القطاع المالي الذي مكن من الاستفادة من الاختراعات والتقدم التكنولوجي[227]. وبشكل عام، ينسبُ الاقتصاديون خمس وظائف رئيسية للقطاع المالي في التنمية الاقتصادية: (1) تسهيل تبادل السلع والخدمات، (2) تعبئة المدخرات، (3) تسهيل تخصيص (allocation) الموارد، (4) تسهيل التنويع، وإدارة المخاطر والتحوط منها (5) مراقبة المقترضين[228]. وتختلف درجة الفعالية في إنجاز هذه الوظائف باختلاف البلدان، نظرا لوجود عديد العوائق ومن بينها عيوب السوق (تباين المعلومات asymétrie d' information، وعدم اكتمال السوق incomplétude des marchés، والإنفاذ المكلف للعقود) بالإضافة إلى ضعف البيئة المؤسساتية (الإطار القانوني غير المتطور، والنظام القضائي غير الفعال، والفساد، والاقتصاد الموازي). فبالنسبة للعديد من الاقتصاديين[229] تشكل هذه العيوب أحد أسباب الفوارق بين البلدان من حيث الإيرادات والنمو الاقتصادي.

ويؤدي ظهور قنوات رقمية جديدة للخدمات المالية، إلى تجديد النظام المالي بشكل يحسن الحصول على التمويل. وتستفيد القطاعات التي

[225] يعترف (Oláh, 2017) بأن ابن خلدون بيّن أن تجزئة العمل تعتبر أساسا لأي مجتمع متحضر، وكمصدر للقيمة المضافة، على نطاق المصنع وعلى المستوى المحلي والدولي.

[226] Bagehot (1873)

[227] Hicks (1969)

[228] Levine (1997)

[229] Stiglitz (1998) و Boyd et Smith (1996)

تفتقر إلى الخدمات المالية التقليدية، بشكل متزايد من هذه القنوات الجديدة، ليس فقط فيما يخص خدمات الدفع، ولكن أيضًا بالنسبة لمنتجات التأمين والائتمان. كما يمكن لهذه القنوات المالية المبتكرة أن تفيد الفقراء من خلال خفض تكاليف المعاملات، وتحسين قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية، والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية من أجل فهم طبيعة المخاطر بشكل أفضل[230]. وتتوقع الدراسة المذكورة أن النمو الحالي لاختراق الهواتف الذكية، ونضج البنية التحتية للخدمات المالية عن طريق الهواتف المحمولة، سيمكنان من تحسين قدرة الفقراء على الولوج إلى التمويل في الاقتصادات النامية على المدى القريب. ولكي يحدث ذلك، توصي الدراسة بالتزام أكبر من طرف كل المتدخلين، وإنشاء شراكات جديدة، وزيادة فهم المستهلكين للخدمات المالية الرقمية، وتحسين البيئة الرقابية، من أجل دعم المنصات المالية الرقمية (plateformes de paiement numérique) والتكنولوجيات الجديدة.

ويشير تقرير للبنك الدولي[231] للفرص التي تتيحها المعاملات المالية الرقمية، مع الإشارة إلى أنه يمكن أن تزيد من الاشتمال المالي، من خلال توفير السرعة، والأمان، والشفافية، والتكلفة المناسبة للمعاملات المالية. وفي الوقت نفسه، يوصي التقرير الحكومات بتشجيع الهيئات الرقابية على تسهيل انبثاق الخدمات المالية الرقمية من خلال: (1) تيسير الدخول لمقدمي الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة، (2) ضمان احترام حماية المستهلك والمعايير التحوطية القائمة على المخاطر، (3) معالجة قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، يوصي

[230] CGAP (2015)

[231] World Bank (2014b)

بالاستلهام من المبادئ التوجيهية التي أعدها فريق العمل المالي (FATF)[232] وبلوائح الدفع عبر الهاتف المحمول الناجحة في البرازيل، حيث يُسمح لغير البنوك بتقديم المدفوعات، والمدخرات، والوصول إلى نظام المقاصة، والتسوية، الخاصة بالبنك المركزي. كما يُقر النهج المكسيكي في تمكين القطاع الخاص من المشاركة في توزيع المدفوعات الحكومية، وتطوير تصميم منتجات جديدة. ويقترح التقرير قائمة من التوصيات الإضافية للحكومات:

1. رقمنة المدفوعات والإيصالات، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية.
2. اقناع القطاعين العام والخاص بإنشاء بنية تحتية أساسية للدفع لتمكين تطوير المنتجات الرقمية المالية.
3. خلق بيئة تشجع القطاع الخاص على الابتكار.
4. حثّ وتشجيع مقدمي الخدمات المالية الرقمية على تثقيف المستهلكين والشركات الصغيرة لزيادة الثقة والكفاءة والتبني.
5. تمكين مزودي التحويلات من أن يمثلوا نقطة دخول رقمية للخدمات المالية الرسمية للمرسلين والمستقبلين.
6. الاستعانة بخبرة بنوك التنمية الدولية، والوكالات المماثلة، في مجال التمويل الرقمي.

[232] http://www.fatf-gafi.org

الفصل السادس

تفعيل آليات مالية غير تقليدية لتمويل التنمية والإدماج الاجتماعي

1.6. التوريق كأداة لتعبئة الموارد المالية لميزانية الدولة

يُعتبر التوريق (titrisation) إحدى الوسائل المبتكرة لتعبئة الأموال التي لم يتم بعد تفعيلها في تونس. وتنبني هيكلة التوريق على قيام الجهة المقترضة (المنشئ) ببيع مستحقاتها المستقبلية، من خلال مؤسسة ذات أغراض خاصة (Special Purpose Vehicle, SPV) التي تصدر سندات الدين للمستثمرين. ويتم تعبئة الأموال من المستثمرين وتوجيهها مباشرة لحساب التحصيل الذي يديره الوصي المؤتمن. ويتم تحويل الذمم المدينة، إلى المؤسسة ذات الأغراض الخاصة (SPV) التي تتولى تسديد رأس المال ودفع الفوائد للمستثمرين[233].

1.1.6. إصدار سندات بدون قسيمة لتمويل الزيادة في الأجور

تميزت نهاية سنة 2016 بمناقشات مكثفة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017. وتعرضت الحكومة للعديد من الصعوبات، من بينها التزامها مع الاتحاد العام التونسي للشغل، بزيادة الأجور في القطاع العام، بمبلغ

[233] Ketkar and Ratha (2009a)

1030 مليون دينار تونسي (حوالي 7,5٪ من إجمالي كتلة الأجور). وتميزت تلك الفترة بالتوتر الشديد بين الحكومة والنقابات العمالية، وبتصريحات رسمية حول استحالة الوفاء بهذا الالتزام. فكان من بين التبريرات الرسمية التي قُدمت، ضعف الموارد العمومية بسبب النمو الاقتصادي البطيء، والمستوى المرتفع جدا من كتلة الأجور (حوالي 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلها واحدة من بين أعلى المعدلات في العالم). ومن جهة أخرى، اتهمت النقابات العمالية تهاون الحكومة في تحصيل الضرائب، ومكافحة الفساد، والاقتصاد الموازي. وفي هذا السياق، اقترحت[234] حلاً مالياً، يستند إلى إصدار سندات سيادية ذات قسيمة صفرية (obligations à zéro coupon). وتُمكن قيمة السندات، الموزعة مجانا على الموظفين العموميين، من تمويل الزيادة في الأجور. ويعرض الجدول 6 هيكل ميزانية الدولة، التي تم نشرها في أواخر سنة 2016، دون تضمين الزيادة في كتلة الأجور والبالغة 1.030 مليون دينار تونسي.

الجدول 6. هيكلة ميزانية الدولة لسنة 2016

المصاريف (بالمليون دينار تونسي)		*المداخيل (بالمليون دينار تونسي)*	
الأجور	13,700	مداخيل جبائيه مباشرة	9,441
مصاريف تشغيلية أخرى	6,540	مداخيل جبائيه غير مباشرة	12,259
الاستثمار	6,210	موارد غير جبائيه	2,195
القروض	125	اقتراض محلي	2,460
خدمة الدين	5,825	اقتراض خارجي	6,045
الإجمالي	**32,400**	**الإجمالي**	**32,400**

ويمكن توضيح الآلية التي اقترحتها بما يلي في الجدول 7.

[234] Nabi (2016b)

الجدول 7. تأثير الآلية المقترحة على ميزانية الدولة لسنة 2016

المصاريف (بالمليون دينار تونسي)		*المداخيل (بالمليون دينار تونسي)*	
زيادة الأجور الإضافية	1,030	ضريبة إضافية على الأجور (1030 x %15)	154,5
		إصدار سندات ذات قسيمة صفرية (سنتان)	875,5
الإجمالي	1,030	**الإجمالي**	1,030

وكانت مدة الاستحقاق المقترحة للسندات هي سنتين، مما يوفر للحكومة مساحة مدة عامين، لتوفير موارد مالية مستقرة، تمكنها من تغطية الزيادة في الأجور. وفي الوقت نفسه، سيستفيد الموظفون العموميون من فرصة الاستثمار التي توفرها السندات. فإذا افترضنا إصدار تلك السندات في جانفي 2017، بقيمة 875,5 مليون دينار تونسي، فإنه يمكن للموظفين الاستفادة في جانفي 2019 من قدرة شرائية إضافية بـ970 مليون دينار تونسي (على أساس سعر فائدة سنوي 5,25٪)، وذلك من خلال تخفيض استثنائي على الضريبة على الدخل. وتمكن هذه الآلية التي اقترحتها من تجنب عملية إعادة التفاوض الطويلة، وبمرونتها. وهذا يعني، من الناحية المالية، أن الحكومة ستمول 875,5 مليون دينار تونسي، من خلال توريق التخفيض الضريبي المستقبلي، والمقدر بـ970 مليون دينار تونسي. وبالإضافة إلى الاقتناء الآلي للموظفين للسندات، فقد اقترحتُ أن يتمكنوا من بيعها، متى أرادوا عن طريق الوسطاء الماليين. وعلى الرغم من أن هذه الآلية لم يتم تبنيها (حيث تم اعتبارها معقدة للغاية، ولا يمكن تنفيذها)، فقد تم اعتماد فكرة الزيادة في الأجر عن طريق التخفيض الضريبي.

2.1.6. التوريق للحد من التحويلات لفائدة مؤسسات الضمان الاجتماعي

واقترحت[235] كذلك نوعًا آخر من التوريق، من أجل تخفيف عبء الدعم العمومي الموجه لمؤسسات الضمان الاجتماعي، مع زيادة فاتورة الأجور. وفي الواقع، يتألف جزء كبير من نفقات التصرف من الدعم الموجّه إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي، التي بلغ عجزها حينها 500 مليون دينار تونسي. وتتمثل الآلية المقترحة في تجنب الدعم المباشر لمؤسسات الضمان الاجتماعي، والسماح لها بإصدار شهادات الاستثمار في السوق النقدية. ويمكن بيع السندات للمستثمرين من المؤسسات، أو أن يقتنيها الموظفون العموميون. ويُقترح أن يكون السداد في غضون سنة واحدة (أو سنتين) في شكل تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي. ولنفترض اعتماد هذا الحلّ، يظهر الجدول 8 تأثيره على ميزانية الدولة.

الجدول 8. الهيكل الجديد لموازنة الدولة

المصاريف (بالمليون دينار تونسي)		*المداخيل (بالمليون دينار تونسي)*	
فاتورة الأجور	13,700+ **530**	الضرائب المباشرة	9,441 + **79,5**
مصاريف تشغيلية أخرى	6,540 - **500**	ضرائب غير مباشرة	12,259
الاستثمار	6,210	الموارد غير المالية	2,195
القروض	125	الاقتراض المحلي	2,460– **49,5**
خدمة الدين	5,825	الاقتراض الخارجي	6045
الإجمالي	**32,400 + 30**	الإجمالي	**32,400 + 30**

فبدلاً من تمويل الزيادة في الأجور كاملة بـ 1.030 مليون دينار، فإن هذه الآلية تمكن الحكومة من تمويل جزء يقدّر بـ 530 مليون دينار تونسي فقط، بينما يتم تمويل الجزء المتبقي (500 مليون دينار تونسي) من خلال

[235] Nabi (2016b)

التخفيض في دعم مؤسسات الضمان الاجتماعي (التي تتولى جمع المبلغ عن طريق اصدار شهادات الاستثمار). ومن شأن هذه الآلية المالية، أن تحفّز مؤسسات الضمان الاجتماعي على حسن التصرف في الموارد نظرا لتأثير ضابط السوق (Discipline de marché)، وأن تحد من لجوئها المتكرّرإلى الدعم الحكومي.

3.1.6. التوريق لتمويل تطوير البنية التحتية

يمكن تطبيق نوع آخر من هذه الآلية المالية، لتخفيف العبء على ميزانية الدولة، الناتج عن تمويل الاستثمار العمومي لتطوير البنية التحتية. فبدلاً من التمويل العمومي المباشر، لبناء طريق سيارة مثلا، يمكن للمؤسسة العمومية المعنية، اللجوء إلى توريق العائدات المستقبلية، التي سيتم توليدها من خلال هذه الطريق السيارة الجديدة. ويمكن أن تتم هذه الآلية المقترحة من خلال أوراق مالية هجينة (hybrides) كالصكوك.

4.1.6. دور الصكوك في تعبئة الموارد المالية

تمثل الصكوك شهادات استثمارية، تمنح صاحبها حصة من الأرباح المتولدة من الأصول المُموّلة، أو من مجموعة الأصول، بما يتناسب مع حصة ملكيته في هذا الأصل الأساسي[236]. لذلك، فهي أوراق مالية هجينة، مختلفة في هيكلها عن السندات وعن الأسهم التقليدية. ويلاحظ أن

[236] معظم الصكوك "قائمة على الأصول" (Asset-based) وليست "مدعومة بالأصول" (Asset-backed). النوع الأخير من الصكوك يمنح لحامليها، الملكية القانونية للأصول الأساسية، حتى يتمكنوا من بيعها في حالة تخلف (défaut) المصدر. وعلى العكس من ذلك، فإن الصكوك "القائمة على الأصول" (Asset-based) تمنح للمستثمرين، ملكية التدفقات النقدية فقط، وليس الأصول في ذاتها. وأشير هنا، أن الفرصة أتيحت لي في جوبلية 2013 لتقديم مداخلة حول التمويل الإسلامي في المفوضية الأوروبية في بروكسل. وأتذكر أن المشاركين أبدوا اهتماما كبيرا بالصكوك الخاصة بتمويل المشاريع الكبرى، وتمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) حول تطوير مشاريع البنية التحتية المكلفة.

الخاصية المميزة للصكوك هي قدرتها على تحويل التدفقات النقدية المستقبلية للأصل إلى تدفقات نقدية حالية[237]. ولكن بعض أنواع الصكوك المتوفرة تلاقي انتقادا لأنها تماهي نظيراتها من السندات التقليدية. ويقترح ويلسون[238] طريقة مبتكرة للتسعير، ولمشاركة المخاطر، من أجل جعل الصكوك مميزة بشكل واضح عن الأدوات المالية التقليدية. وقد نمت سوق الصكوك بسرعة كبيرة، خلال العقد الماضي، حيث بلغت قيمة إصدار الصكوك العالمية مليارا ومائتي مليون (1.200.000) دولار أمريكي في سنة 2001، في حين بلغت قيمة الصكوك المستحقة ثلاثمائة واثنين وستين مليار وثمانمائة مليون (362.800.000) دولار أمريكي بحلول الربع الثالث من سنة 2016. ووفقًا للمسح المجرى من طرف (Thomson Reuters, 2017)، فإن قيمة إصدارات الصكوك، بلغت حتى الربع الثالث من سنة 2016، 39,8 مليار دولار أمريكي، موزعة على النحو التالي، بحسب المصدرين: الصكوك السيادية (15,4) وشبه السيادية (12,5) والشركات (11,9)[239]. وفي سنة 2016، استفادت القطاعات التالية في الغالب من الموارد المالية، التي تم جمعها من خلال الصكوك: الخدمات المالية (14,2) والنقل (2,7) والطاقة والمرافق (2,1)[240].

لقد خدمت هذه الأداة المالية اقتصادات العديد من البلدان على مستوى العالم. وتعد ماليزيا أكبر جهة إصدار بقيمة 23 مليار دولار أمريكي حتى

---

[237] Abdullah (2011)

[238] Wilson (2004)

[239] وفيما يلي توزيع نوع الصكوك الصادرة في سنة 2016: الوكالة (12,1)، والمرابحة (11,2)، والإجارة (7,3)، والمشاركة (2,7) والمضاربة (2,5).

[240] يكشف التقرير أن سوق الصكوك الناشئة الأكثر تفضيلاً بالنسبة للمستثمرين هي الولايات المتحدة، وبالنسبة للمُصدرين، فهي هونج كونج. لكن الدولة الأكثر تفضيلاً لإصدار الصكوك والاستثمار، فهي تظل الإمارات العربية المتحدة.

الربع الثالث من سنة 2016، وهو ما يمثل 58٪ من حصة السوق من إجمالي الصكوك الصادرة على مستوى العالم. وأدرجت بورصة لندن صكوكا للمرة الأولى في سنة 2006. وفي أستراليا، تم إصدار نسختين من الصكوك السيادية بنجاح في سنتي 2014 و2015. وأكدت ميزانية الدولة لسنة 2017 على فرصة إصدار صكوك للمرة الثالثة في الوقت المناسب[241]. أما بالنسبة لتركيا، فقد تم إصدار أول صكوك سيادية في سنة 2012، في الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي مكن الحكومة من جمع 8 مليارات دولار أمريكي، من خلال سبعة إصدارات صكوك محلية مدتها سنتان، وثلاثة إصدارات صكوك دولية مدتها سبع سنوات. وقد مكن إصدار الصكوك تركيا من تخفيض التكلفة الإجمالية للتمويل مقارنة بالطريقة التقليدية (من خلال سندات اليورو)[242]. ومنذ نهاية سنة 2012، أعلنت تونس عن رغبتها في إصدار صكوكها السيادية الأولى، لجمع ألف مليون دينار تونسي، إلا أنها ألغت ذلك في سنة 2016[243]. ومن المؤسف أن الاقتصاد التونسي، لم يستفد بعد من هذه الآلية المالية[244]. ولقد مكنت

[241] Tsang (2016)

[242] Cobanoglu (2016)

[243] لا يرتبط سبب هذا الإلغاء فقط بالقيود الفنية (استحالة نقل ملكية ملعب رادس - الذي تم اختياره لدعم العملية - إلى وسيلة الاستثمار الخاصة (Special Investment Vehicle))، ولكن أيضًا بسبب التصور السلبي للعملية لدى الرأي العام. حيث اعتبر العديد من التونسيين العملية رهنًا للبنية التحتية العمومية، في مقابل الاقتراض الأجنبي. وأدى ذلك إلى ظهور معارضة شديدة، يقويها الخوف من رؤية ملكية ملعب رادس، تنتقل إلى المستثمرين الأجانب في حالة التخلف عن السداد (Défaut de paiement). أتفهم هذه المعارضة، وأعتقد أنه يمكن للسلطات التونسية أن تعوض هذا النوع المعين من الصكوك (التي يُطلق عليها "صكوك الإجارة") (على الرغم من أن وثائق الإصدار لم تكن متاحة للحكم على الشروط المتعلقة بنقل الملكية في حالة الإعسار(insolvabilité) بنوع آخر من الصكوك، كصكوك المشاركة.

[244] صدر في تونس، الأساس القانوني للصكوك في جويلية 2013، بموجب القانون رقم 2013-30، ومع ذلك، وكما ذكر المنصف شيخ روحو، استخدمت تونس بالفعل مثل هذه الآلية المالية لانشاء البنية التحتية لمنطقة بحيرة تونس في الثمانينيات. وعلى عكس تحمّس المنصف شيخ روحو فيما يتعلق بالفرصة التي تتيحها الصكوك للاقتصاد التونسي، كان راضي المدب متشككًا في فائدتها. فلقد أشار في (Meddeb, 2013) أن الصكوك ستكلف الدولة دفع فوائد أعلى مقارنة بالأسهم المالية التقليدية. ويضيف أن هذه المنتجات يتم تطويرها بنفس طريقة السندات التقليدية، ولكنها تتكيف فقط

صكوك البنية التحتية (صكوك المشاركة) من حشد 73,1 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2002 و2012 لعشر دول من بينها (ماليزيا (61٪) والإمارات العربية المتحدة (7٪) والمملكة العربية السعودية (30٪). وهذا يعطينا متوسط إمكانات سنوية لجمع 560 مليون دولار من خلال صكوك البنية التحتية لكل بلد. وعلى افتراض أن تونس لديها القدرة على جمع 25٪ من هذه الإمكانية، فإنه من الواقعي إصدار صكوك مشاركة بمبلغ 140 مليون دولار في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتطوير البنية التحتية المكلفة.

5.1.6. إصدار سندات مرتبطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي

في أكتوبر 2005 وأفريل 2006، نظم مكتب تمويل التنمية، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومكتب دراسات التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقتين دراسيتين، الأولى بعنوان: "السندات المرتبطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي: فلنحقق ذلك" والثانية بعنوان: "السندات المرتبطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي: فكرة حان أجلها". وأشارت الندوة الثانية إلى الفوائد الرئيسية للسندات المرتبطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP-indexed bonds) وهي : (1) تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والحد من مسايرة التقلبات الدورية (procyclicité)، (2) تقليل احتمال التخلف عن السّداد وأزمات الديون، و(3) توفير أداة استثمار جديدة، تساعد المستثمرين على

مع الأسواق المالية الإسلامية، أي لصالح المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن للقارئ أن يطلع كذلك على رأي المنصف شيخ روحو:

"Tunisie: Moncef Cheikhrouhou pour l'adoption des Sukuk" http://w.w.w.investir-en-tunisie.net/fr/index.php/2013/07/19/tunisie-moncef-cheikhrouhou-pour-ladoption-des-sukuk/

تنويع استثماراتهم[245]. وبالنسبة للوضع الحالي في تونس، فإن مثل هذه الأداة ستكون مفيدة، إذا كان تغير القسيمة (variabilité du coupon) وقسط التأمين (prime assurance) مُصمّمة بشكل جيد. هذه الآلية المالية لديها القدرة على تثبيت النفقات العمومية، والحد من وطأة الضغوط المالية. وفي الواقع، تتطلب السندات المرتبطة بمؤشر النمو مدفوعات منخفضة الفائدة في أوقات النمو البطيء، والعكس بالعكس. وبالتالي، فهي تمكّن من خفض الضغوطات على ميزانية الدولة التي عادة ما تؤدي إلى التقليص من النفقات الاجتماعية، أثناء فترات الركود[246]. وفي حالة الأزمة اليونانية، أوصى ستيغلتز[247] باستخدام مثل هذه الأداة المالية، ملاحظا أن البلاد ستستفيد من تحويل سنداتها الحالية إلى سندات مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي.

6.1.6. إصدار سندات الاستثمار للمغتربين

تشكل سندات الموجهة للمغتربين (Diaspora bonds) مصدراً للتمويل الخارجي طويل الأجل، والموجه إلى الاستثمار. وهي تشبه السندات الإسلامية (الصكوك)، لكنها تختلف معها من حيث هيكلة العوائد (حيث أن الربا محرم في حالة الصكوك)[248]. ويعتقد بأن اقتناء المغتربين للسندات، يحركه عمومًا الإحساس بالوطنية، والرغبة في المساهمة في تنمية بلدانهم. ومن بين الأمثلة، السندات التي أصدرتها إسرائيل في سنة 1951، والتي مكنت من جمع أكثر من 25 مليار دولار من المغتربين اليهود.

[245] UNDP (2006)

[246] Griffith-Jones & Sharma (2009)

[247] Stiglitz (2015)

[248] Ketkar & Ratha (2009b)

ويمكن كذلك ذكر السندات المصدرة من طرف البنك المركزي الهندي، والتي مكنته من جمع أكثر من 11 مليار دولار أمريكي[249]. وأصدرت جنوب إفريقيا سندات المصالحة والتنمية (Reconciliation and Development bonds) التي صُمّمت لإشراك المغتربين في عملية المصالحة الوطنية[250]. وتطورت بعد ذلك لتصبح قناة لجمع التمويل من المقيمين والمغتربين لفائدة مشاريع الإيرادات الصغيرة، التي تولد الوظائف، والخدمات، والفرص في المناطق المحرومة. وقد لعبت سندات المغتربين دورا مهما في توجيه التمويل المحلي والدولي لمشاريع التنمية، وفي تعزيز المصالحة في المجتمعات بعد فترة النزاعات[251]. وقد أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية[252] في سنة 2006، مبادرة مماثلة تسمى "استثمار المغتربين في الفلاحة" (Diaspora Investment in Agriculture-DIA). وبحسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[253] فإن هذه الشراكة تهدف إلى زيادة مساهمات المغتربين في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تمويل المشاريع الفلاحية، وخاصة في المناطق الريفية. وبذلك تساهم في تحسين حياة الفقراء من سكان الريف، من خلال تمويل المشاريع الزراعية المستدامة، وبناء القدرات التي يحتاجونها، للقيام بالاستثمار، والوصول إلى الأسواق.

إن مشاريع البنية التحتية، التي تحتاجها تونس مكلفة للغاية، وتتطلب موارد مالية كثيرة، وهو ما يتجاوز القدرة المالية للدولة. وللمساهمة في

---

[249] المرجع السابق.

[250] Bradlaw (2008)

[251] المرجع السابق.

[252] International Fund for Agricultural Development-IFAD

[253] IFAD (2006)

تعبئة الموارد، كنت اقترحت[254]، أن تصدر الحكومة التونسية سندات الاستثمار للمغتربين، لتوجيه الموارد نحو مشاريع مُهيكِلة في المناطق الداخلية ذات الأولوية[255]. وبالإمكان إدارة الأموال التي يتم جمعها من خلال سندات المغتربين بواسطة صندوق الودائع والأمانات[256] وتوجيهها إلى المشاريع المحددة مسبقًا. وفي الوقت نفسه، تشكل تدفقات تحويلات التونسيين بالخارج موردا ماليا هاما لتونس. فقد بلغت 1794 مليون دولار في سنة 2016، وهو ما يمثل 4,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولنفترض أن الحكومة تصدر سندات استثمار للمغتربين، من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية في مناطق محددة من البلاد، فإنه من الممكن أن تعبئ تونس موارد إضافية بنسبة 5٪ من تحويلات التونسيين بالخارج، أو ما يعادل حوالي 90 مليون دولار أمريكي.

7.1.6. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص

من الضروري التعاون مع القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية في تونس. ويمكن أن يتم ذلك، من خلال إصدار أوراق مالية مخصصة (سندات المغتربين، والصكوك، والسندات وغيرها) وبناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في ظل نماذج متعددة، مثل نموذج

---

254 خلال مشاركتي في اجتماع مجلس التحاليل الاقتصادية في جوان 2016.

255 اقترح محمد بشيو من سوق الأوراق المالية في 2013 فكرة مشابهة. وفي سبتمبر 2016 أطلق الحبيب كراولي أيضا فكرة مماثلة. واقترح إصدار سندات بالعملات الأجنبية (ولكن قابلة للاسترداد بالعملة المحلية) للمغتربين التونسيين للمشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

256 أنشأت تونس صندوق الودائع والأمانات (Caisse des Dépôts et des Consignations-CDC) في سنة 2011، وهي مؤسسة مالية عمومية، خاضعة لإشراف وزارة المالية. وهي تدير الاستثمار المالي طويل الأجل للمدخرات الوطنية (المتأتية من الخدمات المصرفية البريدية)، وذلك لمصاحبة السياسات القطاعية للدولة، وتحديداً في السكن الاجتماعي، ومشاريع الطاقة، والاستثمار في المناطق الريفية، والاستثمار في المشاريع البيئية.

الإنشاء والتشغيل والنقل (Built Operate and Transfer-BOT)[257].
ويشير البنك الآسيوي للتنمية[258] إلى أن المشهد التمويلي قد تغير، وأنه لا يمكن تمويل التنمية المستدامة من قبل الحكومات فقط. ومع الإقرار بالحاجة إلى دعم المبادرات الاستراتيجية بأموال عمومية، إلا أنه يلاحظ أن هناك مجموعة متنوعة من مصادر التمويل (التمويل العام، والتمويل الخاص، والتمويل المشترك، والتعاون جنوب-جنوب) يمكن حشدها لتلبية احتياجات تمويل التنمية. وعلى الرغم من اعتماد القانون عدد 2015-49 في نوفمبر 2015، الذي يحدد الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تونس، إلا أنه لا يزال هناك ريبة واسعة النطاق بين التونسيين، حول التعاون بين هذين القطاعين العام والخاص. وترتبط هذه الريبة بالخوف من إضعاف دور الدولة، وبقدرتها على ضمان خدمات عمومية ميسورة التكلفة. وتجدر الإشارة إلى أن تونس بدأت الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ الثمانينيات من القرن الماضي، بمناسبة إنشاء منطقة بحيرة تونس (Lac de Tunis) (من 1985 إلى 1988)[259].

[257] نلاحظ هنا أن بعض الانتقادات بدأت تظهر على المستوى العالمي فيما يتعلق بجدوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) (انظر Leigland, 2018).

[258] ADB (2015)

[259] http://www.leaders.com.tn/article/13630-vivement-la-loi-sur-les-ppp

2.6. تطوير تمويل رأس المال والتمويل الجماعي لتحسين الولوج إلى التمويل

يتعين على صانعي السياسات تحسين حصول الأشخاص والشركات على الخدمات المالية. وقد أقرّ المنتدى الاقتصادي العالمي أن الحصول على التمويل، يعتبر أحد المعايير التي تُستخدم لتقييم مستوى تطوّر النظام المالي. فلقد عرّف التطور المالي (développement financier) بأنه مزيج من العوامل، والسياسات، والمؤسسات التي تؤدي إلى وساطة مالية فعالة، وإلى أسواق تتسم بالكفاءة، وإمكانية الولوج الواسع والعميق إلى التمويل[260]. ويُعد تحسين فرص الحصول على التمويل أمرًا مهمًا للشركات الصغيرة والمتوسطة[261] حيث تسهم في تونس، بحوالي ثلثي النشاط الاقتصادي و65٪ من العمال[262].

ووفقًا لقاعدة بيانات فجوة تمويل الشركات للشركة الدولية للتمويل[263]، فإنه يوجد 400 مليون من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان النامية، منها 15٪ فقط لديها إمكانية الوصول إلى التمويل، بينما تجد 25٪ من بينها أن الحصول على التمويل هو العائق الرئيسي. ووفقًا لقاعدة البيانات نفسها، تقدر مؤسسة التمويل الدولية أن إجمالي الطلب

[260] WEF (2012b)

[261] تعتبر مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation, IFC) ان الشركات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا لخلق فرص العمل، وللنمو الاقتصادي في البلدان النامية، مشيرةً إلى أنها تمثل 90٪ من الشركات، وتساهم بأكثر من 50٪ من العمالة على مستوى العالم. ويعتبر البنك الدولي أن أربعة من كل خمسة وظائف رسمية جديدة في الأسواق الناشئة يتم إنشاؤها بواسطة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

http://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/smes-finance

[262] بينت دراسة اجريتها بالتعاون مع CJD Sousse في أفريل 2010 حول "الشركات الصغيرة والمتوسطة والتصدير"، أن 60٪ من الشركات تستخدم أقل من 60٪ من طاقتها الإنتاجية. ومن بين الشركات التي تم استجوابها، كان هناك 50٪ لم تستطع التصدير بسبب المشكلات والقيود المتعلقة بالنقل والبيروقراطية والتمويل والتأمين والمنافسة الشرسة.

[263] IFC Enterprise Finance Gap

غير الملبي على التمويل الرسمي للشركات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2011 بلغ 1,5 تريليون دولار أمريكي (الثلثان منها من الأسواق الناشئة والبلدان النامية). ويعتبر البنك المركزي الأوروبي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة الاقتصاد في منطقة اليورو، غير أنها تتحصل على القروض المصرفية، بتكاليف أعلى وفرص أقل، مقارنة بالشركات الكبرى[264]. ولاحظ المنتدى الاقتصادي العالمي أن العديد من الاقتصادات الناشئة تقوم بتطوير أنظمتها المالية، من أجل توليد النمو الاقتصادي والازدهار لشعوبها، مركزة بشكل خاص على ثلاثة مجالات: الخدمات المالية للأفراد، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأسواق سندات الشركات[265].

ولكي تنجو تونس من مصيدة الدّول ذات الدخل المتوسط، يجب عليها أن تسعى لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وعلى مراكمة رأس المال البشري، أكثر من اعتماد مراكمة رأس المال المادي. ولكن لا يمكن الاعتماد على النظام المالي الحالي لتحقيق هذا الانتقال الصعب، حيث إن الشركات المبتكرة والمؤسسات القائمة على المعرفة تتعرض في أغلبها، لصعوبات التمويل من النظام المصرفي التقليدي. والسبب يرجع إلى غياب الضمانات (garanties) التي تمكنها من الوصول إلى التمويل المصرفي التقليدي[266]. لذلك، من المهمّ تطوير مؤسسات تمويل رأس المال (Equity finance)، حتى تمول أنشطة البحث والتطوير، والشركات الناشئة (startups). ويمكن كذلك في نفس الوقت، تطوير دور سوق الأوراق المالية في تمويل

[264] Coeuré (2012)

[265] WEF (2012a)

[266] ويعتبر (Pofeldt, 2012)، أنه من المناسب للاقتصادات التي أصبحت تعتمد على التكنولوجيا، أن تأخذ في الاعتبار قيمة الأصول غير الملموسة (intangibles) لمثل هذه المؤسسات.

القطاع الخاص، وتعزيز روح المبادرة. وتزامنا مع ذلك، لابد من تشجيع ظهور آليات مالية جديدة مبتكرة كالتمويل التشاركي (crowdfunding).

1.2.6. دور الحكومة في تحسين الحصول على التمويل

يلاحظ أن واضعي السياسات يدركون الحاجة الملحة لتعزيز الحصول على التمويل، لكنهم لا يمتلكون غالبا الأدوات المالية المناسبة لتحقيق تلك القناعة[267]. وإزاء ذلك، يمكن للحكومة أن تقوم بدور نشط في تحسين الحصول على التمويل، من طرف الشركات الصغيرة، الناشئة وفي كثير من الأحيان، ذات التكنولوجيا العالية. وتقوم الحكومات بهذا الدور في العديد من البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأوروبا الغربية) وكذلك في البلدان النامية، وفي أوروبا الشرقية. ويتم ذلك من خلال تطوير برامج مالية، تتضمن ضمان القروض وتمويل رأس المال، وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية، وبرامج القروض الميسرة، والمنح الحكومية، والاستثمار العمومي في الأسهم[268]. وهناك تجارب عديدة لتدخل الدولة في هذا النطاق، من أجل توليد التأثيرات الإيجابية للبحوث والابتكار، على إنتاجية الاقتصاد وقدرته التنافسية. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، هناك آليات دعم حكومية محددة للمؤسسات الإبداعية سريعة النمو. ويلاحظ أن الدعم المالي الأكثر استعمالا، هو ذلك الذي يستهدف الاستثمار والتشغيل ودعم البحث (المعرفة كعامل انتاج)[269]. وفي بحث سابق[270] اقترحت آلية مبتكرة لتمويل رأس المال (equity contract)،

[267] Clarke et al. (2003)
[268] Cressy (2002)
[269] Lilischkis et al. (2013)
[270] Nabi (2016b)

وقارنته بالتمويل التقليدي (debt contract)، فيما يتعلق بالحصول على التمويل وعدم الكفاءة الاقتصادية[271]. وتتضمن الآلية المقترحة حافزًا ديناميكيًا، يربط حصة رجل الأعمال في عائد المشروع بحجم أمواله المستثمرة. وبناءً على النتائج، توصي الدراسة بالتدخل الحكومي، لتحسين فرص الحصول على تمويل رأس المال.

2.2.6. تحرير إمكانيات التمويل الجماعي

التمويل التشاركي (Crowdunding) هو آلية تمويل تعتمد على منصة الإنترنت، لجمع الأموال لفائدة الحرفيين، ولباعثي المشاريع، وللمؤسسات الناشئة، وحتى للمنظمات غير الحكومية. وقد برزت هذه الصيغة الجديدة، خلال الأزمة المالية لسنة 2008، كردّ فعل لانكماش التمويلات البنكية. وقد أدّى الاعتماد الواسع النطاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطور الشبكات الاجتماعية، إلى جمع الأموال عبر الإنترنت، في شكل تبرعات واستثمارات من الأشخاص. ففي سنة 2014، تم تقدير ما تم جمعه على مستوى العالم بـ 16,2 مليار دولار أمريكي[272]. وفي سنة 2015، ارتفع ما تم جمعه إلى 34 مليار دولار أمريكي، متمثلة في قروض بين الأشخاص P2P (25 مليار دولار أمريكي)، وتمويلات بالتبرعات و مقابل المكافآت (5,5 مليار دولار أمريكي)، وتمويل جماعي لرأس المال (2,5 مليار دولار أمريكي)[273]. ففي فرنسا مثلا، زادت الأموال المجمعة من 152 مليون يورو في سنة 2014 إلى 296,8 مليون يورو و628,8 مليون يورو على التوالي

[271] يتم ذلك ضمن نموذج ينطوي على مخاطر أخلاقية (aléa moral) في توظيف التمويل.

[272] InfoDev (2013)

[273] http://crowdexpert.com/crowdfunding-industry-statistics

في سنتي 2015 و2016[274]. وفي سنة 2016، كان هناك 1.019.488 مشترك في منصات التمويل الجماعي في فرنسا، الذين ساهموا في تمويل 21.375 مشروعًا في قطاعات مختلفة (19٪ في مجال الثقافة، و25٪ في الأنشطة الاجتماعية، و47٪ في القطاع الاقتصادي، و9٪ في الأنشطة الأخرى). وكانت هذه المساهمات قد أخذت شكل تبرعات (6.035)، وقروض (720.703) واستثمارات (448.779).

وكان من المتوقع أن تتطور هذه الاداة التمويلية بسرعة في البلدان النامية، نظرا للحاجة الماسة لمصادر تمويل بديلة، لفائدة الشركات والحرفيين الذين لا تشملهم الخدمات البنكية. ومع ذلك، فإن معظم منصات التمويل الجماعي موجودة في البلدان المتقدمة[275]. وقد يكون هذا، نتيجة للتكلّس المؤسساتي و/أو الضغوطات من الوسطاء الماليين التقليديين. ويلاحظ أن التمويل التشاركي يساعد البلدان النامية في التخفيف من القيود المفروضة على تمويل المشاريع، من خلال تسهيل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز جيل جديد من رواد الأعمال الناجحين، وتمويل التصدير إلى الأسواق الخارجية، وتحفيز تدفقات رأس المال بين مختلف مكونات المجتمع[276]. وعلى الرغم من الدعوة التي تم القيام بها في سنة 2015 وقبلها، من قبل العديد من المنظمات في تونس

[274] KPMG (2017)

[275] نشر تقرير (InfoDev, 2013) التوزيع التالي لمنصات التمويل التشاركي: الولايات المتحدة (344)، فرنسا (53)، المملكة المتحدة (87)، كندا (34)، هولندا (34)، إسبانيا (27)، ألمانيا (26)، البرازيل (17)، إيطاليا (15)، أستراليا (12)، الهند (10)، جنوب أفريقيا (4)، الاتحاد الروسي (4)، بلجيكا (1)، هونج كونج، الصين (1)، الصين (1)، الإمارات العربية المتحدة (1) وإستونيا (1).

[276] InfoDev (2013)

لتفعيل التمويل التشاركي، لا توجد دائمًا أي إشارات واضحة للتقدم في هذا الاتجاه من السلطات المعنية[277].

3.6. التخفيف الكمّي المستهدف

1.3.6. إطار السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي

ينص القانون رقم 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 على تكليف البنك المركزي التونسي بهدف رئيسي، يتمثل في استقرار الأسعار. وتشير المادة السابعة أيضا إلى أن البنك المركزي التونسي يسعى جاهدا للتنسيق التام بين سياسته النقدية والسياسات الاقتصادية للدولة. ويجب أن يتم هذا التنسيق مع احترام استقلالية البنك المركزي التونسي تجاه الحكومة. وقد تم التأكيد على هذه الاستقلالية في العديد من مواد القانون الجديد[278]. وفي الأدبيات الاقتصادية، غالبًا ما تتم صياغة السياسة النقدية على أنها تقليل دالة الخسارة (L=f (y-y* , π - π* المرتكزة على عاملين: الأول، هو الفجوة بين الناتج الداخلي الخام الفعلي (y) والناتج الداخلي الخام الممكن (y*). أمّا العامل الثاني، فهو الفرق بين التضخم الفعلي (π) والتضخم المستهدف (π*). وتعتمد الأوزان المخصصة لكل وسيطة في دالة الخسارة، على الأهمية النسبية التي يخصصها البنك المركزي لاستقرار الأسعار، بالنسبة للنشاط الاقتصادي. وفي الاقتصادات المتقدمة التي أرست مؤسسات متطورة، يُعطى لتثبيت الأسعار الوزن الأكثر أهمية في دالة الخسارة. وفي الوقت نفسه، تتمتع

[277] عند تحرير هذه الترجمة، سنّ مجلس النواب قانون التمويل التشاركي في جويلية 2020، ولا تزال الأوامر التطبيقية في طور الإنجاز.

[278] فيما يتعلق بالسياسة النقدية، تحظر المادة 10 بشكل واضح التمويل المباشر لعجز الميزانية.

إدارة السياسة النقدية بالمرونة اللازمة للتكيف مع تقلبات الدورة الاقتصادية.

2.3.6. ضعف كفاءة التيسير الكمّي

إن قناة الانتقال الرئيسية للسياسة النقدية في تونس، هي "قناة الائتمان" (canal de crédit). وكما ذُكر في الفصل الثاني، فإن البنك المركزي التونسي رفع من قدرة البنوك التونسية على توفير الائتمان، في السنوات الأولى بعد سنة 2011. وقد تم ذلك، من خلال سياسة نقدية توسعية، تقوم على خفض سعر الفائدة، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، ومتابعة سياسة التيسير الكمي الشاملة. وكما رأينا، أدت هذه السياسة إلى زيادة قروض الاستهلاك، بدلاً من تمويل الاستثمار الخاص. ومن المؤكد أن هذه السياسة جنبت انكماشا أعمق للنشاط الاقتصادي في تونس، من خلال تحفيز الاستهلاك الخاص، وتجنب انكماش الائتمان (resserrement du crédit). والجدير بالذكر، أن قدرة التيسير الكمي بالنسبة للسياسات الأخرى على إنعاش الاقتصاد، أمر مشكوك فيه حتى في البلدان المتقدمة. ففي تلك البلدان لم تتمكن سياسات خفض الضرائب والتيسير الكمي، من تحفيز الاستهلاك الأسري، والاستثمار، والنمو، بصفة جلية[279]. وأشارت الدراسة المذكورة أن الانخفاض الكبير في سعر الفائدة إلى ما يقرب من الصفر، لمدة ناهزت سبع سنوات، لم يُستغل من قبل الحكومات للاقتراض والاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والقطاعات الاجتماعية. حيث كان من شأن هذه السياسة، أن

[20] Stiglitz et Rachid (2016) التي تشير كذلك أنه "في 17 من أكبر 20 دولة من الاقتصادات المتقدمة، ظل نمو الاستثمار أقل، خلال فترة ما بعد سنة 2008، مقارنة بالسنوات السابقة للأزمة، وشهدت خمس دول انخفاضا في الاستثمار خلال الفترة 2010-2015 ".

تحفز النشاط الاقتصادي، من خلال قناة الطلب الكلي. ونتج عن ذلك تقييم سلبي للتيسير الكمي، كما تمارسه الدول المتقدمة، حيث أدى إلى زيادات حادة في الرافعة المالية (effet de levier)، وفي رسملة السوق، وربحية القطاع المالي، مع تأثير إيجابي بسيط على الاقتصاد الحقيقي. ولتصحيح ذلك اقترحت الدراسة تدابير تصحيحية، كي يؤدي التيسير الكمي إلى آثار إيجابية على الاقتصاد الحقيقي منها: (1) تفعيل قنوات الإقراض المتعلقة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (2) وتحديد أهداف إقراض محددة للبنوك، و(3) معاقبة البنوك في حالة الحيازة الزائدة للاحتياطيات (Réserves).

3.3.6. صياغة تيسير كمي مستهدف

لقد اقترحت[280] في 2016 تيسيرا كميا مستهدفا[281] مصمما للوضع التونسي يقوم على فكرة التوسع النقدي لتمويل الاستثمار العمومي في البنية التحتية، وتوفير خطوط الائتمان لمؤسسات التمويل الأصغر، وتمويل نظام التقاعد الاجتماعي والمؤسسات العمومية. وتتمثل الإضافة في الآلية المقترحة، في ربط التوسع النقدي بالتدفقات المالية المستقبلية، الناتجة عن الاستثمارات الإنتاجية. ويقوم البنك المركزي التونسي بدور المستثمر المؤسساتي، الذي يفوض للوسطاء الماليين دور منح القروض (نيابة عنه، مع الاستفادة من رسوم العمولات المحددة مسبقًا) لأهداف محددة، مع قواعد سداد متفق عليها. ويتم استرداد الأموال المضخة، على مدى خمس إلى عشر سنوات. وكنت قد اقترحت أربع قنوات للقيام بذلك: تخفيفا كميا

[280] Nabi (2016a)

[281] Targeted Quantitative Easing (TQE)

مستهدفا مرتكزا على البنوك، وتخفيفا كميا مستهدفا الاستثمار في البنية التحتية، وتيسيرا كميا مستهدفا قائما على الأصول العمومية، وتيسيرا كميا مستهدفا معتمدا على نظام الحيطة الاجتماعية. وتشترك القنوات الأربع في الميزات التالية: (1) خدمة أهداف محددة، (2) محدوديتها في الزمن و(3) احترام الإطار القانوني للبنك المركزي التونسي. ويقدم الجدول 9 مزيدًا من التفاصيل لكل قناة.

الجدول 9. القنوات المقترحة للتيسير الكمي المستهدف

القناة	*التفاصيل*
التيسير الكمي المستهدف (TQE) المستند على البنوك	يحدد البنك المركزي التونسي سقفًا لإعادة التمويل التقليدي (بحيث يتحصل كل بنك تجاري على السيولة بحسب حاجته وكذلك باعتبار إجمالي القروض / الودائع، على سبيل المثال). واذا احتاج إلى السيولة أكثر من الحد الأقصى، يجب أن تكون إعادة التمويل مشروطة بتمويل الاستثمارات، أو الصادرات، أو الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
التيسير الكمي المستهدف (TQE) الموجه لتمويل البنية التحتية	والفكرة هنا أن يموّل البنك المركزي التونسي البنية التحتية العمومية بشكل رئيسي في المناطق الداخلية والمعزولة في تونس (يمكن أن يكون ذلك في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص). ويجب أن يكون المستفيد في هذه الحالة شركة متخصصة (TA) في بناء وتشغيل البنية التحتية العمومية أو الخدمات العمومية. يوفر البنك المركزي التمويل للشركة (TA) من خلال خط ائتمان يديره بنك عمومي. تسدد الشركة المستفيدة رأس المال ونسبة من الموارد الناتجة عن البنية التحتية الجديدة (على سبيل المثال الطريق السيارة) خلال فترة زمنية محددة. يمكن أن يكون هناك طريقة أخرى لتمويل البنية التحتية من خلال إصدار شهادات الاستثمار التي تحدّد الاستخدام النهائي للأموال المجمعة. ويمكن للبنك المركزي إعادة تمويل البنوك التجارية التي تشتري شهادات الاستثمار هذه بتكلفة أقل. ويمكن أيضا صياغة آلية التمويل بحيث يقتني مباشرة جزءا من شهادات الاستثمار المصدرة.

التيسير الكمي المستهدف (TQE) القائم على الأصول العمومية	تتمثل الفكرة في إنشاء شركة مستقلة لإدارة الأصول العمومية (Public Assets Management Compagny- PAMC) تقوم الدولة بتوكيلها لإدارة أسهمها في الشركات والبنوك لفترة محددة (عشر سنوات مثلا). ويمكن لـ PAMC إصدار شهادات استثمارية مدتها عشر سنوات مع فائدة سنوية مرتبطة بمؤشر المداخيل المالية المستقبلية وبدرجة المخاطر لكل نوع من الأسهم المملوكة للدولة. كما في الحالة السابقة، يمكن شراء شهادات الاستثمار من قبل البنوك التجارية. ويمكن للبنك المركزي إعادة تمويل البنوك التجارية التي تشتري شهادات الاستثمار المصدرة بتكلفة أقل. ويمكنه أيضا الاقتناء المباشر لجزء منها. وتُمكّن هذه العملية الدولة من جمع إيرادات مهمة، مع تقييدها لأنها ليست عملية تمويل مباشر لميزانية الدولة، وإنما هي توريق للإيرادات المستقبلية. وتعتبر هذه المقايضة (بين المستقبل والحاضر) مهمة بالنظر إلى السياق الاقتصادي الذي يتميز بوجود عجز كبير في الميزانية، وبطء في النمو الاقتصادي، وارتفاع في المديونية العمومية، واللجوء المكلف إلى التمويل الخارجي. وتتمتع هذه الآلية أيضًا بميزة تجنب خوصصة المؤسسات العمومية المفيدة (التي تعارضها النقابات العمالية إلى حد كبير). وفي هذا السياق، يمكن أن تلهم تجربة سنغافورة الناجحة السلطات التونسية. ففي سنة 1974، أنشأت سنغافورة Temasek، كشركة حكومية قابضة، لادارة الأصول الحكومية وإدخال ممارسات الحوكمة الحديثة للمؤسسات العمومية (Cheng-Han et al., 2015).
التيسير الكمي المستهدف (TQE) لفائدة الصناديق الاجتماعية	تعاني الصناديق الاجتماعية عجزا، وتستعد الحكومة لإعادة هيكلتها. ومن أجل تخفيف العبء على التمويل العمومي، يمكن السماح لمؤسسات التقاعد والحيطة الاجتماعية قادرة إصدار شهادات الاستثمار في السوق المالية مدعومة بإيراداتها المستقبلية. وكما في الحالتين السابقتين، يمكن شراء شهادات الاستثمار من قبل البنوك التجارية والبنك المركزي التونسي.

سيؤدي "التيسير النقدي المستهدف" المقترح، إلى زيادة مساحة تمويل الاستثمار العمومي، وتقليل عبئ المديونية الخارجية. وهو محدود من حيث الوقت، ومنعكس (reversible) لأنه مدعوم بتوريق الموارد العمومية المستقبلية. وإذا أخذنا في عين الاعتبار، أن إعادة تمويل البنوك التجارية من قبل المصرف المركزي التونسي زادت بمقدار 1000 مليون دينار بين مارس وأفريل 2017، فإنه من الممكن استهداف مبلغ سنوي قدره 500 مليون دينار للتخفيف الكمي. ويكمن التأثير السلبي لمثل هذه الآلية في زيادة التضخم، غير أنه سيقابل بتأثير إيجابي في شكل لجوء أقل إلى التمويل الخارجي (وتجنب تأثيره السلبي على قيمة الدينار التونسي وحجم الدين الخارجي). وعلاوة على ذلك، فإن تمويل الاستثمار العمومي المستهدف من شأنه أن يحسن من جاذبية الاستثمار الخاص في المناطق المستفيدة. وبالنظر إلى أن تونس لم تقم بتحرير العمليات المالية الخارجية، فإن هذا النوع من السياسة النقدية ممكن، لأنه لا يعرضها بالكامل لثلاثية عدم التوافق لموندیل فليمنج[282].

4.6. البنوك التشاركية، التعاونيات والتمويل الأصغر

1.4.6. النقاش حول الثروة وعدم المساواة في الدخل

أعاد كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين"، لكاتبه توماس بيكاتي[283]، إحياء النقاش الدائر حول الثروة وعدم المساواة في الدخل، وأدى إلى نقاش دولي واسع النطاق حول هذه المسألة. والفكرة الأساسية، أن ارتفاع العائد على الثروة الخاصة (r) بالنسبة لنمو الاقتصاد (g)،

[282] Trilemna of Mundell-Fleming

[283] Thomas Piketty

قد يؤدي بتفاقم التفاوت في الثروة إلى مستويات القرن التاسع عشر أو يتجاوزها. ومن أجل منع هذا السيناريو، يقترح بيكاتي تطبيق ضريبة تدريجية الزيادة، على الثروة وذلك على النطاق العالمي. وفي مقابلة نُشرت على مدونة معهد التفكير الاقتصادي الجديد، اقترح ستيغلتز[284] نوعين من التدابير التي يمكن أن تسهم في الحد من عدم المساواة في الثروة والدخل. أما النوع الأول، فهو يخص التدابير المتعلقة بتحسين البيئة المؤسساتية (القدرة التفاوضية للنقابات، الحد الأدنى للأجور، إنفاذ القوانين الخاصة بمكافحة الاحتكار، وقوانين حوكمة الشركات، تحسين التعليم). وبإمكان هذه التدابير أن تحسن من الأجور الخامة (قبل الضرائب وقبل التحويلات الاجتماعية). كما يؤكد على أهمية سياسات إعادة التوزيع، وإعادة النظر في المعاملات التفضيلية التي تعود بالفائدة على الأغنياء بشكل أساسي.

وشخصيا، أعتقد أن دور النظام المالي في الحد من عدم المساواة في الدخل والثروة هو بُعدٌ مهم آخر. وبالتالي، فإن الجدل الدائر حول الإصلاحات المؤسساتية التي يجب وضعها، من أجل الحد من عدم المساواة في الدخل والثروة، يجب ألا يتجاهل بُعد تحديث النظام المالي. فحسب رأيي يجب إدخال أنواع جديدة من المؤسسات، وآليات التمويل المبتكرة، التي بإمكانها التقليل من فجوة التمويل والتحسين من قدرة الأشخاص والمؤسسات للحصول على الخدمات البنكية. وكنت قد بررت في الفصل الخامس، أهمية القنوات الرقمية الجديدة في تحديث النظام المالي.

[284] Stiglitz (2015)

2.4.6. هل تستطيع البنوك التشاركية الحدّ من عدم المساواة في الثروة؟

ان اتساع فجوة عدم المساواة في الآونة الأخيرة في معظم البلدان، يجعلنا نقرّ بعدم نجاح الحكومات والبنوك المركزية، في تحسين النفاذ إلى التمويل، من خلال الضرائب والسياسة النقدية. وآخذا ذلك بعين الاعتبار، حاولت أن أبين[285] تأثير نوع جديد من البنوك على ديناميكية عدم المساواة في الثروة وفي الدخل. ويمكن اعتبار المقترح مساهمة في النقاش حول عدم المساواة في الدخل من المنظور الجديد التالي: ماذا لو نثري النظام المصرفي بإدخال نوع جديد من البنوك؟ ويرتبط المقترح كذلك بالنقاش حول الهيكلة "المثلى" للنظام المصرفي[286]. واذلك حللت تأثير تمويل الاقتصاد عن طريق البنوك التشاركية، على ديناميكية التفاوت في الثروة والدخل. وتقوم البنوك التشاركية في النموذج المقترح، بتمويل المشاريع على أساس عقود الأسهم، متصرفة كشركات استثمار. وتتميز كذلك بطريقة توزيع الأرباح على الودائع التي تم تحصيلها من المودعين، بناءً على المرابيح الإجمالية للبنك[287]. وأبرهن على أنه، بالرغم من وجود

[285] Nabi (2015)

[286] يرى (De Grauwe, 2009) بأن الإصلاحات التي تم تنفيذها منذ ثلاثينيات القرن الماضي من أجل تعزيز استقرار النظام المصرفي، ومنع الأزمات المصرفية واسعة النطاق (دور البنك المركزي كمقرض في الملاذ الأخير، وآلية تأمين الودائع، والتشريعات الرقابية فيما يخص رأس مال للبنوك) قد أظهرت محدوديتها. وهو يؤكد بأن الحل هو المصرفية الضيقة (narrow banking)، حيث تعمل البنوك كصناديق لسوق المال، تستخدم الودائع الجارية التي تجمعها لشراء أوراق مالية عديمة المخاطر. وفي الوقت نفسه، ينبغي إسناد الدور التقليدي لتحويل الودائع إلى قروض إلى الشركات المالية (البنوك الاستثمارية) المشاركة في الأسواق المالية مع التأكد من مطابقة متوسط آجال الاستحقاق لأصولها وخصومها.

[287] إن ميزات الوساطة المالية المقترحة تحاكي النموذج المثالي للبنك التشاركي (الإسلامي)، حيث تدمج الأصول (actifs) والخصوم (passifs)، بحيث يشارك المقترضون أرباحهم وخسائرهم مع البنك، والذي بدوره يقوم بمشاركة الأرباح والخسائر مع المودعين (في الودائع الاستثمارية). واحد المنظرين لهذا النموذج من الوساطة المصرفية هو (Chapra, 1985)، الذي يدافع عن ضرورة تقاسم رجل الأعمال والممول المكاسب والخسائر. ويرى (Khan, 1987) أن النموذج التجاري للبنوك التشاركية يمكن أن يُصلح فشل البنوك التقليدية في الحفاظ على الاستقرار. وفي الواقع، فإنه يتطلب فصل الودائع الاستثمارية (الأموال) عن الودائع تحت الطلب (التي يتكون منها احتياطي 100٪). في حين أن الودائع تحت الطلب مضمونة تمامًا، ولا تحقق أي عائد. إلا أن ودائع الاستثمار يجب أن تكون مماثلة لأسهم الصناديق المشتركة، ولا يكون لها عائد ثابت.

عيوب في سوق الائتمان (التنفيذ المكلف للعقود المالية والمخاطر الأخلاقية[288])، بالإمكان التقليل من تفاوتات الدخل بين الطبقة الفقيرة و الطبقة الثرية. ويتحقق تقلص عدم المساواة في الدخل تدريجيا، بمجرد وصول الطبقة الفقيرة إلى مستوى كاف من تراكم الثروة، التي يمكنها من المشاركة في ريادة المشاريع. وتتباين هذه النتيجة مع تطور التفاوت في الدخل بين الطبقتين، في إطار الصيرفة التقليدية[289]. ويرجع هذا الاختلاف إلى خصوصية الخدمات المصرفية التشاركية، بالنسبة إلى الخدمات المصرفية التقليدية. وتتميز علاقة التعاقد المالي (القائمة على عقود الأسهم) بين البنوك التشاركية والمقترضين من رواد الأعمال بسمتين مميزتين: (1) تُخفِّف من أهمية الضمانات و(2) لا تشجع على الاقتراض المفرط للفئات الغنية، بما يتجاوز عتبة معينة من تراكم الثروة (وبالتالي، تقليل تركيز الثروة). وعلى وجه الخصوص، فإن الاقتراض من البنوك، بموجب عقد الأسهم، يعرض العملاء الأثرياء إلى نسب مرتفعة من المشاركة في الأرباح، ممّا يزيد من تكلفة الاقتراض. وبالتالي، فإن الحافز على الاقتراض من البنوك لتوسيع المشروعات الاستثمارية، يختفي تدريجياً لدى الأثرياء، فيُحبِّذون اللجوء إلى التمويل الذاتي لمشاريعهم، أو أن يصبحوا مودعين. وبالتالي، يتم تخفيف القيود المالية على الطبقات الفقيرة، ويتمكّن رواد الأعمال من الأخيرين، من تمويل مشاريعهم الجديدة.

ومن الواضح، أن هذا نموذج عمل "نظري" أو مثالي للبنك التشاركي، وله قواسم مشتركة مع الصيرفة الضيقة (narrow banking).

[288] Aléa moral

[289] يمكن في هذا الإطار الرّجوع إلى نتائج بحث Nabi (2009) المُقدّمة في الفصل الخامس.

3.4.6. البنوك التشاركية للتنمية الريفية

هل تستطيع البنوك التشاركية تحسين فرص الحصول على التمويل، وتنشيط الاقتصاد في المناطق الريفية في تونس؟

من الجدير بالذكر، أن تطور البنوك التشاركية/الإسلامية في إندونيسيا نجح في تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى التمويل. وتضم إندونيسيا أكثر من 50 مليون من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تمثل حوالي 97٪ من جميع الشركات. وقد خصصت نصف تمويلات البنوك التشاركية في سنة 2012، للشركات الصغيرة والمتوسطة[290]. وقد تبينت سهولة حصولها على التمويل من البنوك التشاركية، مقارنةً بنظيراتها التقليدية، وكذلك سهولة تفاعلها معها[291]. والحاجة أكيدة أيضًا إلى مساهمة البنوك التشاركية في تحسين الوصول إلى التمويل في المناطق الريفية[292]. وكما ناقشنا في القسم السابق، فإن نموذج الأعمال الخاص بالبنك التشاركي يتطلب ضمانًا أقل من جانب المقترضين. ويعتبر إنشاء فروع للبنوك التشاركية على المستوى الجهوي، بالاستئناس بتجربة بنوك الادخار والتعاونيات الألمانية[293] وسيلة لتحسين الوصول إلى التمويل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية في

[290] Sitorus (2013)

[291] المرجع السابق.

[292] يحدّد Besley (1994) مختلف أشكال التدخل الحكومي في أسواق الائتمان (marchés de crédit) الريفية في البلدان النامية. وهي تتراوح بين ملكية الدولة للبنوك (مثل الهند والمكسيك) وسن القوانين الملزمة للبنوك التجارية بفتح فروع لها في المناطق الريفية (نيجيريا). ويعتبر دعم الائتمان للمزارعين شكلا آخر من أشكال التدخل الحكومي. ويلاحظ (Besley, 1994) أن ما يجعل أسواق الائتمان الريفية في البلدان النامية مختلفة عن أسواق الائتمان الأخرى، هو شدة العيوب التالية: ندرة الضمانات، والتخلف في المؤسسات التكميلية (التأمين، ومكاتب الائتمان) والمخاطر المتماهية.

[293] في سنة 2014، ضمت مجموعة بنوك الادخار في ألمانيا أكثر من 500 مؤسسة تستخدم 341000 موظفا. ويشتمل النظام المصرفي الألماني أيضًا، على مجموعة مصرفية تعاونية تضم حوالي 1.050 مؤسسة (بما في ذلك حوالي 1000 جمعية تعاونية محلية) توظف 200000 موظفا (Behr and Schmidt, 2015).

تونس. ففي ألمانيا، تُعدّ بنوك الادخار، رائدة في السوق من حيث تعبئة الودائع المحلية وتحويلها إلى قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر[294].

4.4.6. استنباط حلول تجمع بين التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية

ما الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر والتعاونيات في التنمية الريفية وخلق فرص العمل؟

ترجع مصادر النمو المرتفع في الصين بعد سنة 1978 (بمعدل يزيد عن 9٪ سنويا) إلى الزيادة المستمرة في الإنتاجية. فلقد كانت هي المحرك الرئيسي، بينما لعب تراكم رأس المال واليد العاملة دورًا ثانويًا. فلقد تجاوزت مساهمة نمو الإنتاجية في نمو الإنتاج 50٪ بحلول أوائل التسعينيات، بينما كانت مساهمة تكوين رأس المال أقل من 33٪. ويرتبط السبب وراء النمو المرتفع والمستدام لإنتاجية العمل، بالإصلاحات الاقتصادية التي تم إجراؤها منذ سنة 1978. ويتمثل العامل الرئيسي الذي يفسر النمو السريع للإنتاجية، في رزمة الحوافز للرفع من ربحية المشروعات الجماعية الريفية (التي تملكها الحكومات المحلية والملتزمة بمبادئ السوق)، والمزارع العائلية، والشركات الخاصة الصغيرة والمستثمرين الأجانب والتجار. وقد شجعت هذه الحوافز أصحاب المصانع، وصغار المنتجين، على زيادة أرباحهم وإعادة استثمار جزء أكبر منها[295]. من الواضح إذا أن إدخال حوافز الربح في المشروعات الجماعية الريفية لعب دورًا مهمًا في النمو

[294] Behr & Schmidt (2015)

[295] Hu and Khan (1997)

الاقتصادي للصين. *فهل يمكن تكييف هذه التجربة الناجحة في السياق التونسي؟*

لقد كشف نجاح جمعية حماية واحات جمنة، في مضاعفة مداخيل الضيعة الفلاحية، عندما استغلتها في إطار تعاونية محلية، أنه من الممكن أن تستفيد تونس من النظام التعاوني على المستوى الجهوي. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة[296]، لا يوجد سوى 151 تعاونية نشطة في القطاع الفلاحي التونسي، كانت تدار من قبل السلطات العمومية لفترة طويلة، ولم تعد لها المصداقية لدى المؤسسات المالية، بل وتفتقر كذلك إلى ثقة الفلاحين. وتلعب التعاونيات دوراً رئيسياً في جميع أنحاء العالم في تنمية المناطق الريفية، حيث يحجم المستثمرون من القطاع الخاص عن الاستثمار، وتغيب الخدمات العمومية الأساسية بشكل عام... كما تساعد التعاونيات على توليد فرص العمل، وتحسين الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم، والماء الصالح للشراب، والصرف الصحي، والطرق، والولوج إلى الأسواق، وتمكن المواطنين الريفيين من أن يكونوا أفضل تنظيماً، وأن تستمع إليهم السلطات العمومية. وأصدرت منظمة العمل الدولية في سنة 2002، توصيات تشجع الحكومات على وضع الأطر المؤسساتية والقانونية لتطوير التعاونيات[297].

وفي سنة 2012، اقترحت مع زميلي رامي عبد الكافي برنامجًا مبتكرًا، قابلا للتنفيذ على المدى القصير، لتحفيز إيجاد فرص عمل لخريجي

[296] FAO (2013)

[297] Abdelkafi and Nabi (2017)

الجامعات[298]. وتتمثل الفكرة في استغلال الإمكانات الهائلة للتمويل الأصغر والتعاونيات[299]. فلقد قدرت دراسة[300] تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي في سنة 2010، إمكانية وجود مليون حريف جديد يريد الاستفادة من القروض الصغرى في تونس. ولا تزال فرص العمل التي يمكن إنشاؤها من خلال التعاونيات، متاحة بشكل خجول في تونس. ولهذا السبب، اقترحنا برنامجًا وطنيًا، يستند على تطوير التعاونيات في المناطق الريفية في تونس، والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتدريب وتعزيز قدرات رواد الأعمال الشباب على بعث المشاريع. ويتضمن البرنامج المقترح كذلك، آليات تحفيز مالي عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر (انظر التفاصيل في الاطار1).

وفي سنة 2013، حددت وزارة التشغيل والتكوين المهني 3500 مشروعًا صغيرًا مربحًا. وكانت هذه المشاريع الصغيرة تفتقر إلى التمويل الذاتي، وكان من المرجح أن تستفيد من مبادرة E4E للشباب العربي، التي تهدف إلى المساعدة على تشغيل الشباب، وحل مشكلة عدم تطابق المهارات مع متطلبات سوق الشغل. في ذلك الوقت، أكدت الوزارة أيضًا على أهمية دعم مشروعها للتعليم والتكوين المهني للتوظيف، والذي استهدف 7000 طالبا وطالبة و208 مدربا ومدربة و51 مشرفًا ومشرفة في ثلاث مناطق

[298] كنا قد صممنا هذا البرنامج بمناسبة مشاركتنا في ورشة عمل نظمها معهد صندوق النقد الدولي ومعهد البنك الدولي حول "سياسات التوظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". بعد ذلك، أتيحت لنا الفرصة لتقديمه في منتدى وطني في سنة 2013 قبل نشره في (Abdelkafi and Nabi, 2017).

[299] حُظي قطاع التمويل الأصغر باهتمام خاص من الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011. وفي جانفي 2013، تم إصدار إطار قانوني جديد لقطاع التمويل الأصغر يمكّن من (1) ظهور شركات متخصصة في التمويل الأصغر وتغيير الوضع القانوني للجمعيات القائمة، و(2) توسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر- التي تشمل التأمين الأصغر- و(3) إنشاء إطار رقابي وتنظيمي.

[300] IBM Belgium (2010)

محرومة. ومن بين التوصيات المُدرجة في تقرير الشراكة الاستراتيجية بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والجمهورية التونسية[301]، أذكر التوصيات التالية:

1. تمويل المشاريع الصغرى في المناطق المحرومة، من خلال تجميع الشباب العاطل عن العمل في مجمعات (clusters)، بعد نجاحهم في برنامج للتكوين المهني.
2. تطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، من أجل معالجة الاستبعاد الذاتي من التمويل التقليدي.
3. تعزيز دور الفروع المحلية للوكالات العمومية في مرافقة باعثي المشاريع الجدد.
4. توفير الحوافز المالية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق الداخلية، من خلال توظيف المتدربين وتشجيع الممولين.
5. تعزيز إجراءات التضامن بين مختلف المناطق، وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في جهود التخفيف من حدة الفقر، وتحفيز توظيف الشباب من قبل القطاع الخاص، وخاصة في المناطق الريفية والداخلية [302].

[301] IsDB (2013) - MCPS 2013-2015

[302] اقترحت منظمة العمل الدولية توصيات مماثلة في تقريرها لمنظمة العمل الدولية (ILO, 2015). فعلى سبيل المثال، اقترح التقرير ما يلي: (1) إعادة التفكير في الدعم المؤسساتي للمشاريع الصغيرة، (2) إعادة تنشيط التخصصات المهنية وتشجيع المبادرة الخاصة، (3) دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال وضع آليات محددة للتعاون مع المجتمع المدني.

الإطار1 . خطوات البرنامج المقترح لدعم الشباب خريجي الجامعة

- تتمثل الخطوة الأولى في اختيار المناطق والشباب الذين سيستفيدون من البرنامج (وفقًا لمعايير موثوقة وشفافة). وبالتوازي مع ذلك، ينبغي اختيار هياكل التدريب (بناءً على مجموعة من المواصفات) من قبل وزارة التشغيل، لتوفير التدريب (النظري والعملي) فيما يتعلق بإنشاء وإدارة المشاريع. وفي الوقت ذاته، ينبغي تشجيع الشركات الخاصة، الموجودة في المناطق المستفيدة على المشاركة في تدريب المستفيدين من البرامج.
- يستفيد المتدربون الناجحون من الدعم المالي العمومي، لإنشاء تعاونياتهم الخاصة. ويحتوي الدعم المالي على جانبين: (1) X٪ (<50٪) من أسهم التعاونية، يتم توزيعها على المتدربين مجانًا، و(2) الباقي 100٪ - X٪ من الأسهم، تمثل مشاركة الدولة في التعاونية، من خلال مؤسسة التمويل الأصغر. وفي نهاية كل سنة مالية، يدفع كل شاب (مساهم تعاوني في المؤسسة) مبلغًا يمكّنه من شراء جزء صغير من أسهم الدولة في التعاونية. ويشجع برنامج التمويل هذا، باعتباره شراكة تتناقص بالتدريج (مشاركة متناقصة) جميع الشباب (المساهمين المتعاونين) على توفير الجهد اللازم لإنجاح تعاونيتهم، والحصول على حصص الدولة في رأس المال. وتتم إدارة التعاونية من قبل الشباب أنفسهم، وبالإمكان كذلك تصور مرحلة أولية، حيث تتابع مؤسسة التمويل الأصغر طريقة إدارة التعاونية من خلال خدمات خبير متخصص.
- لاحظ أن البرنامج المقترح، يقلل من مشاكل الأخطار المعنوية (aléa moral)، التي ميزت برنامج "أمل"، لأن التوزيع المجاني للمنحة (الأسهم التعاونية) يقع في نهاية الدورة التدريبية للمستفيدين الذين نجحوا في تدريبهم، ويحثهم كذلك على الإدارة الجيدة للتعاونية، وذلك من أجل الاقتناء التدريجي لأسهم الدولة في التعاونية.

(المصدر: Abdelkafi and Nabi, 2017)

5.6. الأسهم ذات الأثر الاجتماعي من أجل عمل خيري حديث وكفئ

1.5.6. الأعمال الخيرية: الزكاة والأوقاف

كيف يمكن أن تستفيد تونس من إمكانات الأعمال الخيرية، للحدّ من الفقر المدقع، وتشجيع التضامن الاجتماعي؟

يمكن للحكومات أن تستفيد من جمع التبرعات من المواطنين والشركات الخاصة، من خلال برامج خاصة تمكن من الاستفادة من مصداقية الاشراف الحكومي، لحل القضايا الاجتماعية على نطاق واسع[303]. وقد أطلقت تونس الصندوق الوطني للتضامن (المعروف باسم 26-26) في سنة 1992، إلا أن هذا الصندوق افتقر إلى المصداقية في غياب قواعد الشفافية والمساءلة. كما تم إطلاق مبادرة وطنية أخرى في سنة 1992، عندما أنشأت الجمعية التونسية للتضامن الاجتماعي[304] صناديق جهوية لجمع وتوزيع الزكاة[305]. ويُنظر إلى الزكاة على أنها "تبرّع خيري وجوبي" يعادل 2,5٪[306] من ثروات الفرد وأصوله[307]. ويُعتبر الدفع السنوي للزكاة تطبيقا للركن الثالث من أركان الإسلام، وملزما للذين تتجاوز ثروتهم السنوية الحد الأدنى[308].

---

[303] Bensousan et al. (2013)

[304] Union Tunisienne de Solidarité Sociale

[305] انظر الهدف 4 على الموقع الإلكتروني www.utss.org.tn " La collecte des ressources de la Zakat (Aumône) - "dans un fonds spécial pour la dépenser suivant les prescriptions religieuses.

[306] هناك نسب أخرى للمنتجات الزراعية ومنتجات التعدين والحيوانات.

[307] النقد والذهب والفضة والاصول والموجودات التجارية، باستثناء رأس المال التجاري طويل الأجل والإسكان المملوك ليس لغاية إعادة البيع.

[308] تسمى هذه العتبة بالنصاب، وهي تعادل 3 أوقية من الذهب (87.48 غ) أو ما يعادلها من النقد.

والمستفيدون من الزكاة مُحدّدون في القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى: *"إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"* (سورة التوبة: 60).

وبالإضافة إلى دفع الزكاة بصفة فردية مباشرة لمستحقيها، أوصى مجلس الشريعة الدولي للزكاة (ISBOZ) باستخدام الزكاة في تمويل مشاريع التنمية، وخدمات التعليم، والرعاية الصحية، من أجل زيادة أثرها الاجتماعي، طالما أن المستفيدين من هذه المشاريع هم أنفسهم المستحقون للزكاة. وأثبتت دراسة[309] أن جمع وإدارة الزكاة بكفاءة، يمكن أن ينقل الفئات التي تعيش على دخل يقل عن 1,25 دولارًا يوميًا، خارج خط الفقر في 20 من أصل 39 دولة منتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي. ومنذ 2011، توالت الدعوات لإنشاء مؤسسة وطنية للزكاة، لجمع وإدارة وتوزيع أموال الزكاة، على المستوى الوطني. ولكن كانت الفكرة عرضة لصراعات سياسية، وأُعتبرت أداة للدعاية السياسية للحزب الإسلامي. وقد اقترحت[310] تجديد مهمة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، في جمع وإدارة وتوزيع أموال الزكاة، من خلال تفعيل الصناديق الجهوية[311] للحد من الفقر المدقع، بالتعاون والتنسيق مع وزارات الشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية. فمن الضروري، تفعيل هذه الصناديق الجهوية، لتحسين التأثير الاجتماعي لأموال الزكاة، وتجنب تسييسها. ويمكن الاستئناس بأفضل ممارسات الإدارة الحديثة لأموال الزكاة على المستوى

[309] Mohieldin et al. (2012)

[310] خلال مشاركتي في اجتماع مجلس التحليل الاقتصادي في جوان 2016.

[311] في سنة 1992، كان من المنتظر أن يرأس والدي الصندوق الجهوي للزكاة في المنستير، ولكن هذا الأخير لم يُفعّل.

الدولي. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، يمكن جمع أموال الزكاة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، التي توجهها لتمويل مشاريع الحد من الفقر المدقع، في سياق استراتيجية التمكين الاقتصادي (بما في ذلك محو الأمية المالية، والتدريب على بعث مشاريع صغيرة بسيطة، وما إلى ذلك).

ويتعرّض إحياء الوقف[312] إلى معارضة شديدة في تونس. وقد كان ألغاه الرئيس الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال مباشرة، حيث اعتبر تجميدا لرأس المال، بسبب فقدان الأصول الوقفية لقيمتها الاقتصادية تدريجيا، دون مساهمة إيجابية، بما فيه الكفاية في الديناميكية الاقتصادية للبلاد. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن غالبية الأوقاف كانت مخصصة لمجموعات من الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الأسر. ومن الواضح أن هذا النوع من الأوقاف (أحباس) غير ذي جدوى للمجتمع. وعلى العكس من ذلك، فإن الأوقاف المخصصة للأغراض العامة، تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، خاصة في مجال المساعدة على الوصول إلى خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية لفائدة المعوزين، في كل من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، حيث يطلق عليها "Endowments"[313]. والأوقاف تختلف عن الزكاة، فهي من الأعمال الخيرية الطوعية، وهي ليس إلزامية للمسلم مثل الزكاة. وكذلك، يمكن لأصحاب الوقف أن يحدّدوا المستفيدين منه. وبالتالي، يمكن استخدام الأوقاف، ليس فقط لتوفير الصدقة للفقراء، ولكن أيضًا لمساعدة القطاع العام على توفير السلع والخدمات الاجتماعية[314].

[312] وجمعه الأوقاف.

[313] Mohieldin et al.(2012)

[314] Syed Ali et al. (2013)

وفي الكويت، وقطر، وسنغافورة، تتم إدارة الأوقاف وفقًا لقواعد الحوكمة الحديثة. حيث تساهم عائداتها في تحقيق فوائد واسعة للمجتمع، من خلال بناء المستشفيات، والجامعات، والمجمعات التجارية، والمكاتب. وفي المغرب، تمول إيرادات الأوقاف بناء البلدات. وإدراكًا لهذه المساهمة الإيجابية في الرفاه الاجتماعي للسنغافوريين، جددت الحكومة قوانين الاستئمان والإطار التنظيمي لتساعد سنغافورة على أن تصبح مركزًا لتطوير الوقف، مما يمكنه من نفس البيئة القانونية للصناديق الخيرية التقليدية[315].

ويمكن استخدام الأوقاف لبناء المؤسسات الاجتماعية والعمومية، التي تمكن من تنمية القطاع الخاص. "فعلى سبيل المثال، يمكن من خلال الأوقاف، تطوير المؤسسات من أجل تحسين الحوكمة، وتطوير معايير المحاسبة، وتوفير التعليم والتدريب، وإنشاء نظام لتسجيل الملكية والضمانات، والمؤسسات لتسوية النزاعات التجارية البسيطة" (Syed Ali *et al.*, 2013, 78). وتقترح (Abdelhady, 2013) إنشاء وقف للأمن الغذائي، متعدد الأطراف، لتحسين الأمن الغذائي في الشرق الأوسط، بحيث يكون الوقف المقترح بمثابة قناة مالية للاستثمار، وتمويل البحوث والتطوير، وبناء القدرات، وتوليد الدخل في القطاع الفلاحي. كما أنه بالإمكان استعماله لتسهيل الوصول إلى التمويل لصغار الفلاحين، وللشركات الصغيرة والمتوسطة، وللأطراف الأخرى عبر سلسلة القيم الغذائية[316]. وأشارت إلى أن هناك أمثلة على الاستخدام الناجح للوقف،

[315] (2007) Tong - عائدات الوقف ساعدت السنغافوريين المحتاجين، من خلال تزويدهم بالأدوية، بغض النظر عن العرق والدين.

[316] Abdelhady (2013)

من قبل المسلمين وغير المسلمين، لتعزيز المصلحة العامة، وتيسير الاستثمار في البلدان المتنوعة ثقافياً وجغرافياً. ومن هذا المنظور، فهي ترى بأنه لا ينبغي تجاهل هذه الأداة، أو التقليل من شأنها. وبالنظر إلى المرونة والمجموعة الواسعة من الخدمات العمومية التي يمكن تمويلها من خلال الأوقاف، من المهم الاستفادة من إمكاناتها الضخمة في إطار استراتيجية الدولة لتنمية اقتصادية مدمجة. واقترح في الفقرة التالية، استخدام الزكاة وأموال الأوقاف، لتمويل البرامج الاجتماعية للدولة من خلال سندات التأثير الاجتماعي.

6-5-2. سندات التأثير الاجتماعي

ظهرت سندات الأثر الاجتماعي (Social Impact Bonds, SIBs) أو ("تمويل الابتكار الاجتماعي" أو "تمويل المشاريع الناجحة") التي هي بمثابة شراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحسين تأثير النفقات العمومية ذات البعد الاجتماعي. ويُعرّف (Helbitz *et al.*, 2016) سندات الأثر الاجتماعي على أنه شراكة بين القطاعين العام والخاص، تُمكّن من توجيه الموارد نحو البرامج الاجتماعية الفعالة، التي تحسن حياة الناس بشكل ملموس. فهي تمكن السلطات العمومية من التعامل مع مسدي الخدمات، لتطوير وتنسيق، وتوسيع البرامج الاجتماعية. وبينما يمول المستثمرون والمتبرعون البرامج منذ بدايتها، تسدد الدولة مبلغ الاستثمار في الأخير، بعدما تتحقق من نجاح البرامج. ويتم تقييم كل برنامج اجتماعي من قبل وكالة مستقلة، تستخدم نتائج ومقاييس الأداء المحددة مسبقًا[317].

[317] Pettus (2013)

ويعمل هذا العقد، القائم على الأداء، على النحو التالي. في الخطوة الأولى، تقرر الحكومة الهدف الاجتماعي الذي تريد تحقيقه (كمقاومة الإجرام، والحدّ من التشرد، ورعاية الأطفال، وتحسين الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتنمية قدرات الشباب، إلخ). ثم، توقع اتفاقية تعاقدية مع وسيط، منشئ لسندات الأثر الاجتماعي[318]. ويقوم هذا الأخير بجمع رأس المال من المستثمرين (المؤسسات أو الأفراد) والمتبرعين (المؤسسات أو الأفراد). والوسيط مسؤول أيضًا عن التعاقد مع مزود الخدمة غير الربحية. وفي حالة تحقيق الأهداف المعلنة في البداية (من خلال التقييم الذي يجريه مقيم محايد، يتم تعيينه لقياس النتائج وحل الخلافات المحتملة)، فإن الحكومة تسدد للمستثمرين أصل وفائدة السندات[319].

لقد تم إطلاق 60 نسخة من سندات الأثر الاجتماعي في 15 دولة حتى جوان 2016. وتم إطلاق أول إصدار من قبل مؤسسة التمويل الاجتماعي في المملكة المتحدة في سنة 2010، بهدف الحد من معاودة الإجرام. وأصدرت البلدان التالية سندات الأثر الاجتماعي في السنوات المشار إليها بين قوسين: الولايات المتحدة، وأستراليا، وألمانيا، وهولندا (2013)، بلجيكا، وكندا (2014) البرتغال، والهند، وسويسرا، والنمسا، وإسرائيل، وفنلندا (2015). وفي سنة 2016، كان لدى المملكة المتحدة أكثر من 30 برنامجًا نشطًا معتمدا على سندات الأثر الاجتماعي على مدار عشر سنوات. وفي نفس السنة، كان لدى الولايات المتحدة أكثر من عشرة

[318] Social Impact Bond Issuer

[319] المرجع السابق.

صناديق استثمار دولية نشطة توجه أكثر من 100 مليون دولار من رأس المال الخاص لحل تحديات اجتماعية[320].

وتتيح سندات الأثر الاجتماعي تعاونًا فعالًا، وقابلا للقياس والمتابعة بين الحكومة، والقطاع الاجتماعي، والمحسنين (philanthropes)، والمستثمرين. وبالتالي، يمكن اعتبار سندات الأثر الاجتماعي، آلية تنقل أخطار البرامج الاجتماعية من الدولة إلى المستثمرين والجهات المانحة. وتسدد الدولة للمستثمرين، فقط في حالة النجاح، المستندة على نتائج واضحة وقابلة للقياس. وتتيح هذه الآلية أيضا توفير المال العام، وتحقيق الأهداف الاجتماعية، في الوقت المناسب. وتقدر مبالغ الزكاة لعينة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بين 1٪ و7,5٪ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي[321]. وعلى افتراض أن مبلغ الزكاة المدفوع من قبل الأفراد التونسيين يساوي 1٪ من إجمالي الناتج المحلي التونسي، فمن الواقعي افتراض أن إصدار سندات الأثر الاجتماعي في تونس قد يجذب نصف هذا المبلغ أو ما يعادل 0,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي (أي حوالي 500 مليون دينار).

[320] Helbitz et al. (2016)

[321] Shirazi et Ben Amin (2009)

3.5.6. إنشاء مؤسسة للتضامن الوطني

أقترح تحويل صندوق التضامن الوطني، الذي أنشأه القانون رقم 92-122، إلى مؤسسة عمومية مستقلة (تسمى مثلا الهيئة الوطنية للتضامن[322] والتي تخضع للمساءلة على غرار مجلس السوق المالية [323]. وتكون هذه المؤسسة الوطنية للتضامن مسؤولة عن تطوير استراتيجية وطنية للتضامن الاجتماعي، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني. ويجب أن تلعب أيضًا دورًا نشطًا في تنفيذ البرامج والمبادرات الوطنية، لتخفيف المشاكل الاجتماعية. ويمكن أن تلعب هذه المؤسسة دور الوسيط الذي يصدر سندات التأثير الاجتماعي، والذي يُجمّع أنواعا مختلفة من التمويلات (بما فيها أموال الزكاة والأوقاف) لصالح برامج اجتماعية حكومية مخصصة ومحدّدة الأهداف.

ويمكن أن تلعب الهيئة الوطنية للتضامن دورًا نشطًا في نقل أفضل الممارسات على المستوى الدولي، فيما يتعلق باستخدام الأموال الخيرية. فالعمل الخيري المغامر (venture philanthropy)، على سبيل المثال، هو مفهوم جديد يستخدم أدوات تمويل المشاريع، لمساندة الشركات الناشئة، والمشاريع الاجتماعية شديدة المخاطر (risky social ventures)[324].

---

[322] Instance Nationale de Solidarité

[323] ويتماشى هذا الاقتراح مع الإعلان الذي أصدره رئيس الحكومة في جويلية 2017، حول إنشاء مؤسسة مستقلة وعمومية، مسؤولة عن تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

[324] http://www.socialinnovator.info/ways-supporting-social-innovation/third-sector/mission-related-investment/venture-philanthropy

الفصل السابع

اندماج تونس في الاقتصاد العالمي

1.7. الاندماج المنهجي في الاقتصاد العالمي

1.1.7. مسار اللحاق التكنولوجي والسياسات القطاعية

ما هي الاستراتيجية التي يجب على تونس أن تتبعها للاندماج في الاقتصاد العالمي؟

يلاحظ ستيغلتز[325] أن البلدان النامية التي نجحت أكثر في الاندماج في الاقتصاد العالمي هي الدول الآسيوية التي فتحت اقتصاداتها ببطء وبتدرج، واستفادت من العولمة لزيادة صادراتها، بترافق مع ظهور أنشطة اقتصادية جديدة. لذلك، لابد لتحرير التجارة أن تُصاغ بطريقة استراتيجية تُمكن تونس من زيادة صادراتها، وتطوير أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية.

ويمكن لتونس أن تستأنس من مسار "الأوز الطائر" (flying geese) للتنمية الاقتصادية في شرق آسيا[326]. وقد لعبت اليابان في التسعينيات من القرن الماضي دور القائد (leader) في هذا النموذج، تلتها بعد ذلك

[325] في كتابه المعنون: "Globalization and its Discontents".

[326] عرف (Kwan, 2002) نمط "الأوز الطائر" للتنمية الاقتصادية كمسار لتحول الصناعات من البلدان الأكثر تقدما إلى البلدان التي تسعى إلى اللحاق بالركب.

الدول الصناعية الجديدة (المعروفة بـNIES وهي كوريا، وتايوان، وهونج كونغ، وسنغافورة) ودول ASEAN-4 (وهي الفلبين، وتايلاند وماليزيا، واندونيسيا) والصين. وقامت الديناميكية الاقتصادية الإقليمية على أساس تخصص كل بلد في التصدير، وفقا لميزاته التفاضلية (avantages comparatifs). وتخصص بلد لا يتناقض مع تطوير بنيته الصناعية، من خلال تراكم رأس المال والتكنولوجيا. ويتم نقل التكنولوجيا من خلال النقل التدريجي للصناعات، من الاقتصادات الأكثر تقدما إلى الاقتصادات التي تسعى للحاق بالركب، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

لاحظ كوان[327] أن عملية لحاق الصين بركب الاقتصاديات التكنولوجية، غيرت مسار تسلسل التخصص في المنتوجات والخدمات المرتكزة على المعرفة. فلقد تمكنت الصين من رفع قدرتها التنافسية ليس فقط في المنتجات كثيفة العمالة، ولكن أيضا في تكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المنتجات المرتكزة على التكنولوجيا. لذلك، من المهم أن تكون لتونس سياسات قطاعية، بالاعتماد على ميزاتها النسبية الحالية والمستقبلية، متعاونة في نفس الوقت مع شركائها الاقتصاديين الدوليين، كلّ حسب تميّزه في القطاعات المستهدفة. ففي هذا الاطار الاستراتيجي وجب تطوير شراكات تونس مع الاتحاد الأوروبي، واندماجها الإقليمي وتعاونها مع الجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وليبيا، في إطار التكامل الإقليمي للمنطقة المغاربية، على أساس التعاون القطاعي[328]. ولتحفيز مثل هذا التعاون

[327] Kwan (2002)

[328] من المتوقع أن يلعب المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (BMICE) دورا نشطا في تفعيل التعاون الإقليمي في المغرب العربي. ويبدو لي ان من المشاريع ذات الأولوية، المساهمة في تمويل إنشاء شركة مغاربية للنقل البحري.

الإقليمي، وجب على البنوك المركزية لهذه الدول تصور آليات مالية تسهل التعاون الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، طورت دراسة (Nabi *et al.*, 2015) آلية لتمويل التجارة البينية والاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وتعتمد الآلية المقترحة على إصدار حقوق سحب مرتبطة بالمبادلات التجارية (T-SDRs) مستوحاة من حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي. وعلى تونس تصور سياساتها القطاعية من أجل توليد ديناميكية لتنويع الصادرات، بالتزامن مع تراكم المعرفة، والتحول إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عالية[329].

ويلاحظ أن المُبرّر لصياغة السياسات القطاعية قد تغير. فأثناء الفترة الممتدة بين السبعينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كان من المتفق عليه عموما، في إطار توافق واشنطن، أنه لا توجد حاجة لسياسات قطاعية (أو صناعية) نشطة[330]. وعُلّل ذلك بأن فشل الحكومات في اختياراتها وفي صياغة تلك السياسات أسوأ من فشل الأسواق. ومع بداية سنوات الألفيين، أصبح التركيز على تصميم الأطر المؤسّساتية التي تمكن التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص لتحديد السياسات والأنشطة. ومن شأن هذا الإطار المؤسساتي أن يمكن الدولة من لعب دورها الاستراتيجي في مرافقة تطوير القطاع الخاص، وبلوغ الاقتصاد إلى مستوى الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع. ولن يكون هذا ممكنا دون استدامة الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية. وفي هذا السياق، لابد من تطوير المُجمّعات (clusters) (في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والأحذية،

[329] انظر Lederman and W. Maloney (2003) و de Ferranti et al. (2002) التي تبين أهمية تنويع الصادرات لنقل التكنولوجيا من خلال تراكم المعرفة.

[330] Fanelli (2014)

والالكترونيات، والصناعات الغذائية، والأدوية، وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات) كركيزة من ركائز السياسات القطاعية في تونس. فمن شأن هذه المُجمّعات أن توفر الإطار الأمثل للتعاون المثمر بين الشركات، والجامعات، والمؤسسات المالية ومؤسسات الدولة. وهذ مهم على وجه الخصوص، في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم قدراتها التكنولوجية، وتحفيز الشراكات بينها للتغلب على العوائق، المرتبطة غالبا بأحجامها الصغيرة، ومنحها فرصة توحيد الجهود المشتركة للاستجابة لاحتياجات الأسواق الوطنية والدولية.

2.1.7. تسهيل دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحسين اندماج تونس في الاقتصاد العالمي؟

إن أحد دعائم نجاح اندماج تونس في الاقتصاد العالمي، هو تحسين مشاركة شركاتها في شبكات الإنتاج العالمية أو سلاسل القيم العالمية (Global Value Chains, GVC). إنّ سلاسل القيمة العالمية توفر فرصا تجارية جديدة للشركات التونسية، خاصة مع الشركات المتعددة الجنسيات من الاقتصادات الناشئة، التي من المتوقع أن تكون الركائز الرئيسية لسلاسل القيم العالمية[331]. ووفقا لدراسة (Kowalski *et al.*, 2015) فإنه بإمكان تونس تحسين مشاركتها في سلاسل القيم العالمية بنسبة لا تقل عن 15٪ في حالة وجود سياسات تجارية أكثر تحررا. والأهم

[331] ITC (2014)

من ذلك، هو زيادة كثافة المشاركة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، التي من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة صادرات السلع الوسيطة[332]. وكما أشرنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب، فإن تونس حسنت من قدراتها الإنتاجية المرتكزة على المعرفة. فلقد تحسن ترتيبها المتوسط (بين 120 بلدا) وفقا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index) من 63,5 خلال الفترة 2000-2005 إلى 46 خلال الفترة 2011-2014، حتى أصبح مجال القدرات الإنتاجية المرتكزة على المعرفة للاقتصاد التونسي، مقتربا أكثر من مجالات الاقتصاد الماليزي (ذي الترتيب 31,3) والاقتصاد التركي (ذي الترتيب 42,3). ومع ذلك، يجب على تونس، مثلها مثل العديد من الدول النامية، التسريع في تخفيض تكاليف التجارة الخارجية[333]، التي تواجه قطاعها الخاص، من أجل تحفيز المكاسب الإنتاجية، وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. وتشمل هذه التكاليف عدم كفاءة العمليات الإدارية بشكل عام، وعلى الحدود بشكل خاص، وتعقيد القوانين المنظمة، والرسوم الجمركية، والحواجز غير الجمركية، وكذلك نوعية خدمات النقل العابر، وتكاليف الطاقة، والخدمات المالية والاتصالات.

ومن المُهمّ أن تلعب الدولة دور المُيسّر (facilitateur) من خلال دعم الإجراءات المكلفة للشركات الصغيرة المتوسطة. فيمكن أن يتّخذ هذا الدعم، على سبيل المثال، شكل دعم مالي للحصول على التصديق

[332] برهنت دراسة (Kowalski et al., 2015) أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ودول افريقيا الغربية والوسطى (WCA) لديها أقل من 20 ٪ من كثافة الصادرات في شكل سلع وسيطة، وهو أقل بكثير من المعدّل العالمي الذي يقارب 50 ٪.

[333] تشكل تكاليف التجارة الخارجية أهم عقبة أمام البلدان النامية للاستفادة من الفرص المتاحة لها على المستوى الدولي (Wilson et al., 2003).

والامتثال للمعايير الدولية، والمتطلبات التقنية. ومن المهم أيضا، تمكين الشركات المحلية من تزويد السلع والخدمات إلى الشركات الأجنبية المقيمة في تونس. وهذا يتطلب، بطبيعة الحال، القضاء على الحواجز بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية وتلك الموجهة للأسواق الخارجية (offshore). وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة (*Ahn et al.,* 2011) التي بينت أنّ الوسطاء (intermédiaires) يلعبون دورا هاما في تسهيل التجارة. وفي حالة الصين، بلغت مساهمتهم في سنة 2005 حوالي 20٪ من الصادرات. فيمكن للحكومة التونسية تشجيع ظهور الوسطاء العصريين ذوي الكفاءة، من أجل تسهيل الصادرات من الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة، دون تعريضها مباشرة إلى عمليات التصدير المكلفة. وفيما يخص خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ستساعدها على اقتحام الأسواق العالمية، وفي بعض الأحيان تجاوز الأسواق المحلية[334]. لذلك على الحكومة التونسية أن تزيد من توفر التقنيات الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وهناك محور مهمّ آخر للتدخل الحكومي، وهو تيسير الوصول إلى تمويل التجارة الخارجية. وفي هذا السياق يبين تقرير للبنك الدولي[335] أن 40٪ من الشركات التونسية ترى أن الوصول إلى التمويل البنكي يمثل عقبة رئيسية، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008. وبالنظر إلى النمو البطيء، والتنوع الضعيف للصادرات التونسية (مع عجز كبير في الحساب الجاري)، أقترح تطوير برنامج تسهيل الحصول على التمويل البنكي لصالح

[334] ITC (2014)

[335] World Bank (2013)

المؤسسات المصدّرة. فالحصول على التمويل التجاري يعتبر عاملا مهما في تحسين القدرة التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة[336]. فلقد قدَّر استطلاع أجراه البنك الآسيوي للتنمية في سنة 2016، غطى عينة من 337 بنك من 114 دولة، أن فجوة تمويل التجارة الدولية تقدر ب 1,6 تريليون دولار. وبين أن 56٪ من طلبات تمويل التجارة المتأتية من الشركات الصغيرة والمتوسطة يتم رفضها، وهو معدل أعلى بكثير من نسبة الرفض التي تواجه الشركات الكبيرة المقدرة بـ34٪، أو تلك التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات المساوية لـ10٪. والأكثر إثارة للاهتمام، أن الشركات التي شملها الاستطلاع تؤكد أن تحسين تمويل التجارة بنسبة 25٪ سيمكنها من توظيف 20٪ أكثر من العمّال[338,337].

2.7. اعتماد منهجية حذرة لتحرير حساب رأس المال

هل أن تحرير حساب رأس المال مفيد للدول النامية؟

في أوائل التسعينات من القرن العشرين، دعا العديد من الاقتصاديين إلى التحرير السريع لحساب رأس المال مؤكدين على آثاره الإيجابية على

---

[336] Jinjarak, Y. et al. (2014)

[337] Di Caprio et al. (2016)

[338] في دراسة مع زميلي في البنك الإسلامي للتنمية (سابقا) عبد القادر شاشي، اعددنا استبيانا من أجل التعرف على أهم العوامل المقيدة للتجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي، خلال المنتدى رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في المغرب في فيفري 2013، حول تيسير التجارة من قبل لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري (COMCEC). وقد وزعنا الاستبيان على المشاركين الـ 22 (إدارة الجمارك (6)، وزارة التجارة والإدارة العامة (14)، مشغلي نافذة واحدة (2)) الذين ينتمون إلى 17 دولة (من دول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان العربية، ودول غرب ووسط إفريقيا، وجنوب شرق آسيا). فتوصلنا إلى أن أهم العوامل المقيدة للتجارة البينية هي التالية: "عدم كفاية خدمات النقل واللوجستية، تلها الوصول إلى تمويل التجارة، وائتمان الصادرات أو التأمين". لذلك، ليس من المستغرب أن اجتماع المجموعة الاستشارية الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي حول تعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في نفس المكان وفي نفس المناسبة، أوصى بإنشاء مخططات الدعم المالي للتجارة، باعتبارها واحدة من العوامل الدافعة لتسريع ديناميكية التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي.

القطاع المالي[339]. في ذلك الوقت، كان صندوق النقد الدولي ينصح باتباع منهجية "الانفجار الكبير" في تحرير حساب رأس المال، مع الاعتراف بضرورة التحرير المالي المحلي (liberalisation financière interne) أولا. وبعد الأزمات المالية، التي وقعت في العديد من البلدان النامية[340] نتيجة لتسريع انفتاح حساب رأس المال، قلت مصداقية "الانفجار الكبير". وبالتالي، أصبح صندوق النقد الدولي يؤكد على أخذ الحيطة والحذر عند تحرير حساب رأس المال منذ 1999، حتى أصبحت الأصوات الداعية للحذر داخله أكثر هيمنة[341]. ويُقر (DeLong, 1998) أن تحرير حساب رأس المال ساعد بعض الاقتصادات الناشئة على الرفع من مستويات إنتاجيتها ومعايير المعيشة، ولكنه يلقي باللوم على التدفق الحر لرأس الأموال، الذي تسبب في أزمات مالية دولية كبرى كل عامين. ويعتبر (Panagariya, 1998) أن معظم فوائد حرية تنقل رأس المال يمكن تحقيقها عن طريق التنقل الجزئي الذي يستهدف استثمارات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويحلل (Aizenma, et al., 2010) خيارات الدول النامية فيما يتعلق ب"المعضلة المثلثة" (trilemma) والمتمثلة في استحالة التوفيق بين 1) مرونة سعر الصرف، 2) استقلالية السياسة النقدية، و 3) التحرير الكلي لحساب رأس المال. ووجدوا أن هناك "مجالا وسطا" حيث تقترن سياسة الانفتاح النسبي لحساب رأس المال، مع استقلالية نسبية للسياسة النقدية، ومرونة معدّلة لسعر الصرف (وهو ما يتطلب حجما كبيرا من

[339] Guitián (1999)

[340] من بين الأزمات المالية التي وقعت في البلدان متوسطة الدخل خلال التسعينيات، يمكن التذكير بأزمة المكسيك في 1994- 1995، وأزمة تركيا في سنة 1994، وأزمة شرق آسيا في 1997-1998.

[341] IMF (2005)

احتياطي العملة الصعبة)[342]. وظهر تدريجيا توافق واسع بين الاقتصاديين[343] حول المتطلبات الأساسية لتحرير حساب رأس المال وتوقيته. ولقد أصبح من المُسلَّم به، أن الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للانفتاح الناجح على الأسواق المالية هي: تحرير واسع للتجارة الخارجية، واستقرار نسبي للاقتصاد الكلي، وإطار قانوني ومؤسساتي فعال، وخاصة فيما يخص الرقابة المصرفية، وهيكلة سوق الصرف[344].

1.2.7. تسلسل وسرعة تحرير حساب رأس المال

إن تسلسل تحرير رأس المال مهم جدا في تحديد أداء الاقتصاد الكلي. ولقد أصبح من المقبول الآن أن يُبدأ بتحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والخطوة الثانية هي تحرير تدفقات الاستثمارات في سوق المال، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تطورها. ولا بدّ للنظام المالي المحلي أن يكون قادرا على وضع استراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر الناشئة عن زيادة تقلبات أسعار الفائدة و/أو أسعار الصرف التي لا تؤثر فقط على المؤسسات المالية، وإنما أيضا على الشركات غير المالية، وعلى المستهلكين الأفراد[345]. في هذه المرحلة، يجب تطوير سوق السندات الحكومية، التي تساعد على تمكين التعقيم (stérilisation) الفعال للتدفقات المالية. والخطوة التالية تتعلق بتحرير تدفقات الديون، بدأً بتدفقات الديون طويلة الأجل، ثم تأتي بعد ذلك التدفقات قصيرة الاجل. ويتحقق بعدها تحرير تدفقات

[342] أظهرت دراسة (Nabi and Diop, 2011) أن تدنّي حرية تنقل رأس المال يقلل من تقلبات الهدف الرئيسي للبنك المركزي (الناتج أو التضخم) في ظل استهداف نظام التضخم "المعدل" (حيث يتم تعديل هدف التضخم مؤقتًا بحركة سعر الصرف).

[343] مثل (Obstfeld, 2009) و (Yu, 2008)

[344] Obstfeld (2009)

[345] Gibson et al (2006)

رأس المال الخارجة وذلك على التوالي للشركات ومؤسسات الاستثمار والأفراد. *ولكن ما هي السرعة التي يجب أن تتم بها هذه الخطوات، وما هو نوع المسار الأمثل الذي يجب اتباعه؟*

يرى المدافعون عن الطريقة التدريجية، أن تحرير رأس المال ليس هدفا في حد ذاته، وينبغي أن يُنفذ بالتوازي أو بعد بناء المؤسسات الاقتصادية، وتقوية الأسواق المالية[346]. وتكشف الدراسات القياسية أن تحقيق الفوائد المرجوة من هذه العملية، يتطلب أن ينفذ الانفتاح المالي وفقا لاستراتيجية متسلسلة، وفي وجود أرصدة كافية من احتياطي العملة الصعبة، وإذا لزم الأمر أن يكون ذلك في تناغم مع إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي[347]. وفي كل الأحوال، يتطلب الاستقرار والنمو المستدامين في البلدان النامية، بنية مؤسساتية قوية. وبالتالي، تتعرض هذه البلدان لجدلية الاختيار الصعب. فبدون التحرير المالي الخارجي، قد تأخذ عملية بناء مؤسسات قوية قد وقتا أطول بكثير. ومع ذلك، فإن الانفتاح لن يحقق فوائده في ظل بيئة مؤسساتية متخلفة، وقد يكبد الاقتصاد تكاليف باهضة[348]. فمن المحتمل أن ينجرّ عن تحرير رأس المال بسرعة تفوق بقية الإصلاحات السياسية، تعرّض البلد لأزمة مالية بسبب التحولات المفاجئة في ثقة المستثمر الأجنبي في صلابة التوازنات الكلية وقدرة الحكومة على الدفاع على قيمة عملتها. وفي الوقت نفسه، يجب الحذر من اتباع نهج تدريجي وبطيء لتحرير رأس المال. وكما لاحظ (Prasad, 2009) قد يكون النهج التدريجي غير مناسب، إذا أدّى إلى خلق

[346] Prasad & Rajan (2008) و Kim & Yang (2008)

[347] Obstfeld (2009)

[348] Prasad et Rajan (2008)

مقاومة من أصحاب المصالح المكتسبة، أو إلى تعقيد النظام الاقتصادي بحيث يولد الإصلاح الجزئي تشوهات كبيرة.

2.2.7. تحرير حساب رأس المال في تونس

أين وصلت تونس في مسار تحرير حساب رأس المال، وما هي الخطوات التالية؟

بدأت تونس منذ أوائل التسعينات عملية التحرير التدريجي لحساب رأس المال. واعتمدت استراتيجيتها على منهجية ذات ثلاث مراحل. أمّا المرحلة الأولى التي أوشكت على الاكتمال، فهي تشمل إزالة جميع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل غير المقيمين، والسماح لغير المقيمين بالاستثمار في السوق المالية التونسية. ومن المتوقع أن تتعلق المرحلة الثانية بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من تونس باتجاه الخارج، والاستثمار في الأسواق المالية الخارجية من قبل المؤسسات الاستثمارية التونسية. أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي تخص قابلية التحويل بالكامل للدينار التونسي (convertibilité totale du dinar)، بالتوازي مع تحرير استثمارات التونسيين في الأسواق المالية الأجنبية، وتوفير القروض من قبل المقيمين لغير المقيمين. ومن الواضح أن الوضع الحالي للاقتصاد التونسي ليس مناسبا بعد لمزيد من التقدم في مسار تحرير حساب رأس المال. ففي الواقع، ينبغي على تونس أن تعمل على استقرار أساسيات الاقتصاد الكلي، وتسريع الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، وتحديث القطاع المالي، وتعزيز السلامة المالية لنظام البنوك، واعتماد إطار السياسة النقدية الجديد (استهداف التضخم)، وتحسين مرونة نظام سعر

الصرف، والحد من مستوى المديونية الخارجية، والوصول إلى وضع يكون فيه ميزان المدفوعات صلبا.

الفصل الثامن

نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة

1.8. إدارة المعرفة من قبل "دولة ابتكارية"

"ما دور الدولة التونسية في إدارة المعرفة من أجل تحويل تونس إلى "اقتصاد قائم على المعرفة"؟

إنّ الرؤية التي ينبغي أن تُبنى عليها الاستراتيجية التنموية لتونس هو اقتصاد قائم على المعرفة بحلول سنة 2030. ولا بُدّ للدولة أن تلعب دورا نشطا في تحقيق هذه الرؤية، محفّزة محركات التحول الاجتماعي والاقتصادي العميق، لوضع المعرفة والابتكار في صلب المجتمع. فهذا التّحول لا يمكن أن يقوده القطاع الخاص والأسواق فقط، حيث أن هنالك مجال للاستثمار العمومي المكثف، لبناء البيئة المناسبة (المؤسسات، والحوافز، والبنية التحتية، والبرامج الوطنية، الخ.). وكنت قد أشرت في الفصل الثاني، عند تشخيص الاقتصاد التونسي، أن البلاد حسنت قدراتها الإنتاجية المعرفية، حيث تغيّر معدّل ترتيبها من 63,5 في الفترة 2000-2005 إلى 46 من بين 120 بلدا خلال الفترة 2011-2014[349]. ومع ذلك، فإن الاقتصاد التونسي لا يزال بعيدا عن الجبهة (frontière) التكنولوجية. فتونس لديها القدرة على أن تصبح قائدا إقليميًا في مجال

[349] بحسب ترتيب Hausmann et al. (2014).

الابتكار وريادة الأعمال، إذا تمكّنت من إطلاق إمكانات رواد الأعمال الطموحين منهم[350]. وحتى تتمكن تونس من إطلاق إمكاناتها التكنولوجية، فعليها أن تلعب دورا حاسما في تشجيع وتحفيز الابتكار، بإيجاد وصياغة أسواق جديدة. وكما لاحظت (Mazzucato, 2016)، لعبت الدّولة دور القائد في ريادة الأعمال في أشهر مراكز الابتكار في العالم، حيث قامت بتصميم وتمويل إنشاء العديد من المجالات الجديدة[351]. و لعب الاستثمار العمومي دورا مركزيا في ظهور العديد من الابتكارات عالية التقنية[352]، كما هو الحال في تطوير التكنولوجيا الخضراء. وبناء على هذه التجارب الناجحة فإنه بإمكان تونس أن تكون رائدة في مجالات تكنولوجية محددة. ولذلك لابدّ أن تبني رؤية مستقبلية حول طبيعة الاستثمارات العمومية اللازمة لدفع النمو الاقتصادي في المستقبل، بالتركيز على تلك المجالات.

وستتحدد سرعة تحول تونس إلى اقتصاد قائم على المعرفة، بمدى فاعلية استراتيجية الدولة في وضع المعرفة في صميم الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية لتونس. ومن المتوقع أن يمرّ هذا التحول الناجح بمرحلة اولى تُركز على تحسين كفاءة نظام الإنتاج الحالي (خاصة في القطاعات ذات الكثافة المعرفية المنخفضة) مع تعزيز الشركات القائمة على المعرفة، وتشجيع ظهور شركات جديدة مبتكرة في مختلف القطاعات. فعلى تونس أن تركز على تشجيع رأس مال الابتكار في القطاعات ذات الأولوية، مثل الطاقة المتجددة، وتحلية المياه، والزراعة، بالإضافة إلى القطاعات الكلاسيكية (مثل الصناعات الغذائية، والأدوية، وتكنولوجيا المعلومات

[350] World Bank (2014)

[351] تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الخضراء.

[352] الإنترنت، نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، الشاشات التي تعمل باللمس، والتعرف على الأصوات بمنظومة (SIRI).

والاتصالات، والنسيج والملابس، والميكانيك والإلكترونيات، إلخ). ونظرا لندرة مواردها المالية، فإنه على الدولة أن تشجع الشراكات مع الشركات الدولية المتقدمة تكنولوجيا والتي لها قدرة على الولوج الواسع إلى سلاسل القيم العالمية (chaînes de valeur mondiales).

ويتطلب الدور النشط للدولة أيضا هندسة آليات مالية جديدة، من أجل دعم الاستثمار العمومي في الأنشطة المرتكزة على الابتكار وذات المخاطر العالية. وتقترح (Mazzucato, 2016) إنشاء صندوق للابتكار العمومي، لإدارة الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة المحفوفة بالمخاطر. وتعتبر أن إيجاد مثل هذا الصندوق سيمكن من التغلب على أوجه القصور الحالية لآلية التمويل العمومي، التي تعمم المخاطر وتخوصص الأرباح. وقد تم اقتراح آليات مالية أخرى، مثل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) في الفصل السادس.

2.8. ما هي محركات اقتصاد المعرفة ؟

إن خلق الثروة عملية معقدة، تتطلب التظافر المتزامن لعدد كبير من العوامل، مثل رأس المال المادي (K)، والعمل (L)، ورأس المال البشري (H)، والمعرفة والبحث والتطوير(R&D)، والجوانب التنظيمية للإنتاج، وعمليات التسويق، والتشبيك، إلخ. وكثيرا ما قلل الاقتصاديون من هذا التعقيد، خاصة عند شرحهم للنمو الاقتصادي، من خلال التركيز على التراكم في عوامل الإنتاج (K، L و H) وتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (PTF). ويشمل تطوّر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج جميع

العوامل المتبقية، فينتج عن التقدم التكنولوجي و/أو على الكفاءة الإنتاجية العالية[353].

وفي السنوات الأخيرة، ظهر الرأس المال الرقمي كمحرك مهم إضافي للنمو الاقتصادي. ويشمل رأس المال الرقمي ثلاثة أبعاد: (1) البنية التحتية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[354]، (2) البيانات الرقمية، وقواعد البيانات، والبحث والتطوير، وحقوق الملكية الفكرية، (3) المهارات التقنية الرقمية[355]. يشمل البعد الأول الأصول الملموسة، في حين يشمل البعدان الآخران الأصول الرقمية غير الملموسة. ومؤخرا، بينت التقديرات[356] أن الرأس المال الرقمي هو مصدر ما يقرب من ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مساهمة الأصول غير الملموسة تقدر بالثلثين، ومساهمة الأصول المادية الملموسة بالثلث)[357]. واعتمدت التقديرات على تعريف موسع للناتج المحلي الإجمالي الرقمي، يتجاوز قياس البنية التحتية التكنولوجية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، ومعدلات ولوج الانترنت ذات التدفق العالي. وبدلا من ذلك، فإنه يشمل الزيادة في القيمة المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية، الناتجة عن الرأس المال الرقمي، مع الأخذ بعين الاعتبار

[353] يحسن التقدم التكنولوجي حدود الإنتاج، ويوسع نطاق إمكانيات الإنتاج. إلا أن كفاءةً إنتاجيةً أعلى تحدث عندما يحسن الاقتصاد الطريقة التي يستخدم بها الموارد المتاحة، ويقلل من اهدار الموارد، ويعتمد أفضل ممارسات الإدارة المتاحة والتقنيات (من خلال التعليم ونشر المعرفة واستيعابها).

[354] الخوادم (serveurs)، وأجهزة التوجيه الالكتروني، ومنصات الشراء عبر الإنترنت، وبرامج الإنترنت الأساسية.

[355] Dimick (2014)

[356] Accenture (2016)

[357] توضح الدراسة أن رأس المال الرقمي يولد نموًا اقتصاديًا من خلال تسارع التأثير على إنتاجية العمل، بالإضافة إلى تكثيف رأس المال. وتبين أن الفارق الزمني الذي يبرز فيه التأثير الإيجابي لرأس المال الرقمي على إنتاجية العمل هو حوالي 15 سنة. وفي المقابل، فإن الفترة الزمنية قدّرت بـ 80 عامًا للمحركات البخارية، وبـ40 عامًا للكهرباء، وبـ20 عاما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليدية.

استخدام المهارات الرقمية، والمعدات، والسلع الوسيطة، والخدمات، في إنتاج جميع السلع والخدمات.

لذلك، من الواضح أن رأس المال الرقمي أصبح محركا مهما للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة. ففي فرنسا مثلا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل سنوي يقدر ب 5٪ خلال الفترة 2010-2013. وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدّل سنوي بـ 2٪ فقط[358]. وقُدِّر متوسط الاستثمار السنوي في رأس المال الرقمي بحوالي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأربعين الأكثر تقدما. بينما كانت الاستثمارات في الأصول الرقمية غير المادية أعلى مرتين من الاستثمارات في الأصول الرقمية المادية. ويعتبر رأس المال الرقمي غير المادي محركا مهما للابتكار مساهما بنحو 60٪ من رأس المال الابتكار، جنبا إلى جنب مع رأس المال البشري[359] الذي يساهم بنحو 24٪، ورأس المال الرقمي المادي الذي يساهم بنحو (16٪)[360]. وبالتالي، فإنه من الضروري بالنسبة لتونس أن تُسرّع تراكم رأس مال الابتكار، من أجل اللحاق بالبلدان المتقدمة. ويعتبر دور الدولة حاسما لتفعيل ديناميكية تراكم رأس المال الابتكار، وذلك لتطوير استراتيجية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تسريع تراكم رؤوس الأموال الرقمية والابتكارية.

[358] McKinsey (2014)

[359] بما في ذلك الاستثمارات في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، وبرامج التعليم والتدريب.

[360] Bughin and Manyika (2013)

3.8. اعتماد استراتيجية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تراكم رأس المال الرقمي

لقد طورت كثير من البلدان استراتيجيتها الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال تستند استراتيجية سنغافورة لبناء بلد ذكي (Smart Nation)، على تنمية القدرات في البنية التحتية الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المعتمدة على التكنولوجيا، وتطوير الكفاءات في هذا المجال، وكذلك على الحوكمة الرشيدة. وتشير دراسة المؤسسة الدولية للتنمية في سنغافورة[361] إلى سعيها لبناء أول دولة ذكية في العالم، تهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والمؤسسات. ومن أجل خدمة احتياجاتهم الحالية والاستعداد لاحتياجاتهم المستقبلية، فإن الحكومة تتحرك وفق نهج استباقي، يوسع من استخدام التقنيات للعيش والعمل والترفيه. ويتم تفعيل هذا النهج من خلال منهجية سلسة، لبناء منصة تكنولوجية قائمة على سهولة ربط الاتصال، وجمع البيانات، والمشاركة الفعالة، وتوليد الأفكار.

ولا تزال الحكومات التونسية المتعاقبة تؤكّد على أهمية تحسين مساهمة رأس المال الرقمي في الاقتصاد. وقد اعتبرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محفزا مهما للنمو الاقتصادي المدمج، القائم تدريجيا على الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية. وقد أُطلقت "تونس الرقمية" في سنة 2014، كخارطة طريق تشاركية في إطار خطة وطنية، تهدف إلى جعل تونس مرجعا دوليًا للتقنيات الرقمية، ولتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كمحرك للتنمية الاجتماعية

[361] IDA Singapore (2015)

والاقتصادية. ويعد البرنامج الوطني الرائد "تونس الذكية" (Smart Tunisia) جزءًا من هذه الخطة، وقد اتخذ شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص[362]. ورؤية تونس من خلال "تونس الذكية 2020" هي أن "تصبح مرجعية رقمية دولية، وأن تجعل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محركا هاما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية".

ويعكس برنامج التحول الرقمي لتونس "e-transform Tunisia" رؤية السلطات العمومية، بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير اقتصاد البلاد. ويهدف هذا التحول إلى تحسين القدرة التنافسية للشركات في جميع القطاعات، من خلال دعم الاستثمار في شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، وتشجيع الأنشطة الخدماتية المعتمدة عليها (ICT-enabled services). ولتحقيق هذه الأهداف، تجهز البلاد (من خلال وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد) القانون الرقمي (code digital) والذي يشمل العديد من الركائز[363]. وقد اقترحت بالتعاون مع زملاء آخرين، المحاور التالية، ضمن الركائز الاجتماعية والاقتصادية للقانون الرقمي: (1) تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من لعب دور أفقي عبر كافة القطاعات لتحقيق تنمية مستدامة مدمجة، (2) محو الأمية الرقمية وبناء القدرات والبحث والتطوير، (3) الاستثمار وريادة الأعمال في القطاع الرقمي، (4) البنية

[362] بلغت ميزانيتها 500 مليون يورو، وهي تهدف إلى توليد 50000 وظيفة في خمس سنوات في قطاعات موجهة للسوق الداخلية، والسوق الخارجية. وفي 2017، التزمت 30 شركة من الشركات الموجّهة للسوق الخارجية، بتوظيف 3000 من خريجي الجامعات على مدى خمس سنوات.

[363] أتيحت لي بهذه المناسبة الفرصة لتبيين أهمية أن يتضمن القانون الرقمي، المبادئ والقيم والآليات المؤسساتية التي تضمن استدامته وتطوره السلس. كما دُعوت للمساهمة في تطوير الركائز الاجتماعية والاقتصادية لمشروع القانون الرقمي.

التحتية، والخدمة الشاملة والفجوة الرقمية، و(5) سوق العمل وآليات التمكين الاقتصادي[364].

وبعد تحليل الركنين التاسع والعاشر من "التقرير العالمي عن تكنولوجيا المعلومات المعنون "الابتكار في الاقتصاد الرقمي"[365]، اقترحت توصيات إضافية، لإثراء مشروع القانون الرقمي. ففيما يتعلق ببعد " طلبات براءات الاختراع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، أوصيت أن تقوم السلطات التونسية بتشجيع ودعم حصول الباحثين التونسيين على براءات الاختراع، على المستوى الدولي. وفيما يتعلق بـ "تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" على سهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية (مثل الصحة، والتعليم، والخدمات المالية)، اقترحت تصور آليات تنسيق بين مختلف الوزارات ومشغلي الاتصالات من أجل توليد مثل هذه الآثار. فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد تطوير برنامج وطني يعنى بتسهيل تمويل المشاريع المبتكرة، التي تهدف تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق الريفية. ومن أجل "توصيل الإنترنت إلى المدارس"، من المهم تحديد هدف ربط جميع المدارس الحكومية التونسية بالإنترنت، بحلول سنة 2025، وإطلاق مبادرة وطنية لتشجيع وتطوير تطبيقات تربوية قائمة على المناهج التعليمية الوطنية. ولتعزيز كفاءة "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة" لابد من تسهيل جميع العمليات البيروقراطية، وجعلها هدفا يُحقّق وفقًا لخريطة طريق تمتدّ على خمس سنوات، تفصّل مسؤولية مختلف الأطراف المتدخلة.

[364] تم اقتراح حوالي 100 مقياس في علاقة بتلك المحاور.

[365] GITR (2016)

ومن المهم أيضًا تحسين ترتيب تونس في "مؤشر المشاركة الإلكترونية" الذي يقيس الجودة والملاءمة، وكفاءة المواقع الحكومية في توفير المعلومات عبر الإنترنت، والأدوات التشاركية والخدمات لمواطنيها. لهذا الغرض، اقترحت إنشاء وكالة مستقلة، تكون مسؤولة على الإشراف ومتابعة رقمنة الإجراءات الإدارية، وقياس رضا المواطنين، عن طريق مقياس ربع سنوي لترتيب الخدمات الإدارية المختلفة، وكذلك الخدمات المقدمة عبر الإنترنت من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت. إن تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management)، لتعزيز المنافسة ووضع الحوافز لتحسين آداء الإدارات والوكالات العمومية، سيكون مفيدا للغاية في هذا الصدد.

وتوصي دراسة "تونس تتحول: الحتمية الرقمية"[366] بما يلي: (1) إرساء حوافز مالية، ضريبية، وتقنية لدعم التحول الرقمي للمؤسسات، (2) تعزيز التعاون بين المؤسسات فيما بينها، وتسهيل تنقل الموظفين بين القطاع الخاص و القطاع العام (من أجل توليد عوامل خارجية إيجابية، تتعلق بنشر مهارات رقمية غير ملموسة)، (3) إنشاء "أكاديمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" لبناء المهارات الرقمية للعاملين في القطاع الخاص والقطاع العام، (4) تعديل قانون الشغل من أجل الأخذ بعين الاعتبار تأثير التحويل الرقمي على العمّال وعلاقتهم مع أرباب العمل، (5) ضمان أمن العقود الإلكترونية، ووضع إطار ضمان الثقة الرقمية، (6) تحديد مسؤوليات الأطراف المشاركة في فضاء الأنترنت فيما يتعلق بخصوصية المعلومات الخاصة، (7) صياغة تنظيم مؤسساتي لفضاء الإنترنت من

[366] IACE (2016)

خلال منظمات مستقلة تضمن الحرية وعدالة المنافسة فضلا عن ثقة المستخدمين من المواطنين، و كذلك أخلاقيات التعامل في مختلف القطاعات، (8) إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بشكل عام، وتلك المتعلقة بالاستخدام غير المشروع لقواعد البيانات والبرمجيات بصفة خاصه.

4.8. تحسين بيئة (écosystème) التعليم والبحث و التطوير

كما لاحظنا عند تشخيص الاقتصاد التونسي (في الفصل الثاني)، يجب أن يكون تحسين جودة التعليم أحد أهم أولويات البلاد. وأعتقد أن إصلاح مؤسسات التعليم العمومي يجب أن تحكمه نفس مبادئ إصلاح القطاع العام بشكل عام: اعتماد آليات الحوكمة الحديثة، بما في ذلك الحوافز المناسبة، وآليات المساءلة. ومن المهم أن تطور الوزارات المكلفة بالتعليم والبحث العلمي إطارًا للحوكمة، يشتمل على ما يكفي من آليات لتحسين كفاءة وأداء المدارس والمؤسسات[367]. ولا يقل أهمية تطوير آليات مالية، تمكن من توجيه/جمع التمويلات إلى المدارس ومؤسسات التعليم العالي والبحث، وفقا لنتائج أدائها وكفاءاتها.

لقد حان الوقت منذ أمد لتحديث منهجية تقييم تلاميذ المدارس، والمعاهد الثانوية، وطلبة الجامعات، لتشجيع العمل الجماعي، والتفكير النقدي، والإبداع، والانفتاح على الجوانب متعددة الأبعاد للعلوم والإنسانيات. ولا يجب أن يكون الطلبة ملزمين بحفظ الدروس، ولكن ملاحظين للمشكلات بفكر نقدي، ينمون قدراتهم على التحليل والنمذجة وتصور حلول مبتكرة، قادرين على الاقناع، ومتحصلين في الآن نفسه على

367 بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الترتيب على المستوى الوطني من أجل زيادة المنافسة، وتحسين نوعية التعليم والبحث، وكذلك العلاقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية.

المعارف بصفة مسترسلة. ويُعدّ تحديث المناهج البيداغوجية أمرًا ضروريًا لتزويد الطلاب بالحيوية. ولابد للشباب من الانفتاح على الأدب، والفلسفة، والتاريخ، لتحفيز قدراتهم الإبداعية، وإبداعهم في المجتمع[368]. ولابد من إحياء علاقة الأفراد بالإنسانيات، لمساعدتهم على تحقيق حياة مرضية ومثمرة[369]. علاوة على ذلك، إن الافتقار إلى روح الابتكار في الوقت الحاضر، يرجع إلى عدم كفاية تطوير المهارات اللينة (soft skills)، بما في ذلك القدرة على التفكير بشكل مبدع، وتطوير حلول مبتكرة للتحديات المعقدة، والتكيف مع البيئة المتغيرة[370]. ويمكن كذلك تحسين روح الابتكار، وديناميكية التونسيين، عن طريق الإستفادة من الأدمغة التونسية المهاجرة، والشراكة معهم في جميع أنحاء العالم، وتشجيع نشر معارفهم.

ومن المهم الإشارة إلى أن الآداء الجيد نسبيا لتونس في مجال البحث العلمي[371] يقابله ضعف من حيث الابتكار، بسبب عدم وجود بيئة (écosystème) متكاملة تحثُّ على الابتكار والتعاون بين المخابر الجامعية و المؤسسات الاقتصادية. وعلى الرغم من وجود وكالات متعددة، وبرامج وطنية لتشجيع الابتكار، إلا أن القطاعات الاقتصادية تبقى قليلة الاعتماد على المعرفة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، وعلاقاتها بمراكز البحوث الجامعية نادرة. وقد نشرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

[368] Phelps (2014)

[369] يذكّر (Phelps, 2014) بأهمية ديناميكية السكان (من رغبة وقدرة على الإبداع) في تحفيز الابتكار في المملكة المتحدة والولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا وفرنسا، في وقت لاحق من القرن التاسع عشر.

[370] المرجع السابق.

[371] خاصة فيما يتعلق بنسبة الاستشهاد (citation) بالأبحاث العلمية عن كل فرد، وكذلك نسبة الاستشهاد لكل بحث ومؤشر h (ولمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 2).

في أكتوبر 2017، دليلا حول الأولويات والاتجاهات المستقبلية والمبادرات في مجال البحث للفترة 2017-2022، يحدد ستة محاور بحث ذات أولوية وطنية: (1) الطاقة والمياه والأمن الغذائي، (2) التعليم والثقافة والشباب، (3) الصحة، (4) الرقمنة والصناعة 4.0، (5) الحكم واللامركزية و (6) الاقتصاد الدائري. وقد اقترح هذا الدليل، أيضا، مبادئ إطار حوكمة جديدة، معلنا عن نية إنشاء هيئة البحث العلمي والابتكار، تتولى التنسيق بين مختلف الأطراف، بالاعتماد على آليات حديثة للحوكمة. ورغم أنها خطوة أولى جيدة، يجب تحقيقها على الأرض بسرعة، إلا أن تونس لم تطور بعد استراتيجية للبحث والابتكار بشكل واضح، والنظام الحالي مجزأ ويشكو من ضعف إطار حوكمته. وقد أشار تقرير (Whiteshield, 2012) إلى سوء التنسيق بين القطاع الخاص والباحثين ومراكز البحث في تونس، موصيا بتعاون أقوى بين مراكز البحث والتطوير العمومية والخاصّة، من خلال مُجمّعات (clusters) فعالة وأقطاب تكنولوجية مختصة. كما يدعو التقرير إلى تدعيم تشريعات حماية الملكية وإنفاذها، وكذلك إلى إيجاد نظام للدعم المالي لفائدة الابتكار.

إن سوء إدارة نظام الابتكار وتشرذمه شائع في البلدان النامية، حيث إن معظم مبادرات الابتكار ترتكز على تكنولوجيات فائقة، لا تأثير لها على الفقراء ولا على المهمشين[372]. وتمشيا مع توصيات Brito (2013) بالنسبة للبلدان النامية، من المهم أن تُركز سياسة الابتكار في تونس على محور التنمية المستدامة، الذي يستهدف الأمن الغذائي، والولوج إلى الطاقة[373]،

[372] Brito (2013)

373 من بين محاور الابتكار التي أوصى بها (Natarjan, 2013) للهند، الطاقة النظيفة (ولا سيما الطاقة الشمسية) التي يمكن أن تستجيب للطلب المتزايد على الطاقة العالمية، الذي من المتوقع أن يرتفع بنسبة تزيد عن 36٪ في الفترة الممتدة

والمياه، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر[374]. وعلى واضعي السياسات التونسية إيجاد سياسة ابتكار وطنية أكثر تركيزًا، لتعزيز الاندماج الاجتماعي، وخلق فرص عمل للشباب، مع تحسين القدرة التكنولوجية للبلاد من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين تنافسية الاقتصاد التونسي. وخلافا للأنظمة الحالية، لابد لنظام الابتكار لصالح الفقراء، أن يعتمد على مسار تعلم مجتمعي (social learning process) يشمل الأطراف المختلفة، بحيث يولد المعرفة الجديدة، ويمكن استخدامها من توسيع قدرات الفئات الفقيرة والفرص المتاحة لها[375].

هناك إشارات إيجابية، ولكنها غير كافية، تبين ظهور شركات رأس المال الاستثماري التكنولوجي في تونس. ومن المهم أن تشجع الدولة تطوير مثل هذه الشركات المالية، لتعزيز الابتكارات التي تنضوي تحت أجندة الابتكارات الوطنية. ومن المهم أيضا، تشجيع روح المبادرة الأكاديمية، من خلال تمكين الأكاديميين من بعث مؤسسات ناشئة (start-ups) في حاضنات (pépinières) مخصصة لذلك في جامعاتهم ومراكز البحوث. وقد لاحظت (Garcia Martinez, 2014) أن العديد من الجامعات حول العالم، تدعم رواد الأعمال الأكاديميين من خلال تنظيم دورات مخصصة لهم، وتمكينهم من الوصول إلى مكاتب نقل التكنولوجيا، وإلى حاضنات الأعمال، وحدائق الابتكار. إن القانون الحالي لا يسمح للأكاديميين

حتى سنة 2030. ويلاحظ أهمية تحديد تواصل قوي بين القطاع الصناعي والجامعات، وكذلك أهمية إطلاق المبادرات الحكومية بالإضافة إلى تحسين مناخ الابتكار في الهند.

374 في هذا الصدد، تؤكد (Brito, 2013) على أهمية بناء القدرات في علم الجينوم والمعلوماتية الحيوية، لتحسين إنتاجية الأغذية، والزراعة، وجودة الرعاية الصحية، وزيادة الدخل، والحد من الفقر. كما تحفز على أهمية استخدام النماذج الرياضية والمحاكاة لصياغة توصيات استراتيجية لصانعي السياسات.

375 Brito (2013)

التونسيين بالقيام ببعث مؤسسات مبتكرة، بالتوازي مع أنشطتهم العلمية والتعليمية[376]. وهذا القيد متناقض مع الهدف المقصود، حيث تعاني الجامعة التونسية من ضعف انفتاحها على محيطها الاجتماعي والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، لا توجد حوافز كافية من أجل حث أحد أهم فاعليها، وهم الأكاديميون على تطوير مثل هذا الأنشطة التي تحقق الارتباط بين الجامعة ومحيطها. وبالإضافة إلى التشجيع على تسجيل براءات الاختراع على المستوى الدولي، من المهم تمكين الأكاديميين الذين يرغبون في ذلك، من تحويل نتائج بحوثهم العلمية إلى منتجات، أو برامج معلوماتية، أو خدمات قابلة للتسويق. إن تمكين الأكاديميين من تطوير شركاتهم الناشئة داخل حاضنات مخصصة في جامعاتهم سوف يقوّي ديناميكية الشركات الناشئة في تونس[377].

5.8. الاستفادة من الفرص العالمية في الخدمات المُمكّنة بتكنولوجيا المعلومات (IT-enabled services) ومجالات علوم البيانات (Data science)

تعتبر صناعات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المُمَكّنة بتكنولوجيا المعلومات (ITES) نشيطة للغاية. فهي تخلق وظائف، وتساهم في زيادة الدخل[378]، وزيادة الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي كما هو الشأن في

[376] تجدر الإشارة هنا أن القانون الجديد للشركات الناشئة يمكنهم من إجازة خالصة الأجر لبعث مؤسساتهم. إلا أني أرى أن هذا الحل غير ناجع، حيث يعيق تواصل التفاعل الإيجابي بين التعليم والبحث والابتكار، من أجل صياغة حلول مبتكرة للمشاكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

[377] انظر (Moreau, 2016) لمزيد المعلومات حول الديناميكية الجديدة للشركات الناشئة في تونس.

[378] لقد لاحظ (Sudan et al., 2010) أن صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات توظف مباشرة 2,3 مليون شخص في الهند، تدفع لهم رواتب أعلى بـ 50٪ إلى 100٪ من رواتب الصناعات المماثلة. ويذكر المؤلفون الآثار المهمة غير المباشرة، حيث أن

البلدان النامية مثل الهند، والصين، والمكسيك، والفلبين، وكما عليه الحال أيضا في بلدان متقدمة مثل كندا وايرلندا. وتحاول دول أخرى من أوروبا الوسطى والشرقية (مثل جمهورية التشيك، والمجر، وبولندا، ورومانيا، والاتحاد الروسي) اللحاق بالركب، من خلال تطوير قدراتها في هذه الصناعات (Sudan et al., 2010). وقد لاحظت (Salela, 2010) أن الطلب على العمليات التجارية القائمة على الاستعانة بقدرات خارجية (Business Process Outsourcing - BPO) تفوقت على الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، زادت الإيرادات الناتجة عن خدمات العمليات التجارية القائمة على الاستعانة بقدرات خارجية (BPO) على مستوى العالم بنسبة 9٪ سنويا بين سنتي و 2014 مقابل 7٪ فقط لتكنولوجيا المعلومات[379]. وتعتبر العمليات التجارية القائمة على الاستعانة بقدرات خارجية (BPO) قطاعًا ذا أولوية في جنوب إفريقيا. فمنذ سنة 2003، حددت الحكومة إمكانات هذا القطاع لخلق ما يصل إلى 100.000 وظيفة مع نهاية السنة السابعة. ومن أجل استغلال هذه الفرصة، كان من الضروري لجنوب أفريقيا التغلب بسرعة على القيود التي تعوق هذا المسعى، وهي ارتفاع التكاليف في هذا القطاع (BPO) بالمقارنة بدول أخرى، والمهارات غير الكافية، ونقص دعم المستثمرين والتسويق[380].

كل وظيفة جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات المعتمدة عليها، تؤدي إلى إيجاد ثلاث إلى أربع وظائف في قطاعات أخرى في الهند.

[379] بالنظر إلى الأنشطة الخارجية، يصبح الفرق بين معدلات النمو أوسع، مع 25٪ لصالح العمليات التجارية القائمة على الاستعانة بقدرات خارجية، مقابل 18٪ لخدمات تكنولوجيا المعلومات.

[380] Salela (2010)

لدى تونس إمكانات نمو اقتصادي هائلة، إذا تمكنت من جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مُحركا لتغيير وتطوير نظامها الاقتصادي، والاستفادة من الفرص العالمية التي تدعم الخدمات الممكّنة بتكنولوجيا المعلومات (ITES). ولكي يتحقق هذا الهدف، يجب أن تُحسِّن تونس العديد من أبعاد بيئة (écosystème) قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالخصوص، لابد لتونس أن تدعم لا فقط تطوير المهارات الرقمية على وجه الخصوص، ولكن أن تركز أيضا على ميدان علوم البيانات (sciences des données) لتلبية الطلب الوطني، وللاستفادة من الطلب العالمي المتزايد على هذا النوع من الخبراء. ويشير (Natarjan, 2013) إلى أنه حتى سنة 2013، تم إنشاء ما يقرب من 90٪ من بيانات العالم بين سنتي 2011 و2012. ويذكر تقرير (McKinsey, 2016) أن الطلب على خبراء البيانات سيستمر في تجاوز العرض، بالرغم من تزايد البرامج الجامعية والدورات التدريبية في علوم البيانات. ويقدر التقرير النقص المحتمل لخبراء البيانات بحوالي 25.0000. ويتأكد هذا بالنسبة المتوقعة لنمو الخريجين من برامج علوم البيانات، وهي 7٪ سنويا، أي أقل بكثير من توقعات سيناريو الحالة القصوى التي تتوقع نمو الطلب بنسبة 12٪ سنويا. ويلاحظ التقرير أيضا أهمية مهنة "مترجم الأعمال (business translator)" الذي يتعامل مع خبير البيانات من جهة، ومع المهني في الشركة/المؤسسة من جهة أخرى. ويقدر الطلب على مترجمي الأعمال بين مليونين وأربعة ملايين في الولايات المتحدة وحدها خلال العقد المقبل.

لابد لتونس من أن تستلهم من التحرّك الاستراتيجي السريع للهند التي طورت بيئة نظامية متجددة ومشعة، وأطلقت العديد من المبادرات

الحكومية التي مكنتها من الارتقاء إلى موقع متقدم لقيادة الابتكار في ساحة البيانات الكبيرة (Big data)[381].

.6.8. تسريع رقمنة الاقتصاد

من المهم أن تستفيد الحكومات من الثورة الرقمية، لتحسين جودة الخدمات العمومية، ومكافحة الفساد، وتحرير الاقتصاد، وضمان المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية. وبشكل متناظر، تصبح مساءلة الحكومات والشركات أسهل، من خلال نظم المعلومات الحديثة، التي تسلط الضوء علنا على المشاكل وأصولها[382]. ولاحظ تقرير البنك الآسيوي للتنمية[383] أهمية صنع السياسات العمومية القائمة على الأدلة، مشيرا إلى أن دول آسيا وبلدان المحيط الهادئ تحتاج إلى توسيع الاستفادة بالخدمات التكنولوجية لتشمل جميع المواطنين، وإلى تعبئة الموارد المالية اللازمة. وتحتاج كذلك إلى بناء النظم الإحصائية التي تمكن من متابعة تقدم الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا، من أجل ضمان النمو المدمج، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن المتوقع أن يشتمل برنامج الحكومة الإلكترونية (e-gouvernement)[384]، على هذه المحاور المجدّدة. وستمكن التكنولوجيا الجديدة إلى جانب آليات فعالة للإدارة المفتوحة (open governance) من

[381] استشهد (Natarajan, 2013) بآذار (Aadhar) أكبر تجربة للبيانات الكبيرة في العالم، وبقانون حق المعلومات (Right to Information Act) الذي يوفر الشفافية في الحوكمة والأداء. كما لاحظ وجود أكبر الشركات الكبرى في الهند بما في ذلك المنتجة للأجهزة وللبرامج، وكذلك أكبر الشركات الناشئة للبيانات الكبيرة، الأكثر حصولا على التمويل.

[382] Sachs (2015)

[383] ADB et al. (2015)

[384] المُدار من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي ووحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة.

تحديث القطاع العمومي في تونس. وهذا يتطلب القياس المستمر لجودة الخدمات العمومية، من خلال قنوات متعددة بما في ذلك رضا المواطنين في جميع أنحاء البلاد. كما يتطلب مجازاة الأداء، ووضع الحوافز من خلال آليات الإدارة الحديثة. ويتعين على تونس تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة بشكل كامل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للتحول الرقمي[385].

ومن المهم أن تُشجع الدولة الشركات التونسية على تحسين قدرتها التنافسية، من خلال الاستفادة من الرقمنة لتكييف نماذج أعمالها (business models)، وتعديل هياكلها التنظيمية، والاستثمار في المهارات الرقمية وإطلاق العنان لإمكاناتها الابتكارية. ومن بين العقبات الرئيسية التي تواجه رقمنة الشركات التونسية، عدم وجود استراتيجية رقمية متكاملة، ونقص المهارات الرقمية، والتكاليف الباهظة للرقمنة[386]. لقد بينت الدراسة المذكورة أن التقدم بدرجة واحدة على مقياس من 10 درجات (المقابل لرقمنة كاملة) يمثل 6,25٪ من قيمة المبيعات. وتبين تقديراتنا أن التقدم في رقمنة الشركات التونسية بوحدة واحدة على مقياس من 10، يولد نموا محتملا للناتج المحلي الإجمالي (بسعر ثابت) يتراوح من 1,63٪ إلى 2,09٪. وبالإضافة إلى ذلك بينت المحاكاة (simulations) أن الرقمنة الكاملة للشركات التونسية خلال الفترة

[385] يصنف تقرير (McKinsey, 2010) تونس بين مجموعة وسيطة من الدول (المجموعة 2) من حيث نضج خدمات الاتصالات. تضم هذه المجموعة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذات ولوج عالي للهاتف المحمول. ويوصي التقرير باتباع سياسات عمومية تزيد من ولوج الأنترنت ذات التدفق العالي، من خلال تشجيع الاستثمار في الشبكات الثابتة ووضع حوافز مالية وتنظيمية. وفي الحالة التونسية، يجب أن تكون الحوافز المالية مصممة أيضًا بحيث تقلل من الفجوة الرقمية بين الجهات في مجال البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[386] IACE (2016)

2024-2017 من شأنه أن يوفر ناتج محليا إجماليا إضافيا لا يقل عن 20.370,6 مليون دينار خلال الفترة 2018-2021 أو ما يعادل 1,57 نقطة إضافية من النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

الفصل التاسع (ملحق)

لمحات من تاريخ تونس

1.9. بعض الجوانب من مساهمة تونس في الحضارة الإنسانية

تحتل تونس مساحة 163.610 كم^2 على ساحل البحر الأبيض المتوسط بشمال إفريقيا، وتمتد سواحلها على مسافة 1.300 كلم. وقد ازداد عدد سكانها من 3,605 مليون سنة إلى 11,818 مليون سنة 2020 (الأمم المتحدة، 2020). وتمثل الصحراء حوالي 40% من البلاد، بينما تختص بقية الأراضي بخصوبة تربتها. ولتونس حدود مع الجزائر على مسافة 965 كلم من الغرب، بينما تبلغ حدودها الجنوبية الشرقية مع ليبيا مسافة 459 كلم. أما اللغة الرسمية لتونس فهي العربية، والإسلام هو دين أغلبية التونسيين.

1.1.9. تونس القرطاجنية وحنبعل

كانت تونس على مدار التاريخ، في مفترق طرق العديد من الحضارات. وكانت مدينة قرطاج، عاصمة لإمبراطورية كبيرة، تسيطر على تجارة شرق البحر الأبيض المتوسط، منذ نهاية القرن السادس قبل الميلاد. وتعيد النصوص الكلاسيكية تأسيس قرطاج في سنة 814 قبل الميلاد، إلى الملكة الفينيقية أليسا (ديدو) التي طُردت من الحكم في مدينة صور (بلبنان)[387]. وبعد خسارة الحربين البونقيتين ضد روما (264-241 قبل الميلاد و 218-

[387] Fantar (1998)

201 قبل الميلاد)، أصبحت قرطاج، مقاطعة إفريقيا (إفريقية) للإمبراطورية الرومانية ومصدر أغذيتها. وبعد الحرب البونيقية الثانية، تميزت قرطاج بنمو اقتصادي كبير، وبثروة متزايدة[388]. واشتهرت قرطاج بميناءها البحري، وبحكمها الرشيد. وقد أشار أرسطو في كتابه السياسات (Polities) إلى أن الاستقرار، وغياب النزاعات الشعبية العنيفة، وعدم وجود الطغاة في قرطاج، هي نتيجة لدستورها[389]. وفي سنة 146 ق.م، تم غزو قرطاج، وتدميرها، وإعادة بنائها، من قبل الرومان. واستولى الوندال على المدينة سنة 439، واحتفظوا بها، ثم أصبحت جزءًا من الإمبراطورية البيزنطية في سنة 534. ويعتبر القائد العسكري حنعبل بارقا (247 ق.م. - 183 ق.م.) الذي أناطت إليه قيادة الجيش القرطاجي حين كان عمره 26 سنة، أحد الاستراتيجيين العسكريين المشهورين في التاريخ[390]. وعندما تحمل المسؤولية كرجل دولة، أجرى حنعبل انتخابات للقضاة العسكريين، وحدد مدة خدمتهم بسنتين بدل من امتدادها على مدى الحياة.

2.1.9. شخصيات تونسية بارزة خلال العصر الاسلامي الذهبي

تميزت معركة قرطاج سنة 698 بانتصار الإمبراطورية الإسلامية (الخلافة الأموية الخامسة) على حساب الإمبراطورية البيزنطية، على الرغم من المعارك المتلاحقة من قبل البربر الأصليين، بقيادة الزعيمين كسيلى

---

388 (-,Bond) وراجع كذلك "Carthage was indeed destroyed "(تم تدمير قرطاج بالفعل) على الموقع الإلكتروني www.media-progress.net

389 Newman (2010)

390 من المعروف بشكل خاص عن حنبعل أنه قاد جيشا (يزيد على 100.000 محارب) وما يقرب من 40 فيل، في جبال البيرينيه نحو الغال (جنوب فرنسا) واجتاح جميع أنحاء جنوب أوروبا، وعبر جبال الألب. وقد كانت قرطاج قادرة على إلحاق خسائر فادحة بالجيش الروماني في معارك Trebbia، Trasimene و Cannae.

والكاهنة البربرية. وفي سنة 670، أسس عقبة بن نافع مدينة القيروان (التي تقع حوالي 160 كيلومتر جنوب تونس الحديثة) والتي برزت كثالث أهم مركز للدراسات الإسلامية السنية بعد مكة المكرمة، والمدينة المنورة. وخلال حكم الأغالبة (800-909)، كان الجامع الكبير (مسجد عقبة بن نافع) مركزًا للمعرفة، ليس فقط في العلوم الإسلامية، ولكن أيضا في العلوم الطبيعية[392,391]. وكان ابن الجزار (895 – 979) أحد أطباء القيروان المؤثرين والبارزين، فقد كتب موسوعة طبية في سبع مجلدات بعنوان: "*زاد المسافر وقوت الحاضر*". وكان هذا الدليل العلاجي مؤثر جدا في أوروبا، حيث تم إنتاج عدة ترجمات له في القرون الوسطى. ومؤخرًا، تم طباعة وترجمة العديد من كتبه إلى اللغة الإنجليزية (من طرف المكتبة الوطنية الأمريكية للطب).

وكان الخليفة العباسي الخامس هارون الرشيد، قد منح حكام الأغالبة استقلالا نسبيا. ونتيجة لذلك أدار الأغالبة حياتهم بشكل مستقل، وولّدوا الثروة من خلال تنمية التجارة العابرة للصحراء[394,393]. ويشهد حوض الأغالبة في مدينة القيروان على البراعة، والخبرة الفنية، آنذاك. فهذه المنشآت الهيدروليكية كانت تعتبر هي الأكبر، خلال منتصف العصور الوسطى، وكانت تثير الإعجاب، نظرا لأحجامها الضخمة. وكانت جزءًا من نظام تصريف عبقري، أنشئ بعد ستين سنة، أو نحو ذلك من إنشاء المدينة، لمواجهة ندرة إمدادات المياه، بسبب المناخ شبه القاحل في

[391] Knapp & Barbour (1977, 404)

[392] يقارن (Saladin, 1908) دوره بالدور الذي لعبته جامعة باريس في العصور الوسطى.

[393] Kreutz (1996)

[394] لعبت التجارة دورا رئيسيا في التنمية والتقدم التكنولوجي للعالم الإسلامي خلال العصر الذهبي (بين القرن الثامن والقرن الثالث عشر الميلادي) (Findlay and O'Rourke, 2007).

المنطقة. وقد مكّن هذا النظام من جمع ونقل مياه الأمطار، وتجاوز روافد واد مرق الليل المجاور[395]. وقد أبدى الأغالبة اهتماما كبيرا بالأسطول البحري، فطوروا القاعدة البحرية لتونس، وخططوا للحصول على صقلية[396]. وفي سنة 831، سقطت العاصمة باليرمو (Palermo)، وتحولت صقلية في سنة 909، إلى سيطرة الحكم الفاطمي (909-1171) (كأفريقية نفسها)، وظلت على ذلك حتى غزو النورمان (Norman Conquest) (1061-1091). وقد لعبت صقلية دور الجسر في انتقال المعرفة إلى الغرب في ذلك الوقت، كما كان حال الأندلس في إسبانيا. وكانت ساليرنو (Salerno) وعلى وجه الخصوص، منذ بداية العصور الوسطى مركزا للدراسات الطبية، ومنها انتقلت المعرفة اليونانية والعربية إلى الغرب[398,397]. وتوالى على حكم تونس بعد ذلك العديد من الدول (دولة الموحدين(1171- 1229) ودولة الحفصيين (1229-1573) حتى القرن السادس عشر. وابتداء من سنة 1204 أصبحت تونس عاصمة إفريقية، تحت حكم الموحدين، ثم حكم الحفصيين. وهذا التحول من القيروان إلى تونس، حسّن موقع جامع الزيتونة (الذي بُني بعد جامع عقبة بن نافع الكبير في القيروان بعدة سنوات)، مما ساعد الزيتونة على الازدهار، لتصبح واحدة من أهم المراكز التعليمية الإسلامية.

[395] Benhamida (2015)

[396] UNESCO (2001)

[397] Houben (2002)

[398] حتى في ظل غزو النورمان، ظل كثير من العلماء المسلمين يواصلون أنشطتهم العلمية. فعل سبيل المثال رسم الخبير الجغرافي محمد الإدريسي، خارطة العالم لروجر الثاني (Roger II) (1130-1154)، وكتب كتاب "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" لوصفها. ويشير (Houben, 2002) أن الإدريسي كان يُحظى بتفضيل ومحاباة روجر الثاني، إلى درجة أن شائعات ظهرت مفادها أن الحاكم كان على وشك اعتناق الإسلام.

وخلال تلك الفترة، برز مثقفون تونسيون آخرون، ساهموا في تعزيز المعرفة في مختلف المجالات. فمثلا، ابن أبي الرجال (؟ - 1037) كان منجماً، وكان فلكياً مشهوراً، اشتهر بكتابه المعنون: "كتاب الباري في أحكام النجوم. كان هذا الكتاب من بين الكتب العربية المترجمة إلى اللاتينية والإسبانية القشتالية خلال فترة حكم ألفونسو العاشر حاكم قشتالة (Alfonso X of Castile) (1252–1284). و تم نشر الترجمة اللاتينية (De Judiciis Astrorum) في البندقية سنة 1485، وأصبحت مصدرا مهما لفهم علم التنجيم (astrologie) في العصور الوسطى أثناء النهضة الأوروبية[399].

وبرز عالم الرياضيات ابن الشباط (1221 – 1285) الذي ولد في توزر وكتب العديد من الكتب في الأدب والتاريخ، ولكنه اشتهر أكثر بكتاباته عن الهندسة[400]. وقد طور ابن الشباط نظام قناة مفتوحة السطح، لإدارة وتوزيع الماء في واحة توزر[401]. كما تفخر تونس أيضًا بالعلامة عبد الرحمان بن خلدون (1332–1406) الذي أُجبرت عائلته على الهجرة من إسبانيا إلى تونس بعد سقوط إشبيلية سنة 1248، والذي حصل على التعليم الديني في الزيتونة حتى بلغ سنه السادسة عشر. وبوصول عالم الرياضيات والفيلسوف الجزائري العبيلي إلى تونس في 1347، تعلم ابن خلدون منه الرياضيات، والمنطق، والفلسفة، خلال ثلاث سنوات[402]. عايش ابن خلدون صعود وسقوط كثير من الدول المختلفة، وتفاعل مع العديد من

[399] World Digital Library

[400] Boudhina (1992)

[401] لايزال هذا النظام مستخدمًا في العديد من الواحات في جنوب تونس. يوزع هذا النظام حجم المياه لكل حديقة، في وقت معين، وفقا لحجمها وطبيعة نشاطها / إنتاجها (Benhamida, 2015).

[402] Nassif (1964)

الحكام (في تونس، والمغرب، ومصر، وإسبانيا) بمختلف المسؤوليات كمعلم، وكمستشار، وكوزير، وكسفير، وكقاضي. ويعتبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع الحديث، كما يعتبر تحليليه مساهمة ثرية في فهم الديناميكية الاجتماعية، متقدما بذلك بقرون عديدة عن التفكير الأوروبي في منتصف العصور الوسطى[403]. ويشير Barnes (1963) إلى أن فرادة الإنتاج الفكري لابن خلدون تكمن في قدرته على عقلنة التاريخ كموضوع للبحث، وتحليل منهجياته وأغراضه ... حيث أوضح تفاعل العوامل النفسية والبيئية المجتمعية في تطور الحضارة. ويعتبر كتابه "المقدمة" كنزا لعديد من العلوم، حيث انتقد سيطرة الدولة، وشجب ارتفاع الرسوم والضرائب المالية، وزكى قيمة الحرية، مما جعل منه رائدا للعلوم السياسية الحديثة والليبرالية الكلاسيكية[404].

إن نظرية ابن خلدون حول الضرائب، هي واحدة من أهم مساهماته في الفكر الاقتصادي. فهو يدعو في "المقدمة" لفرض معدلات ضرائب منخفضة، من أجل تعزيز حافز العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، من خلال ضمان أرباح أعلى لباعثي المشاريع. ويشير Islahi (2015) أن ابن خلدون بين وجود منحنى (courbe) للجباية، يتميز في مرحلته الأولى، باعتماد الحكومة على ضرائب منخفضة، مما يزيد من عدد الشركات وحجمها، الأمر الذي يمكن من توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة المداخيل الضريبية، ونمو الفوائض الحكومية. لذلك، يعتبر ابن خلدون بحق، بمثابة المنظر الأول، للتوصيات الحديثة فيما يتعلق بالخيار الأمثل لمستوى الضرائب، من أجل توسيع القاعدة الضريبية (والتي يربطها كذلك

[403] Giovanni (2010) & Lacoste (1984)

[404] Giovanni (2010)

بالإنفاق الحكومي المنتج، وبالاستثمار الخاص، وبالنشاط الاقتصادي بشكل عام).

3.1.9. عباس بحري: عالم الرياضيات التونسي البارز

إن مساهمة تونس في تقدم العلوم والتكنولوجيا في الوقت الحالي لا تزال متواضعة، ولكن، ولحسن الحظ، بارزة من خلال بعض الشخصيات المتألقة على الصعيد الدّولي. فعباس بحري، مثلا، يعتبر أبرز شخصية علمية معاصرة لتونس في مجال الرياضيات. ولد عباس بحري سنة 1955 لعائلة تونسية. وبعد دراسته الابتدائية والثانوية في تونس، التحق في سن السابعة عشر عامًا بمدرسة تحضيرية فرنسية للدخول إلى مدارس الهندسة. وفي سنة 1974، كان عباس بحري، أول تونسي يدخل أعرق مدرسة فرنسية عليا للهندسة (Ecole Normale Supérieure) متخصصا في الرياضيات. كتب عنه (Paul Rabinowitz) من جامعة ويسكونسن (Wisconsin) يصفه بأنه عالم رياضيات مبتكر، وذو بصيرة فائقة. أصبح عباس بحري، أستاذا للرياضيات في جامعة روتجرز (Rutgers) منذ 1988. وفي سنة 1989، حصل على جائزة فرمات (Fermat) وجائزة لنجفن (Langevin) في الرياضيات. وقد حصل في سنة 1990 على جائزة مجلس الأمناء للتميز، من جامعة روتجرز (Rutgers)، وهو أعلى تكريم من الجامعة للبحوث المتميزة. ويصفه طلابه وأصدقاؤه بعالم الرياضيات، وبالفيلسوف، وبالوطني الراسخ في الحضارة العربية والإسلامية. وقد اقترح عباس بحري طريقة النقاط الحاسمة في اللانهاية (critical points at infinity) والتي مثلت اختراقا علميا في حساب التغيرات (variations). ويصفه زميله البروفيسور Brezis بأنه متحدث بليغ، أبهر

طلبته بموهبته في "خلق" الرياضيات أمام أعينهم. كما أشاد بأخلاقه حيث كان مشجعا، وراعيا، وداعما للباحثين الشبان من روتجرز، ومن جميع أنحاء العالم[405].

2.9. محاولة الإصلاح السياسي في القرن التاسع عشر

في سنة 1574، فتحت الإمبراطورية العثمانية تونس، واستبدلت الحكام الحفصيين بالحكام العثمانيين (البايات). وترجع أول محاولة تحديث اقتصادية للباي حمودة باشا (-1666)، التي تكللت بالعديد من الإنجازات المعمارية[406]. وفي سنة 1705، أسّس حسين بن علي التركي حكم الحسينيين الذي استمر حتى سنة 1957. ومع بداية القرن التاسع عشر، فقدت تونس جذوتها حيث تدهورت جودة نظامها التعليمي، فأصبح يتمحور حول تدريس المقررات الدينية المتقدمة، دون مكان للعلوم الصحيحة وللتعليم التقني. وأضحت الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي، باستخدام الطرق التقليدية[407].

ودفعت الأزمة الاقتصادية نحو حركة إصلاح سياسي ابتداء من سنة 1857، عندما أعلن محمد الصادق باي عهد الأمان لضمان المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، بغض النظر عن ديانتهم، فضلا عن حرية التجارة. إلا أن هذا الإصلاح تم تنفيذه في بيئة مؤسّساتية فاسدة، مما أتاح الفرصة إلى كبار المسؤولين، مثل الوزير الأول مصطفى خزندار، للإثراء الشخصي غير المشروع، وإساءة استخدام الأموال العامة، محولين

[405] Collectif d'auteurs (2016)

[406] Boulares (2017)

[407] Islahi (2015)

مبالغ كبيرة منها إلى أوروبا[408]. وتميزت هذه الفترة أيضا، بزيادة تأثير المصلح خير الدين باشا (1810-1890) الذي لعب دورا كبيرا في اعتماد أول[409] دستور تونسي سنة 1861، تحت حكم محمد الصادق باي. وقد حوّل هذا الدستور النظام السياسي إلى ملكية دستورية مع فصل السلطات[410]. لكن تم تعطيل العمل بالنظام السياسي الجديد بسبب إحجام السلطة التنفيذية، وخاصة رئيس الوزراء مصطفى خزندار. وبلغت الأزمة السياسية ذروتها في سنة 1862 مع استقالة خير الدين وستة من أعضاء المجلس الأعلى. وتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، بسبب ضعف إدارة الأموال العمومية، وفساد كبار المسؤولين، والإفراط في مديونية الدولة[411]. وتم تعليق الدستور في سنة 1864، بسبب الخلاف بين السلطة التنفيذية والمجلس الأعلى بخصوص زيادة الضرائب لمواجهة الأزمة المالية.

في سنة 1864، قاد علي بن غذاهم تمردا ضد نظام الباي في منطقة الساحل والمناطق الجنوبية الغربية. وانتفض الثوار من أجل إلغاء مضاعفة الجباية، ومطالبين كذلك بتعامل أفضل من طرف النظام السياسي. إلا أنه تم سحق هذا التمرد، وتزايد اضطهاد السكان. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الأزمات الاقتصادية والمالية، وأدى الإفراط في المديونية إلى إفلاس البلاد في سنة 1869. وفي ذلك العام، وتحت ضغوط الدول الدائنة (إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا) تأسست لجنة الديون الدولية وأسندت رئاستها لخير الدين. وفي سنة 1873، عين خير الدين رئيسا

[408] Fenina (2003)

[409] يمكن اعتباره الدستور الثاني باعتبار دستور قرطاج قبل الميلاد.

[410] تم إسناد السلطة التنفيذية إلى الباي ووزرائه، بينما أسندت السلطة التشريعية إلى المجلس الأعلى، برئاسة خير الدين. وكان القضاء من مسؤولية المحاكم المدنية.

[411] حصلت الحكومة على قرضين من فرنسا في سنتي 1863 و1865.

للوزراء، ونجح في تنفيذ حزمة من الإصلاحات التي تتماشى مع التحليل الاقتصادي والسياسي، الذي طوره في كتابه: "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" والذي نشره في 1868، بعد أربع سنوات قضاها في باريس من 1853 إلى 1857.

قام خير الدين، كرئيس للوزراء، بإصلاح المؤسسات العمومية، والمحاكم، وسعى للحد من الفساد، وإعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية، واستعادة السلام والثقة في النظام السياسي في جميع مناطق البلاد. كما أسس مؤسسة حديثة للتعليم، وهي المدرسة الصادقية في سنة 1875، والتي تجمع بين الدراسات الإسلامية، والعلوم الإنسانية، والرياضيات، والعلوم التجريبية. وحاول إحياء جامعة الزيتونة، بإعادة هيكلة نظام دراساتها، وإنشاء مكتبة عمومية قريبة منها. وشجع الفلاحين، وخفض من الجباية المفروضة عليهم، مما أدى إلى زيادة الأراضي المزروعة من 60.000 إلى 700.000 هكتار في سنة 1877. كما أصلح النظام الجمركي لحماية الصناعات اليدوية، والصناعات التونسية الأخرى، وذلك بهدف تشجيع الصادرات. وأطلق مشاريع عمومية مثل رصف شوارع تونس. وعلاوة على ذلك، ألغى الزيادة الضريبية، وأوقف جمعها عسكريا.

ولكن على الرغم من هذه الإصلاحات، تدهورت الظروف الاقتصادية بسبب جفاف سنتي 1876 و1877. وقد ساهم انخفاض الإنتاج الفلاحي في تدهور المداخيل العمومية، وإلى عجز الميزانية، بسبب عبء الدين الخارجي الضخم. وبالإضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية، واجه خير الدين مناورات سياسية من وزيره مصطفى بن إسماعيل، ومن مجالس فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا. وفي غياب الدعم السياسي من الباي،

استقال خير الدين من رئاسة الوزراء في جويلية 1877. ووقعت هذه الاستقالة على خلفية أزمات اقتصادية ومالية، تفاقمت بعد إلغاء إصلاحات خير الدين الرئيسية.

3.9. من "الحماية" الفرنسية إلى الاستقلال

توصلت فرنسا وبريطانيا في مؤتمر برلين في سنة 1878، إلى اتفاق يضع تونس تحت الاستعمار ("الحماية") الفرنسي. وتم تنفيذ هذا الاتفاق في ماي 1881 وجوان 1883 بعد توقيع معاهدة باردو واتفاقية المرسى على التوالي. وفي ظل هذا الاستعمار، أصبحت سلطة الباي محدودة، وانتقلت السيادة على أهم السياسات العمومية، بما في ذلك السياسة النقدية، إلى السلطة العامة لفرنسا. وخلال فترة الاستعمار، أصبح الاقتصاد التونسي مزدوجا. فمن ناحية، تمكنت الشركات الفرنسية، ومالكي الأراضي من الأوروبيين والفرنسيين، ومقاولو البناء من الاستفادة من أحسن الفرص الاقتصادية. وبرز ذلك في استثماراتهم الضخمة في البنية التحتية، في القطاع الفلاحي، وفي إنتاج الزيتون والنفط، وفي استغلال الفوسفات، الخ. وعلى العكس من ذلك، تدهورت الظروف الاقتصادية للتونسيين، الذين كان معظمهم يمارسون الأنشطة الفلاحية التقليدية، والذين حُرموا من العمل في الإدارات العمومية، وارتفعت البطالة، وانتشر الفقر بينهم.

وانحصر في البداية، تعبير التونسيين عن عدم رضاهم عن تلك الأوضاع، في النخبة، التي بدأت تنشر آراءها من خلال منصات مختلفة (جمعيات، وصحف، واجتماعات). وقد أفسحت هذه الحركة الفكرية المجال لظهور حركة الشباب التونسي في سنة 1907. وفي سنة 1920، قاد عبد العزيز

الثعالبي (1876 – 1944) إنشاء الحزب الدستوري الذي دعى إلى تنفيذ الإصلاحات السياسية بروح دستور 1861، ولكن من دون معارضة صريحة ومباشرة للحماية الفرنسية. وفي سنة 1934، تم إنشاء حزب الدستور الجديد (الحزب الحر الدستوري الجديد) من قبل مجموعة جديدة من القادة الشبان[412]، الطامحين إلى صياغة دستور جديد، وحكومة ديمقراطية، تمهد الطريق للاستقلال. وكان الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف من بين القادة الشبان الذين لعبوا أدوارًا هامة في تطوير الدستور الجديد، وقادوا الاتصال بالجماهير في الداخل وبالقادة في الخارج. وبعد محاولة المسار التفاوضي الأول الذي بدأ سنة 1950 مع حكومة محمد شنيق، اعتقلت السلطات الفرنسية في جانفي 1952 أهم القادة الوطنيين (باستثناء بن يوسف الذي نجى من الاعتقال الفرنسي والتجأ إلى مصر). وحينها مرت شعلة الحركة الوطنية إلى الاتحاد العام التونسي للشغل (الذي أنشئ في جانفي 1946) من خلال الإضرابات العمالية، واحتجاجات السكان التي اشتدت بعد اغتيال الزعيم الوطني فرحات حشاد في ديسمبر 1952.

وبعد فترة التعاون الأولى، ظهر الصراع بين الزعيمين بورقيبة وبن يوسف في جوان 1955، بمناسبة اتفاقيات الحكم الذاتي الداخلي. فبن يوسف أعلن تشبثه التام باستقلال كامل ضمن مشروع إقليمي للاستقلال، بما في ذلك استقلال الجزائر. وعلى الرغم من مشاركته (كوزير للعدل) في سنة 1950 في أولى المفاوضات التي تم إجهاضها، اعتبر بن يوسف اتفاق الحكم الذاتي الداخلي خيانة للحركة الوطنية. وفي المقابل، دافع بورقيبة عن نهج

[412] تلقى أغلبية هؤلاء القادة الشبان تعليمهم الثانوي في المدرسة الصادقية، وتابعوا دراساتهم العليا ما بعد البكالوريا في الجامعات الفرنسية.

تدريجي[413] نحو الاستقلال الكامل. وقد قسم هذا الاختلاف المجتمع التونسي بشكل كبير، وبالخصوص في نوفمبر 1955، عندما تمت إزالة بن يوسف من الدستور الجديد[414]. وبعد إعلان الاستقلال في مارس 1956، تسلم بورقيبة مسؤولية الوزير الأول للأمين باي حتى إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 عندما أصبح أول رئيس لتونس.

4.9. النظام السياسي ومكانة الدين بعد الاستقلال

1.4.9. تطور النظام السياسي

تم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في مارس 1956، وتم تكليفه بوضع دستور جوان 1959. وقد وضع ذلك الدستور أسس نظام ديمقراطي حديث، يقوم على أساس سيادة الشعب، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان الأساسية[415]. ومع ذلك، انحرف النظام السياسي، بعد بضع سنوات من اعتماد الدستور الجديد، ليقوم على سلطة الحزب الواحد في شكل نظام رئاسي سلطوي. وقد أرسل النقابي أحمد التليلي[416] رسالة مفتوحة إلى الرئيس بورقيبة، في جانفي 1966، ينتقد فيها النظام السياسي، ويوصي فيها بإصلاحات سياسية عاجلة ومجدية[417]. للأسف، اختفى الأمل في ظهور الديمقراطية في البلاد في جوان 1975، عندما تم

---

[413] أو ما اصطلح على تسميته ب "سياسة المراحل" أو "خذ و طالب".

[414] وأشار البشير بن يحمد في (Leaders, 2016) أن صالح بن يوسف، رد على ذلك بالتخطيط لتمرد في الجنوب التونسي، من ليبيا، بصفته قائدا أعلى لمنظمة تسمى "جيش التحرير الوطني التونسي". وبعد أن فشل في إسقاط سلطة بورقيبة وحكومته، حاول اغتياله. وعلى إثر تلك المحاولة، حُكم على بن يوسف بالإعدام في جانفي 1957 ونوفمبر 1958، وتم اغتياله في أوت 1961 في فرانكفورت من قبل أولئك الذين كُلّفوا في البداية باغتيال بورقيبة.

[415] Boubakri (2015)

[416] أحد مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل، وعضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد Neo-Destour من 1954 إلى 1963.

[417] Fondation Ahmed Tlili (2011)

إسناد الرئاسة مدى الحياة لبورقيبة. وتدهورت البيئة السياسية والاجتماعية مؤدية إلى الإضراب العام في جانفي 1978 (بتنسيق الاتحاد العام التونسي للشغل) وإلى "انتفاضة الخبز" في جانفي 1984.

وفي نوفمبر 1987، عزل بورقيبة عن الحكم في انقلاب غير دموي، نفذه رئيس وزرائه بن علي، الذي انفتح على أحزاب المعارضة، عند وصوله إلى السلطة. وشهدت الانتخابات البرلمانية لسنة 1989 مشاركة كبيرة من مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية، بما فيها حركة الاتجاه الإسلامي (حزب النهضة حاليا)، التي شاركت بمترشحين مستقلين، حصلوا على نسبة 15٪ من الأصوات. إلا أن هذه البيئة السياسية التعددية اختفت مع بداية التسعينات، حيث نكث النظام وُعُوده بالشروع في مسار إرساء الديمقراطية. حتى أن الدستور، الذي حدد العهدات الرئاسية بثلاث، تم تعديله عدة مرات، لتجديد عهدة الرئيس بن علي الذي بقي في الحكم إلى 14 جانفي 2011. وتمت مضايقة نشطاء المعارضة وحقوق الإنسان، وتزايدت القيود المفروضة على الصحفيين وعلى وسائل الإعلام. وتم إعادة إحياء المعارضة الديمقراطية مع نهاية التسعينات، حيث تم تأسيس المجلس الوطني للحريات في تونس في ديسمبر 1998. وفي الوقت نفسه، عادت رابطة حقوق الإنسان التونسية للظهور، بالتزامن مع نشاط المحاميين، وتحركات إحتجاجية من داخل سلك القضاء، وزيادة تصميم الأحزاب المعارضة[418].

[418] Hibou (2011)

وتجلى الانحراف الاستبدادي للنظام، في القمع الممنهج لحركة الإتجاه الإسلامي النهضة[419]. ويعتقد الناشط السياسي صدري الخياري أن شعار"لا حرية لأعداء الحرية" سمح لبن علي من الاستفادة من تواطؤ غالبية الحركة الديمقراطية التونسية والقوى الغربية[420]. وبحسب (Marks, 2014)، قد يكون اضطهاد النهضة ناتجا عن الإدراك بأنها تمثل تهديدا حقيقيا للنظام السياسي القائم. وقد أسفر النهج الديكتاتوري للنظام عن تطورات غير متوقعة، بلغت ذروتها في 18 أكتوبر 2005، عندما توصلت المكونات اللائكية والإسلامية للمعارضة، إلى اتفاق مشترك، مشكّلة جبهة موحّدة ضد الديكتاتورية[421].

2.4.9. النهج التحديثي لبورقيبة

ينتمي بورقيبة إلى النخبة التونسية الممتدة عن حركة الإصلاح في القرن التاسع عشر. ويعتبر نهج بورقيبة التحديثي لتونس مستوحى من المسار الحضاري للغرب، غير متصل بالقومية العربية والإيديولوجيات الإسلامية السياسية. فبقيادة بورقيبة، اعتمدت تونس على الركائز الأساسية لدولة حديثة: التعليم العمومي، الصحة العمومية، وتمكين المرأة، والتنظيم العائلي. ولم تكن هذه الإصلاحات جزءا لا يتجزأ في التشريع التونسي، فقط، بل والأهم من ذلك، شكلت عقليات الناس[422]. وعلى الرغم من نهجه اللائكي، إلا أن منهجه الإصلاحي لم يعادي الدين الإسلامي. ففي سنة 1955، عارضت السلطة الدينية[423] بشدة النهج

[419] في سنة 1991، ألقت الحكومة باللوم على حركة الاتجاه الإسلامي، وحملتها مسؤولية الهجوم على مكتب الحزب الحاكم.

[420] المرجع السابق.

[421] Ben Achour (2012)

[422] Dhif (2015)

[423] يمثلها المفتي شيخ الإسلام المالكي عبد العزيز جعيط.

اللائكي للنخبة السياسية الجديدة. فعارضت حينها الفصل بين الدولة والدين كما حصل في النظام السياسي الفرنسي، وخشيت من تكرار تجربة كمال أتاتورك في تركيا[424]. وأخيراً، توصلت النخبة السياسية إلى منهج متوازن، انعكس في الفصل الأول من دستور 1959. وينص هذا الفصل على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها" [425].

ومن المهم إلقاء الضوء على تصور بورقيبة للسلطة الدينية. ويمكن استنتاج ذلك، من الرسالة التي أرسلها في ماي 1951 إلى صالح بن يوسف[426]، والتي أعرب فيها بوضوح، عن خوفه من التأثير المحتمل لعلماء الزيتونة على الساحة السياسية التونسية. وأعتقد أن هذا لم يكن معارضة للدين الإسلامي في حد ذاته، كما يعتقد بعض خصومه، وإنما توجسه من عدم استعداد علماء الدين للالتزام بمشروع تحديث تونس، ما بعد الاستقلال. ويجادل بورقيبة في تلك الرسالة بأن "لدى بعض القادة الدينيين الوعي الواضح بالخطر الذي سيحيق بهم، في حالة ما إذا توصل قادة الدستور الجديد - المتعلمين في الغرب وذوي الفكر الحداثي - إلى السلطة" [427]. ومن أجل تجنب الصدام مع علماء الدين، دعا بورقيبة إلى تبديد مخاوفهم، بالحفاظ على الاتصال مع طلاب الزيتونة، وإشراكهم في

---

[424] Nouira Ben Daaya (2001)

[425] يعتبر (Charfi, 2005) أن هذه المادة مفهومة، حيث أن الأغلبية الساحقة للتونسيين مسلمة، والدولة لا تتجاهل هذه الحقيقة الاجتماعية، وتتولى مسؤولية إدارة المساجد والتعليم الديني. وقد تم الحفاظ على هذه المادة في الدستور الجديد لسنة 2014.

[426] الرسالة التي صدرت في سنة 2012 من قبل الوزير الأول السابق رشيد صفر:
http://www.tunivisions.net/35432/224/149/lettre-de-bourguiba-adressee-a-salah-ben-youssef-le-25-mai-1951.html

427 المرجع السابق.

الحركة الوطنية. واقترح بورقيبة، في نفس الرسالة، تجديد محاولة "تحييد" العالم المؤثر، محمد الفاضل بن عاشور، من أجل "حرمان الجماعة الدينية من المفكر والعقل النشيط، الوحيد لديه في تونس." [428]

وتؤكد هذه الرسالة أنه قبل بدء الخلاف بين الزعيمين في سنة 1955، كان بورقيبة ينوي التعاون مع بن يوسف[429] لإيجاد رؤية مشتركة لمشروع ما بعد الاستقلال. أما بعد ظهور الصراع بينهما، فيبدو أن بن يوسف تلقى دعما كبيرا من علماء الدين ومن قادة حزب الدستور(القديم). لذلك، فإنه حتى لو كان الصراع بين بورقيبة وبن يوسف يدور حول قيادة الدستور الجديد، فإنه كان بالتأكيد ملونا بالدعم الديني الذي حظي به بن يوسف، لمعارضة نهج التحديث الذي تبناه بورقيبة[430]. ولا يزال هذا الصراع يستقطب أطيافا كبيرة من التونسيين.

3.4.9. صعود الإسلام السياسي

يشير (Ben Achour 2012) أنه، بعد الاستقلال، تم وضع المجال الديني (رموزه، ومعاييره، وفضائله، وشعائره، ومصطلحاته،...) في خدمة سياسات النظام، بما فيها السياسات المناقضة لرأي الأغلبية الدينية[431]. وساهم تركيز بورقيبة على التناغم بين الحداثة والإسلام، في تهدئة المخاوف من المس بالهوية الإسلامية. ويلاحظ أنه حتى

[428] المرجع السابق.

[429] لعب بن يوسف دورًا مهمًا في اجتماع جانفي 1946، الذي نتج عنه إنشاء الاتحاد العام التونسي للشغل. وخلال ذلك الاجتماع التأسيسي، تم انتخاب العالم الفاضل بن عاشور رئيسا، وفرحات حشاد أمينا عاما.

[430] يمكن الاطلاع على شهادتي المناضلين علي بن سالم ومحمد ضيف الله. "صلاح بن يوسف: جريمة دولة "، قناة الجزيرة الوثائقية، 2012.

[431] في فيفري 1957، أنشئت وظيفة المفتي (السلطة الدينية العليا). وفي سنة 1988، تم إنشاء المجلس الإسلامي الأعلى ووضعه تحت إشراف الوزارة الأولى.

الإصلاحات الأكثر جرأة، مثل قانون الأحوال الشخصية، كانت ترافقها مبررات من تفسير متحرر للتشريع الديني[432]. ومع ذلك، اقترن مسار التحديث للمجتمع، بتهميش النخبة الدينية (أي علماء الزيتونة). ويربط محمد الطالبي[433]، أحد مؤسسي الجامعة التونسية هذه الحقيقة بالفشل في إحياء الزيتونة[434] التي كان من الممكن أن تتطور على طريقة الكثير من الجامعات الغربية القديمة، مثل جامعة السوربون في فرنسا[435].

أعتقد أن سيطرة الدولة على المؤسسة الدينية، سهلت بالتأكيد الإنجاز السريع للعديد من الإصلاحات. ولكن في المقابل، يمكن أن تكون قد ساهمت في تقليص مصداقيتها في نظر الكثيرين من التونسيين، خاصة في سياق أزمة اجتماعية وسياسية، مقترنة بالشعور بتمييع الهوية العربية الإسلامية للمجتمع. ومهدت هذه العوامل، المتزامنة مع صعود الحركات الإسلامية في العديد من البلدان، الطريق لظهور حركة الاتجاه الإسلامي في بداية السبعينات من قبل مجموعة من الشباب التونسيين، تتراوح أعمارهم ما بين 22 و32 سنة[436]. وكان بيان تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي في سنة 1981[437] مليئا بالمراجع الداعية للتجديد الأخلاقي والثقافي[438]. ولاحظ (Marks, 2015) أن هذا القادم السياسي الجديد،

---

[432] Fregosi & Zeghal (2005)

[433] Talbi (2006)

[434] تعتبر الزيتونة أحد أقدم الجامعات في العالم العربي والإسلامي، أين بدأ تدريس العلوم الدينية في سنة 737 (www.uz.rnu.tn).

[435] يشير ماركس (Marks, 2015) إلى أن العديد من قادة حزب النهضة يعتبرون أن تراجع الزيتونة، وضعف التعليم الديني في المدارس العمومية، هي من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في الهشاشة الدينية للشباب وتعرضهم لخطر الخطاب السلفي المتشدد.

[436] Enneifer (2011)

[437] تم الاعتراف بالتعددية السياسية رسميا في تلك السنة.

[438] المرجع السابق.

جمّع التونسيين المحافظين، الذين شعروا بالإحباط، وخاب أملهم، نتيجة لاستبعادهم من طرف النظام السياسي المنخرط في مسار التحديث اللائكي[439]. وفي الأخير، يبدو أن الصراع بين بورقيبة وبن يوسف ذوي المسافة المتباينة من السلطة الدينية، ومعارضة النخبة الدينية للنهج التحديثي الذي اتبعه بورقيبة، كانا من العوامل المحفزة لظهور حركة الاتجاه الإسلامي[440].

[439] وتتوافق هذه الأطروحة مع تحليل Francois Burgat لظهور الحركات الإسلامية. وفي الواقع، فهو يفسرها كردة فعل على قلة ادماج المشروع الثقافي لما بعد الاستقلال من ناحية، ولعودة المرجعية الدينية من ناحية أخرى، بعيدا عن قدسية الخطاب (Valiadis, 2011).

[440] يبقى هذا تخمينا، وفرضية تستحق التحقيق والتحليل من قبل المتخصصين.

المـراجع

- Abdelhady, H. (2013) "Islamic finance as a mechanism for bolstering food security in the Middle East: Food security WAQF," Sustainable Development Law & Policy, Vol. 13, No. 1, 29–35.
- Abdelkafi, R. and M. S. Nabi (2013) "A proposal for jobs creation based on Islamic microfinance and cooperatives," Sfax 2nd International Forum on Islamic Finance, 27–29 June 2013.
- Abdelkafi, R. and M. S. Nabi (2017) "Integrating microfinance and cooperatives for jobs creation in Tunisia," IRTI Policy Paper Series No. PP/2017/02, Jeddah: Islamic Research and Training Institute.
- Abdullah, A. K. (2011) "Overcoming the weaknesses in sukūk: Toward risk-sharing instruments in Islamic finance," Islam and Civilisational Renewal, Vol.2, No. 4.
- Accenture (2016) "Digital disruption: The growth multiplier" prepared by M. Knickrehm, Berthon and P. Daugherty, Accenture.
- Acemoglu, D. (2006) "A Simple model of inefficient institutions," Scandinavian Journal of Economics, Vol. 108, No. 4, 515–546.
- Acemoglu, D. and J. A. Robinson (2000) "Inequality, Growth and Development: Democratization or repression?" European Economic Review, Vol. 44, 683–693.
- Acemoglu, D. and J. A. Robinson (2012) "Why nations fail: The origins of power, prosperity and poverty," New York: Crown Business.
- Acemoglu, D. and J. A. Robinson (2013) "Economics versus politics: Pitfalls of policy advice," Journal of Economic Perspectives, Vol. 27, No. 2, 173–192.
- Achy, L. (2011) "Tunisia's economic challenges," The Carnegie Papers, Carnegie Middle East Center, December 2011.
- ADB (2015) "Beyond the MDGs: Technology, finance and statistics to unlock sustainable development in Asia Pacific," News Release, 28 May 2015.
- ADB, ESCAP and UNDP (2015) "Making it happen: Technology, finance and statistics for sustainable development in Asia and the Pacific," Asian Development Bank, May 2015.
- African Union Commission, UNECA, AfDB and UNDP (2013) "Food security in Africa: Issues, challenges and lessons," MDG Report 2013. Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals.
- Aghion, P. and P. Bolton (1997) "A Theory of trickle-down growth and development," Review of Economic Studies, Vol. 59, 151–172.

- Ahn, J., A. K. Khandelwal and S.-J. Wei (2011) "The role of intermediaries in facilitating trade," Journal of International Economics, Elsevier, Vol. 84, No. 1, 73–85.
- Aizenman, J., M. Chinn and H. Ito (2010) "The Financial crisis, rethinking of the global financial architecture, and the trilemma," ADBI Working Papers 213, Asian Development Bank Institute.
- Alkebsi, A. and M. Malouche (2015) "It's time for Tunisians to take the next big step," Foreign Policy, 11 April 2015, http://foreignpolicy.com/2015/04/11/tunisians-next-big-step-arab-spring/.
- Alm, J. (2015) "Analyzing and reforming Tunisia's tax system," CEQ Institute, Working paper No. 34.
- Andrews, M., J. McConnell and A. Wescott (2010) "Development as leadership-led change – A report for the global leadership initiative and the World Bank Institute (WBI)," Harvard Kennedy School, Faculty Research Working Paper Series, RWP10-009.
- Aoki, M. (2014) "Economic and political transitions from Pre-modern to modern states in the Meiji restoration and Xinhai revolution: A Strategic approach," ADBI Working Paper Series No. 486.
- Arieff, A. (2012) "Political transition in Tunisia," Congressional Research Service.
- Asonguab, S. A. and De Moora (2015) "Recent advances in finance for inclusive development: A survey," African Governance and Development Institute, Working Paper WP/15/005.
- Ata, A., M. Shukla and M. Singh (2012) "Financing SME Supply Chains," SWIFT Institute Working Paper No. 2012-002.
- Ayadi, L., N. Benjamin, S. Bensassi and G. Raballand (2013) "Estimating informal trade across Tunisia's land borders," Policy Research working paper No. WPS 6731, World Bank Group, Washington, DC.
- Bagehot, W. (1873) "Lombard Street: A description of the money market," Homewood, IL: Richard D. Irwin, 1962 Edition.
- Barnes, H. E. (1963) "A history of historical writing," New York: Dover Publishing.
- Barro, R. and J.-W. Lee (2013) "A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010," Journal of Development Economics, Vol. 104, 184–198.
- Behr, P. and R. H. Schmidt (2015) "The German banking system: Characteristics and Challenges," White Paper No. 32.
- Ben Achour, Y. (2012) "Religion, revolution, and constitution: The case of Tunisia," Lecture at the Center for Middle Eastern Studies, Harvard University, 17 September 2012.

- Ben Achour, Y. (2015) "La constitution tunisienne permet au musulman de sortir de sa religion!" Interview in www.espacemanager.com.
- Ben Cheikh, N. (2013) "The extension of social protection to informal economy under the challenge of Tunisia's transition," Mai 2013 CRES. Centre de Recherches et d'Etudes Sociales.
- Ben Miled, M. (1956) "Tunisia between the East and the West," lecture in April 11, 1956, Tunis. Tunisian Society of Art Printing.
- Benhamida, K. (2015) "The story of water in three major sites in Tunisia," in Proceedings of Water Views: Caring and Daring – Waterwheel World Water Day Symposium 2014 – 3WDS14, Edited by Suzon Fuks, Australia.
- Bensoussan, E., R. Ruparell and L. Taliento (2013) "Innovative development financing," McKinsey.
- Berlemann, M. and J.-E. Wesselhöft (2014) "Estimating aggregate capital stocks using the perpetual inventory method: A survey of previous implementations and new empirical evidence for 103 countries," Review of Economics, Vol. 65, No. 1, 1–34.
- Besley, T. (1994) "How do market failures justify interventions in rural credit markets?" The World Bank Research Observer, Vol. 9, No. 1, 27–47.
- Bonde, B. N. (n.d.) "Carthage was indeed destroyed," accessed on www.mediaprogress.net.
- Boubakri, A. (2015) "Interpreting the Tunisian revolution: Beyond Bou'azizi" in "Routledge Handbook of the Arab Spring," Edited by Larbi Sadiki, Routledge, New York.
- Boudhina, M. (1992) "Machahîr Al Tûnusiyyîn (Tunisiens célèbres)," éd. Cérès, Tunis, 1992.
- Boughzala, M. and S. Ben Romdhane (2015) "Transition from autocracy to democracy in Tunisia: Factors underlying the Tunisian uprising and the prospects for consolidating the transition to democracy," American University of Beirut Institute of Financial Economics, Lecture and Working Paper Series No. 3.
- Boughzala, M. and M. T. Hamdi (2014) "Promoting inclusive growth in Arab countries rural and regional development and inequality in Tunisia," Global Economy & Development Working Paper N° 71.
- Boukhars, A. (2015) "The reckoning Tunisia's perilous path to democratic stability," Carnegie Endowment for International Peace.
- Boularès, H. (2017) "Histoire de la Tunisie," Cèrès Editions.
- Boyd, J. H. and B. D. Smith (1996) "The co-evolution of the real and financial sectors in the growth process," World Bank Economic Review, Vol. 10, No. 371–396.

- Bradlow, D. (2008) "An experiment in creative financing to promote South African reconciliation and development," in "Africa's finances: The contribution of remittances," Edited by R. Bardouille, M. Ndulo, and M. Grieco, Cambridge Scholars Publishing, 2008.
- Brito, L. (2013) "Innovation, science & technology: Drivers for sustainable development?" Presented on the occasion of the International Conference on Entrepreneurship and Innovation: Making Things Work Better Dubrovnik, Croatia, 23 May 2013.
- Buehn, A. and F. Schneider (2009) "Shadow economies and corruption all over the World: Revised estimates for 120 Countries," Economics: The Open-Access. Open-Assessment E-Journal, Vol. 1, No. 2007–9, 1–53 (Version 2).
- Bughin, J. and J. Manyika (2013) "Measuring the full impact of digital capital," McKinsey, July 2013.
- CGAP (2015) "Global landscape of innovations in digital finance," https://fr.slideshare.net/CGAP/the-global-landscape-of-digital-finance-innovations.
- Chapra, M. U. (1983) "Monetary policy in an Islamic economy," in "Money and Banking in Islam," Edited by Ziauddin Ahmed, et al., International Centre for Research in Islamic Economics, Jeddah, KSA, 1983.
- Chapra, M. U. (1985) "Towards a just monetary system," The Islamic Foundation, Leicester, UK.
- Chapra, M. U. (2008) "Ibn Khaldun's theory of development: Does it help explain the low performance of the present-day Muslim world?" The Journal of Socioeconomics, Vol. 37, No. 2, 836–886.
- Charfi, M. (2005) "Islam and liberty: The historical misunderstanding," Albin Michel, Paris, 1998, Zed Books, London and New York.
- Cheng-Han, T., D. W. Puchniak and U. Varottil (2015) "State-owned enterprises in Singapore: Historical insights into a potential model for reform," LAW,
- National University of Singapore, Working Paper 2015/003.
- Clappison, A. (2011) "Building new democracies: Norms shape practice not policies," ERF 17th Annual Conference, https://erfblog.org/category/erf-17thannual-conference/.
- Clarke, G., L. C. Xu and H.-F. Zou (2003) "Finance and income inequality: Test of alternative theories," Policy Research Working Paper Series 2984, The World Bank.
- Cobanoglu, M. (2016) "Sukuk as an alternative instrument for public finance: The experience of Turkey,"

https://medium.com/@CASEresearch/sukuk-as-analternative-instrument-for-public-finance-the-experience-of-turkey-
- 1878c6247694.
- Coeuré, B. (2012) "SME financing – A euro area perspective," speech at the Conference on Small Business Financing, Frankfurt, 13 December 2012.
- Coeuré, B. (2014) "Rethinking economics after the crisis," https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2014/html/sp140624.en.html.
- Cressy, R. (2002) "Funding gaps: A symposium," The Economic Journal, Vol.112, F1–F16.
- De Ferranti, D., G. E. Perry, D. Lederman and W. E. Maloney (2002) "From natural resources to the knowledge economy: Trade and job quality," World Bank Publications, The World Bank, number 14040, October.
- De Grauwe, P. (2009) "Lessons from the banking crisis: A return to narrow banking," CESifo DICE Report 2/2009.
- De Soto, H. (2000) "The mystery of capital: Why capitalism triumphs in the West and fails everywhere else," Basic Books, New York.
- De Soto, H. (2013a) "L'économie informelle. Comment y remédier. Une opportunité pour la Tunisie," Tunis, Cérès Editions.
- De Soto, H. (2013b) "The Secret to reviving the Arab Spring's promise: Property rights," The Wall Street Journal, 26 February 2013.
- DeLong, J.-B. (1998) "What's wrong with our bloody economies?" Los Angeles Times, 1998.
- Dhif, K. (2015) "'Tunisian exception' teaches democratic lessons" interview of Yadh Ben Achour, www.swissinfo.ch/eng/global-forum-in-tunis_-tunisianexception% 2D%2Dteaches-democratic-lessons/41426492?ns_mchannel=rss.
- Di Caprio, A., S. Beck, Y. Yao and F. Khan (2016) "2016 trade finance gaps, growth, and jobs survey," ADB briefs No. 64, August 2016.
- Dimick, S. (2014) "Adopting digital technologies: The path for SMEs," Ottawa: The Conference Board of Canada.
- Dow, S. (2016) "People have had enough of experts," the blog of the Institute for New Economic Thinking, https://www.ineteconomics.org/perspectives/blog/people-have-had-enough-of-experts.
- Easterly, W., J. Ritzan and M. Woolcock (2006) "Social cohesion, institutions, and growth," Economics and Politics, Vol. 18, No. 2, July 2006, 103–120.
- Enneifer, E. (2011) "A testimony on the founding years," in "From the control of Ben Ali to the Jasmin revolution: The political Islam in Tunisia" (in Arab), Almesbar Studies and Research Centre, Dubai, UAE.

- Erdogan, R. T. (2013) "The Turkish economy meets EU entry criteria," huffingtonpost.com.
- Fanelli, A. (2014) "Competitiveness and Structural Change," OCDE.
- Fantar, M. H. (1998) "Carthage : Approche d'une civilisation," Tome I–II, Alif –Les éditions de la Méditerranée, Tunis, 1998.
- FAO (2013) "Tunisie : Financement du secteur agricole," Centre d'investissement de la FAO, Zoom sur les Pays.
- Fenina, A. (2003) "Les monnaies de la régence de Tunis sous les H'usaynides," Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis.
- Findlay, R. and K. H. O'Rourke (2007) "Power and plenty: Trade, War, and the world economy in the second millennium," Princeton University Press.
- Fondation Ahmed Tlili (2011) "Lettre à Bourguiba : Janvier 1966," Fondation Ahmed Tlili, Tunis, 2011.
- Frégosi, F. and M. Zeghal (2005) "Religion et politique au Maghreb : les exemples tunisien et marocain," Policy Paper No. 11, Institut français des relations internationales.
- Fullerton, J. (2015) "Regenerative capitalism: How universal principles and patterns will shape our new economy," Capital Institute.
- Galal, A. and H. Selim (2012) "The elusive quest for Arab economic development," ERF Working Paper No. 722, November 2012.
- Galor, O. and O. Moav (2004) "From physical to human capital accumulation: Inequality and the process of development," Review of Economic Studies, Vol.71, No. 4, 1001–1026.
- Garcia-Martinez, J. (2014) "The third way: Becoming an academic entrepreneur," www.sciencemag.org, 20 March 2014.
- Gherib, B. (2012) "The political economy of the Tunisian revolution: Social groups versus crony capitalism," Revue Tiers Monde, No. 212, 2012/4.
- Ghorbel, S. (2006) "Mokhtar Latiri," http://www.jeuneafrique.com/132277/archives-thematique/mokhtar-latiri/.
- Gibson, H. D., N. T. Tsaveas and T. Vlassopoulos (2006) "Capital flows, capital account liberalization and the Mediterranean countries," Working Papers 33, Bank of Greece.
- Giovanni, P. (2010) "A Medieval Approach to Social Sciences: The Philosophy of Ibn Khaldun – Some Historical Notes and Actual Reflections," Journal of Markets & Morality, Vol. 13, No. 1 (Spring 2010), 175–188.
- Griffith-Jones, S. and K. Sharma (2009) "GDP-Indexed Bonds: Making It Happen," in "Innovative Financing for Development," Edited by S. Ketkar and D. Ratha, The World Bank, ISBN: 978-0-8213-7685-0, 79–98.

- Guerrero, I., L. Felipe, L. Calva and M. Walton (2009) "The Inequality Trap and Its Links to Low Growth in Mexico," in "No Growth Without Equity? Inequality, Interests, and Competition in Mexico," Edited by Santiago Levy and Michael Walton, A co-publication of The World Bank and Palgrave Macmillan.
- Guitián, M. (1996) "The Issue of Capital Account Convertibility: A Gap Between Norms and Reality," in "Currency Convertibility in the Middle East and North Africa," Edited by Saleh M. Nsouli and Manuel Guitián, IMF, Washington.
- Haddad, M. (2011) "Political Islam in Tunisia after the Jasmin Revolution," in "From the Control of Ben Ali to the Jasmin Revolution: The Political Islam in Tunisia" (in Arab), Almesbar Studies and Research Centre, Dubai, UAE.
- Hanushek, E. A. and L. Woessmann (2012) "Do Better Schools Lead to More Growth? Cognitive Skills, Economic Outcomes and Causation," Journal of Economic Growth, Vol. 17, No. 4, 267–321.
- Hassan, Z. (2011) "Scarcity, self-interest and maximization from Islamic angle," MPRA Paper 29414, University Library of Munich, Germany.
- Hausmann, R., C. A. Hidalgo, S. Bustos, M. Coscia, A. Simoes and M. A. Yildirim (2014) "The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity," MIT Press.
- Helbitz, A., R. R. Lotan, J. Newman, G. C. Sims, A. Zaroulis (2016) "Social impact bonds: The early years," Social Finance.
- Hibou, B. (2011) "The Tunisian Revolution did not come out of nowhere," Interview with Sadri Khiari, April 2011, www.pambazuka.net/en/category.php/features/73574.
- Hicks, J. (1969) "A theory of economic history," Oxford: Clarendon Press.
- Houben, H. (2002) "Roger II of Sicily: A ruler between East and West," Cambridge University Press, 231.
- Hu, Z. and M. Khan (1997) "Why is China Growing so Fast?" International Monetary Fund, Economic Issues No. 8.
- IACE (2016) "La Tunisie en transformation : L'impératif digital," www.iace.tn.
- IACE (2017) http://www.iace.tn/communique-de-presse-26-05-2017-luttecontre-corruption-menee-gouvernement-communique-de-soutien-de-liace/.
- IBM Belgium (2010) "Etude sur le marché de la microfinance en Tunisie : Contexte réglementaire, offre, demande et conditions de développement".

- Ibn Khaldun, A. (1377) "The Muqaddimah" translated by Franz Rosentha, http://asadullahali.files.wordpress.com/2012/10/ibn_khaldun-al_muqaddimah.pdf.
- ICC (2013) "Tunisia's Borders: Jihadism and contraband," Middle East/North Africa Report N° 148. International Crisis Group.
- IDA Singapore (2015) "Smart nation platform," Media Factsheet, Annex A, April 2015.
- IFAD (2006) "Diaspora Investment in Agriculture (DIA) initiative," Financing Facility for Remittances, www.ifad.org/remittances/pub/dia.pdf.
- IFAD (2017) "Sending money home: Contributing to the SDGs, one family at a time," IFAD, June 2017.
- ILO (2011) "Tunisia: A new social contract for fair and equitable growth," Studies on Growth with Equity, ILO.
- ILO (2015) "Background note for the panel on "Transition from the informal to the formal economy in Africa: The way forward". AFRM-13-D4-Note-informal-economy".
- IMF (2005) "The IMF's approach to capital account liberalization," Evaluation Report, IMF, Washington, DC.
- IMF (2015) "Tunisia 2015 article IV consultation, sixth review under the stand-by arrangement, and request for rephasing," press release; staff report; and statement by the executive director for Tunisia.
- IMF (2016) "Tunisia: Program note," August 2016, https://www.imf.org/external/np/country/notes/pdf/tunisia.pdf.
- InfoDev (2013) "Crowdfunding's potential for the developing world," Finance and Private Sector Development Department, World Bank, Washington, DC.
- INS (2012) "Mesure de la pauvreté, des inégalités et de la polarisation en Tunisie 2000–2010," Institut National de la Statistique.
- IsDB (2013) "Member country partnership strategy for Tunisia," Country programs Department, Islamic Development Bank Group, June 2013.
- Ishii, S., K.-F. Habermeier and J.-I. Canales-Kriljenko (2002) "Capital account liberalization and financial sector stability," Occasional paper (International Monetary Fund), 211, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Islahi, A. A. (2015a) "The economic ideas of two Tunisian statesmen: Khayr al-Din al-Tunisi and Bayram al-Khamis" in "Economic Thinking of Arab Muslim Writers During the Nineteenth Century," Palgrave Studies in the History of Economic Thought Series, 78–105.
- Islahi, A. A. (2015b) "Ibn Khaldun's theory of taxation and its relevance," Turkish Journal of Islamic Economics, Vol. 2, No. 2.

- ITC (2014) “50 Years of unlocking SME competitiveness: Lessons for the future,” International Trade Centre, Geneva.
- ITCEQ (2016) “Rapport sur l’économie du savoir,” Février 2016. N° 6.
- Jinjarak, Y., P. J. Mutuc and G. Wignaraja (2014) “Does finance really matter for the participation of SMEs in international trade? Evidence from 8,080 East Asian Firms,” ADBI Working Paper Series, No. 470, March 2014.
- Kaplan, S. and M. Freeman (2015) “Inclusive transitions framework,” Institute for Integrated Transitions, July 2015.
- Ketkar, S. and D. Ratha (2009a) “Future-flow securitization for development finance,” in “Innovative Financing for Development,” Edited by S. Ketkar and D. Ratha, The World Bank, ISBN: 978-0-8213-7685-0, 79–98.
- Ketkar, S. and D. Ratha (2009b) “Development finance via Diaspora Bonds,” in “Innovative Financing for Development,” Edited by S. Ketkar and D. Ratha, The World Bank, ISBN: 978-0-8213-7685-0, 79–98.
- Khan, M. (1987) “Islamic interest-free banking: A theoretical analysis,” in “Theoretical studies in Islamic banking and finance,” Edited by Mohsin Khan and Abbas Mirakhor, The Institute of Islamic Studies, 15–36.
- Kim, S. and Y.-D. Yong (2008) “The impact of capital inflows on emerging East Asian economies: Is too much money chasing too little good?” Working Papers on Regional Economic Integration 15, Asian Development Bank.
- Knapp, W. and N. Barbour (1977) “North West Africa: A political and economic survey,” Editions Oxford University Press, Oxford.
- Kouki, M. (2017) “Efficacité des services publics,” IACE.
- Kowalski, P., J. Lopez Gonzalez, A. Ragoussis and C. Ugarte (2015) “The Participation of developing countries in Global Value Chains: Implications for trade and trade-related policies,” OECD Trade Policy Paper No. 179.
- KPMG (2017) “Baromètre du Crowdfunding, 2016” Financement Participatif France.
- Kreutz, B. M. (1996) “Before the Normans: Southern Italy in the ninth and tenth centuries,” University of Pennsylvania Press.
- Kuznets, S. (1955) “Economic growth and income inequality,” American Economic Review, Vol. 49, 1–28.
- Kwan, C. H. (2002) “The rise of China and Asia’s Flying-Geese pattern of economic development: An empirical analysis based on US import statistics,” NRI Papers, No. 52.
- Lacoste, Y. (1984) “Ibn Khaldun: The birth of history and the past of the Third World,” Verso Editions, London.
- Lederman, D. and W. Maloney (2003) “Trade structure and growth,” Policy Research Working Paper Series 3025, The World Bank.

- Leigland, J. (2018) "Public-Private Partnerships in developing countries: The emerging evidence-based critique," World Bank Research Observer, Vol. 33, No. 1, February 2018, 103–134.
- Levine, R. (1997) "Financial development and economic growth: Views and agenda," Journal of Economic Literature, Vol. XXXV, 688–726.
- Levine, R. (2011) "Finance, regulation and inclusive growth," paper presented at the OECD and World Bank Conference on "Challenges and policies for inclusive growth," Paris, 24–25 March.
- Lewis, B. (1996) "The Middle East: 2000 years of history from the rise of Christianity to the present day," Weidenfell and Nicholson, London.
- Lilischkis, S., M. Janssen and F. Barjak (2013) "Policies in support of high-growth innovative enterprises," Revised Draft Final Policy Brief 2, Version 1.6, November 2013.
- Malitza, M. (1976) "L'intégration de la culture dans le nouvel ordre" in La culture est inséparable du processus de développement économique et social, Cultures, Vol. III, N° 4, 101–110.
- Marks, M. (2014) "Convince, coerce, or compromise? Ennahda's approach to Tunisia's constitution," Brookings Doha Center Publications, Analysis Paper, No. 30, The Brookings Doha Center.
- Marks, M. (2015) "Tunisia's Ennahda: Rethinking Islamism in the context of ISIS and the Egyptian coup," Working Paper, Rethinking Political Islam Series, Brookings.
- Mau, S. (2003) Moral Economy of Welfare States. Routledge, 74, ISBN:978-1-134-37055-9.
- Maxwell, J. (1996) "Social dimensions of economic growth," Eric John Hanson Memorial Lecture Series, Vol. 8, University of Alberta.
- Mazzucato, M. (2016) "The Creative state," Project Syndicate, 16 April 2015.
- McKinsey (2010) "How to compete and grow: A sector guide to policy," The McKinsey Global Institute.
- McKinsey (2014) "Accélérer la mutation numérique des entreprises : un gisement de croissance et de compétitivité pour la France," September 2014.
- McKinsey (2016) "The age of analytics: Competing in a Data-driven World," McKinsey Global Institute, December 2016.
- Meddeb, R. (2013) "Les Sukuks au secours de l'économie tunisienne : mythe ou réalité?" Leaders, opinions, 19 July 2013, http://www.leaders.com.tn/article/11874-les-sukuks-au-secours-de-l-economie-tunisienne-mythe-ourealite.
- Meddeb, M. (2016) "Dans quelles conditions l'armée nationale peut-elle contribuer à réduire le chômage?" Leaders, 9 February 2016.

- Mestiri, M. (2017) “Immersion au coeur de la fuite des cerveaux,” Nawwat.org, 27 March 2017.
- Milovanovitch, M. (2014) “Trust and institutional corruption: The case of education in Tunisia,” Edmond J. Safra Working Papers, No. 44, Harvard University.
- Mohieldin et al. (2012) “The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries,” Islamic Economic Studies, Vol. 20, No. 2.
- Monaldi, F., R. A. González de Pacheco, R. Obuchi and M. Penfold (2006) “Political institutions, policymaking processes, and policy outcomes in Venezuela,” Research Network Working Paper No. R-507.
- Moreau, M. (2016) “Tunisia is becoming MENA’s next Startup hub,” 11 February 2016, www.techcrunch.com.
- Morsay, H., A. Giamouridis and R. Selim (2017) “Rethinking the role of the state in Tunisia,” European Bank for Reconstruction and Development, https://www.ebrd.com/news/2017/rethinking-the-role-of-the-state-in-tunisia.html.
- Nabi, M. S. (1998) “Productivité globale des facteurs et politique salariale de l’entreprise,” projet de fin d’études, Ecole Polytechnique de Tunisie, juin 1998.
- Nabi, M. S. (2009) “Financial imperfections, inequality and capital accumulation,” Economics Bulletin, Vol. 29, No. 3, 2400–2415.
- Nabi, M. S. (2011a) “Moins d’ambiguïté, plus d’optimisme et de cohésion pour une reprise rapide de l’économie tunisienne,” Leaders, 31 May 2011.
- Nabi, M. S. (2011b) “L’intelligence des Tunisiens, leur lucidité et leur solidarité leur permettront d’inventer leur propre chemin démocratique,” Leaders.com, opinions, 25 February 2011.
- Nabi, M. S. (2015a) “Equity-financing, income inequality and capital accumulation,” Economic Modelling, Vol. 46, April 2015, 322–333.
- Nabi, M. S. (2015b) “Une piste pour débloquer les négociations sociales et une proposition d’un “Tunisian Development Institute,”” Espace Manager, 16 November 2015.
- Nabi, M. S. (2016a) “L’exigence d’un leadership institutionnel pour la réussite de la transition économique,” Leaders, 22 February 2016.
- Nabi, M. S. (2016b) “Politique monétaire En Tunisie, Osons un Targeted Quantitative Easing !” 10 November 2016, http://www.investir-en-tunisie.net/fr/index.php/2016/11/10/politique-monetaire-en-tunisie-osons-untargeted-quantitative-easing/.

- Nabi, M. S. (2016c) "Revisiting equity and debt: Access to finance and economic inefficiency," International Review of Economics, December 2016, Vol. 63, No. 4, 393–429.
- Nabi, M. S. (2016d) "La titrisation au secours du budget de l'Etat tunisien? Quelques propositions!" 3 November 2016, https://www.espacemanager.com/la-titrisation-
- au-secours-du-budget-de-letat-tunisien-quelques-propositions.html.
- Nabi, M. S. and M. Boughzala (2009) "Chiffrer le coût social du chômage en Tunisie?" Etude préparée pour la 24ème Session des Journées de l'Entreprise (11–12 Décembre 2009) organisées par l'Institut Arabe des Chefs d'Entreprises.
- Nabi, M. S. and N. Diop (2011) "Capital mobility and the optimal monetary policy rule: A Tunisian case study," in "Inflation targeting in MENA Countries," Edited by David Cobham and Mongi Boughzala, Palgrave Macmillan, August.
- Nabi, M. S. and T. Rajhi (2013) "Banking emergence, contract enforcement and endogenous growth," International Review of Economics, Vol. 60, No. 1, 83–100.
- Nabi, M. S. and O. Suliman (2009) "Institutions, banking development, and economic growth," The Developing Economies, Vol. 47, No. 4.
- Nabi, M. S., R. Abdelkafi, I. Drine and S. Al-Suwailem (2015) "Enhancing Intra-Trade in OIC member countries through T-SDRs," Islamic Economic Studies, Vol. 23, No. 1, 101–124.
- Nassif, N. (1964) "Le Maitre d'Ibn Khaldūn: Al-Ābilı̄ " Maisonneuve & Larose, Studia Islamica, No. 20, 103–114.
- Natarajan, P. (2013) "Unlocking India's innovation potential," The Times of India, 31 August 2013.
- Newman, W. L. (2010) Edited, "The politics of Aristotle," Vol. 2, Cambridge Library Collection.
- North, D. C. (1990) "Institutions, Institutional change and Economic Performance," Cambridge: Cambridge University Press.
- North, D. C. and R. P. Thomas (1973) "The Rise of the Western World: A New Economic History," Cambridge: Cambridge University Press.
- Nouira Ben Daaya, A. (2001) "Mufti of the Republic in Tunisia: The institution and the function" (in Arab), Cérès Edition, Tunis.
- Nucifora, A., E. Churchill and B. Rijkers (2015) "Cronyism, corruption, and the Arab Spring: The case of Tunisia," Chapter 4 in 2015 Index of Economic Freedom: Promoting Economic Opportunity and Prosperity, The Heritage Foundation.

- Obstfeld, M. (2009) "International finance and growth in developing countries: What have we learned?" NBER Working Papers 14691, National Bureau of Economic Research, Inc.
- OCDE (2014) "Un nouveau virage à prendre: les grands enjeux des 50 prochaines années," Notes de politique économique du Département des Affaires Économiques, No. 24, Juillet 2014.
- OECD/DAC (2007) "The principles for good international engagement in fragile states and situations," OECD, Paris.
- OECD/DAC (2008) "Concepts and dilemmas of state building in fragile situations: From fragility to resilience," Discussion Paper, OECD, Paris.
- Oláh, D. (2017) "The amazing Arab scholar who beat Adam Smith by half a millennium," http://evonomics.com/amazing-north-african-scholar-beat-adamsmith-half-millennium/.
- Panagariya, A. (1998) "Full convertibility: Must we have it?" The Economic Times, 26 October.
- Parra, C. and F. Moulaert (2011) "La nature de la durabilité sociale: vers une lecture socioculturelle du développement territorial durable," Développement durable et territoires Vol. 2, No. 2, "Culture et développement durable: vers quel ordre social?".
- Patriarca, G. (2010) "A medieval approach to social sciences: The philosophy of Ibn Khaldun – Some historical notes and actual reflections," Journal of Markets & Morality, Vol. 13, No. 1, 175–188.
- Pattillo, C., H. Poirson and L. Ricci (2002) "External debt and growth," IMF Working Paper WP/02/69, IMF, Washington, DC.
- Pattillo, C., H. Poirson and L. Ricci (2004) "What are the channels through which external debt affects growth?" IMF Working Paper WP/04/15, IMF, Washington, DC.
- Pettus, S. (2013) "Social impact bonds," Harvard Magazine, 11–12, July–August 2013.
- Phelps, E. (2011) "For a successful Arab revolution," http://web.stanford.edu/~johntayl/PHELPS LeMonde On G8 Proposal 2011-5-20.pdf.
- Phelps, E. (2014) "Why teaching humanities improves innovation," Project Syndicates, Edmund S. Phelps, 4 September 2014.
- Piketty, T. (2013) "Capital in the twenty-first century," Éditions du Seuil, Harvard University Press, Vol. 63, No. 4, 393–429.
- Pisani-Ferry, J. (2015) "Reengineering government," Project Syndicate, 30 April 2015.
- Pittman, R. (2009) "Restructuring in times of crisis," Network Industries Quarterly, Vol. 11, No. 4.

- Pofeldt, E. (2012) "An untapped source of entrepreneurial financing," https://www.forbes.com/sites/elainepofeldt/2012/08/30/an-untapped-source-offinancing-for-job-creation/#36252d4b435e.
- Polychroniou, C. J. (2016) "Socialism for the rich, capitalism for the poor: An interview with Noam Chomsky," Truthout, 11 December 2016.
- Porter, M. (2015) "Why social progress matters," Project Syndicate, 9 April 2015.
- Prasad, E. (2009) "India's approach to capital account liberalization," IZA Discussion Papers 3927, Institute for the Study of Labor (IZA).
- Prasad, E. and R. G. Rajan (2008) "A pragmatic approach to capital account liberalization," IZA Discussion Papers 3475, Institute for the Study of Labor (IZA).
- Prizzon, A., R. Greenhill and S. Mustapha (2016) "An age of choice for development finance: Evidence from country case studies," The Overseas Development Institute, Research reports and studies April 2016.
- Reich, R. (2015) "What happened to the moral center of American capitalism?" robertreich.org/post/128336881225FRIDAY, 4 September 2015.
- Robalino, D., A. Kuddo, and D. F. Angel-Urdinola (2015) "Policy recommendations" Chapter 4 in "Labor Policy to Promote Good Jobs in Tunisia: Revisiting Labor Regulation, Social Security, and Active Labor Market Programs," Edited by Diego F. Angel-Urdinola. Antonio Nucifora, and David Robalino, World Bank Group.
- Roded, R. (1994) "Women in Islamic bibliographical collections from Ibn Sa'ad to who's who," Lynne Rienner Publishers, Boulder and London.
- Rousseau, J.-J. (1962) "Du contrat social, ou principes du droit politique" in Collection complète des oeuvres, Genève, 1780–1789, Vol. 1, in-4° édition en ligne www.rousseauonline.ch version du 7 octobre 2012, http://www.rousseauonline.ch/Text/du-contrat-social-ou-principes-du-droit-politique.php.
- Sachs, J. D. (2015) "Data for development," Project Syndicate, 6 May 2015.
- Saladin, H. (1908) "Tunis et Kairouan," Editions Henri Laurens, Paris.
- Salela, P. (2010) "Building an ITeS country programme: Lessons from South Africa," A presentation during the World Bank Institute Training, "Financial and ICT/A Training of Trainers and Executive Course for MENA Countries," Vienna Joint Institute, 28 June–2 July 2010.
- Schwab, K. (2015) "How can we achieve growth for the many, not just the few?" World Economic Forum.
- Shiller, Robert J. (2014) "Creativity, corporatism, and crowds," Project Syndicate, 18 November 2014.

- Shirazi, N. S. and M. F. Bin Amin (2009) "Providing for the resource shortfall for poverty elimination through potential zakat collection in OIC-member countries: Reappraised," The Pakistan Development Review, Vol. 48, No. 4, 739–754.
- Sitorus, D. (2013) "Smart policy: Why Islamic banks matter in Indonesia," CGAP Blog, http://www.cgap.org/blog/smart-policy-why-islamic-banks-matterindonesia.
- Spence, M. (2016) "Economic decline is leading to political instability. What's the solution?," World Economic Forum and Project Syndicate, 24 March 2016.
- Stiglitz (NETI), http://ineteconomics.org/institute-blog/joseph-stiglitz-economics-has-come-terms-wealth-and-income-inequality.
- Stiglitz, J. E. (1998) "Towards a new paradigm for development: Strategies, policies, and processes," Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva, 19 October 1998.
- Stiglitz, J. E. (2002) "Globalization and its discontents," W. W. Norton & Company, United States.
- Stiglitz, J. E. (2011) "The Tunisian catalyst," Project Syndicate, 4 February 2011.
- Stiglitz, J. E. (2014) "Capitalism needs new rules to restore the growth and stability of postwar era," The Guardian, 2 September 2014, https://www.theguardian.com/business/2014/sep/02/joseph-stiglitz-capitalismnew-rules-growth-stability.
- Stiglitz, J. E. (2015a) "Rewriting the rules of the American economy: An agenda for shared prosperity" Roosevelt Institute.
- Stiglitz, J. E. (2015b) "A Greek morality tale," Project Syndicate, 3 February 2015, https://www.project-syndicate.org/commentary/greece-eurozoneausterity-reform-by-joseph-e%2D%2Dstiglitz-2015-02.
- Stiglitz, J. E. and H. Rashid (2016) "What's holding back the World economy?" Project Syndicate, 8 February 2016, https://www.project-syndicate.org/commentary/whats-holding-back-the-global-economy-by-josephe%2D%2Dstiglitz-and-hamid-rashid-2016-02?barrier=accessreg.
- Sudan, R., S. Ayers, P. Dongier, A. Muente-Kunigami and C. Zhen-Wei Qiang (2010) "The global opportunity in IT-based services," World Bank.
- Syed Ali, S., N. S. Shirazi and M. S. Nabi (2013) "Role of Islamic finance for the development of IDB-member countries: A case study of Kyrgyz Republic and Tajikistan," IRTI Occasional Paper No. 14.
- Talbi, M. (2006) "Eyel Allah," Cérès edition 2006.
- Thomson Reuters (2017) "Sukuk perceptions & forecast Study 2017".

- Tong, G. C. (2007) "Opening Speech, Singapore International WAQF Conference 2007," Integration of AWQAF (Islamic Endowment) in the Islamic Financial Sector, 6 March 2007.
- Trabelsi, K. (2014) "Current state of the informal economy in Tunisia as seen through its stakeholders: Facts and alternative," Solidarity Center, solidaritycenter.org.
- Tsang, J. C. (2016) "The 2016–17 Budget," Speech on Wednesday 24 February 2016.
- UNDP (2006) "Report on the meeting on "GDP-indexed bonds: An idea whose time has come," Washington, DC, 21 April 2006.
- UNDP (2010) "A Guide to UNDP democratic governance practice," http://www.undp.org.
- UNDP (2015) "UNDP and governance: Experiences and lessons learned," UNDP.
- UNESCO (2001) "The Different aspects of Islamic culture," Vol. IV, "Science and Technology in Islam," Edited by A. Y. al-Hassan, M. Ahmed and A. Z. Iskandar, UNESCO Publishing, Paris, 2001.
- United Nations (2015) "World population prospects: The 2015 revision," Department of Economic and Social Affairs, Population Division.
- Verhelst T. (2000) "Mondialisation, culture et spiritualité," Cultures et Développement.
- Whiteshield Partners (2012) "Knowledge economy assessment of Tunisia: Identifying and addressing capability and innovation gaps in the Southern and Eastern Mediterranean region (SEMED)".
- Wilson, R. (2004) "Innovation in the structuring of Islamic sukuk securities," Humanomics, Vol. 24, No. 3, 170–181.
- Wilson, J. S., C. L. Mann and T. Otsuki (2003) "Trade facilitation and economic development: New approach to quantifying the impact," The World Bank Economic Review, Vol. 17, No. 13, 367–389.
- World Bank (1999) "Knowledge for development," World Development Report, published for the World Bank by Oxford University Press.
- World Bank (2008) "Tunisia's global integration: Second generation of reforms to boost growth and employment," World Bank Country Studies, The World Bank, Washington DC.
- World Bank (2010) "Republic of Tunisia development policy review: Towards innovation-driven growth," Development Policy Review, January 2010, Report No. 50847-TN.
- World Bank (2013) "Projet de développement de la compétitivité et des exportations: Document d'information du projet (Pid) phase d'évaluation," Report N° 78503.

- World Bank (2014a) "The unfinished revolution: Bringing opportunity. Good jobs and greater wealth to all Tunisians," Development Policy Review, May 2014, Report No. 86179-TN.
- World Bank (2014b) "Tunisia: Breaking the barriers to youth inclusion," World Bank, Report No. 89233-TN.
- World Bank (2014c) "The opportunities of digitizing payments," A report by L. Klapper and D. Singer, World Bank Development Research Group of the World Bank, 28 August 2014.
- World Bank (2016) "Poverty has fallen in the Maghreb, but inequality persists," Feature Story, 17 October 2016.
- World Bank, the Better Than Cash Alliance, and the Bill & Melinda Gates Foundation (2014) "The opportunities of digitizing payments,"| http://www.gpfi.org/publications/opportunities-digitizing-payments.
- World Economic Forum (2012a) "Redefining the emerging market opportunity: Driving growth through financial services innovation".
- World Economic Forum (2012b) "The financial development report 2012," http://www.weforum.org/reports/financial-development-report-2012.
- Yu, Y. (2008) "Managing capital flows: The case of the People's Republic of China," Finance Working Papers 2008.10, East Asian Bureau of Economic Research.

مصـادر أخرى

- Abdessalem, T., R. Bordier and J. Nussbaumer (2015) "Révolution à l'École Polytechnique," La Jaune et la Rouge, N° 705, Mai 2015.
- Biography.com Editors, "Hannibal biography" www.biography.com/people/hannibal-9327767, Access Date: 28 January 2016.
- Collectif d'auteurs (2016) "Hommage au Professeur Abbas Bahri," Bibliothèque Nationale Tahar Haddad.
- Government of Tunisia (2018) "Livre Blanc: Rapport de synthèse sur la réforme des entreprises publiques en Tunisie," Mars 2018, www.reformes.gov.tn.
- Letter released in 2012 by the ex-prime Minister Rachid Sfar: http://www.tunivisions.net/35432/224/149/lettre-de-bourguiba-adressee-a-salah-benyoussef-le-25-mai-1951.html.

- IMF (2017) https://www.imf.org/en/News/Articles/ 2017/06/12/pr17217-imf-executive-board-completes-first-review-under-eff-arrangement-withtunisia.
- Interviews of the militant Ali Ben Salem and Dr Mohamed Dhifallah. “Salah Ben Youssef: A crime of state,” Aljazeera Documentary Channel, 2012.
- Leaders (2016a) “69 universitaires, experts et dirigeants appellent à la réforme de l’Ecole Polytechnique de Tunisie,” Leaders.com.tn, News, 19 January 2016.
- Leaders (2016b) “Le différend Bourguiba-Ben Youssef revisité par Béchir Ben Yahmed,” News, 16 March 2016, www.leaders.com.tn.
- Leaders News (2011a) “Les grèves et les sit in: la médication de Mohamed Ennaceur” Leaders NEWS, 9 December 2011.
- Leaders News (2011b) “Mohamed Ennaceur: Pourquoi continuer à aligner les rémunérations sur celles des moins productifs?,” 11 April 2011.
- Nabi, M. S. et al. (2014) “Libérer le potentiel de l’EPT: L’exigence d’une réforme,” Ecole Polytechnique de Tunisie, https://goo.gl/bNFBWo.
- Nobel Prize press release, https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2015/tndq-facts.
- U.S. National Library of Medicine, https://www.nlm.nih.gov/hmd/arabic/bioI.html
- Valiadis, N. (2011) “Le mot “islamiste” ne veut plus dire grand-chose,” http://rue89.nouvelobs.com/2011/12/17/le-mot-islamiste-ne-veut-plus-diregrand-chose-227603.
- World Digital Library, https://www.wdl.org/en/item/7387/

تقديم المؤلف

محمود سامي نابي أستاذ جامعي بجامعة قرطاج (مخبر الاقتصاد والتصرف الصناعي بالمدرسة التونسية للتقنيات، وكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بنابل). بعد الحصول على الباكالوريا في الرياضيات (بالمنستير في 1993) تحصل على شهادة الهندسة من المدرسة التونسية للتقنيات في 1998، (على إثر سنتين تحضيريتين بالمعهد التحضيري للدراسات العلمية والتقنية بالمرسى). كما تحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس – السوربون 1 في 2004. شغل خطط مدير الدراسات والتربصات بمعهد الدراسات العليا التجارية بسوسة، ورئيس قسم الاقتصاد بالمدرسة التونسية للتقنيات. له تجربة لأكثر من خمسة عشر سنة في التحليل الاقتصادي والبحث والتأطير والتدريس. انتدب من طرف البنك الإسلامي للتنمية كباحث اقتصادي أول في 2011 أين اشتغل بمعهده حتى 2013. كما عين عضوا مستقلا بلجنة التراخيص بالبنك المركزي التونسي لمدة ثلاث سنوات ابتداء من نوفمبر 2013. نشر عديد البحوث العلمية في مجلات علمية دولية محكمة، وشارك كخبير وكمشرف على عديد الدراسات والتقارير الاستراتيجية لفائدة منظمات وطنية كالمعهد العربي لرؤساء المؤسسات ومؤسسات دولية، كالبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الافريقي للتنمية، والبنك العالمي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

محتوى الكتاب من خلال تقديم الأستاذ الطاهر عبد السلام

"يقدم لنا محمود سامي نابي لوحة متسعة وطموحة، ترسم خطوطا توجيهية كي تحقق تونس تنمية مدمجة ومستدامة. يستهل المؤلف بتشخيص دقيق لأوضاع بلاده قبل وبعد الثورة، فضلا عن تحليله للاقتصاد التونسي واختلالاته المتعددة. ويبين بعد ذلك، الأبعاد الضرورية لانتعاش البلاد وإدراجها في مسار التنمية المدمجة: تحرير الطاقات، بناء سياسات عمومية سليمة ومجدية، إعادة بناء العقد الاجتماعي الذي يربط الدولة بالشركاء الاجتماعيين، تحقيق الإصلاحات المؤسساتية ودعم الإبداع، تفعيل طرق تمويل مبتكرة، إدماج ذكي لتونس في الاقتصاد العالمي، واعتماد اقتصاد المعرفة كمنصة تنموية تضمن ازدهارًا مدمجا.

يحرص محمود سامي نابي على تحليل دقيق للقضايا والتحديات، مع تقديم اقتراحات مبررة للآليات والأدوات الكفيلة لحلها. من الواضح أن بعض هذه التحليلات والمقترحات قد تتعرض إلى النقد والجدال، وربما الاختلاف. ومع ذلك، فذلك يدلّ على فائدتها ومساهمتها الكبيرة في نقاش يسعى إلى الإقلاع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، في زمن حفت بالبلاد الأزمات المتعددة التي تتطلب حلولا طارئة."